النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 5 جمادى الأولى 1431هـ الموافق 19 ابريل 2010 العدد (233) Mon. 5/5/1431 - 19 April 2010 **70 ريالاً 16 صفحة**

أستاذ جامعي يكتب عن مكارثية اللوزي وعن 12 أكاديمياً تصدوا لبطش موسوليني

خطابات نارية في الدورة الثالثة للتضامن الوطني

اتهامات رسمية للحراك في الجنوب باستهداف "أبناء الشمال"

الخبجي: السلطة تقف وراء الهجمات لتحريض "الشماليين" على أبناء الجنوب

■ "النداء" – خاص:

اتهم القيادي في الحراك الجنوبي ناصر الخبجي السلطة بالوقوف وراء الهجمات التي تستهدف أبناء المحافظات الشمالية بهدف "التشويه لصورة الحراك السلمي"، و"تشجيع ثقافة الكراهية" في أوساط أبناء الشمال ضد إخوانهم في الجنوب.

وكان نائب رئيس المجلس الأعلى للحراك السلمي يتحدث لـ"النداء" مساء السبت رداً على اتهامات السلطة المحلية لعناصر الحراك باستهداف مواطنين من أبناء المحافظات الشمالية يعملون في الجنوب، آخرها تشويه مواطن من محافظة إب الأسبوع الماضي.

واعتدى مجهولون، الثلاثاء الماضي، على رجل لم تعرف هويته، بصورة بشعة، حيث قطعوا أذنيه وعضوه التناسلي، في منطقة سليك الواقعة بين مديرية الحبيلين وحبيل جبر بمحافظة لحج، على ما ذكرت مصادر صحفية مستقلة.

لكن موقع سبتمبر نت قال إن مرتكبي الاعتداء "هم من العناصر الانفصالية"، وهو الثاني خلال شهرين ضد "مواطن من أبناء الشمال".

وقال الخبجي إن "ما نشر في الإعلام الرسمي وبعض الصحف الصفراء يعد سياسة إعلامية

● الخبجي

عنصرية ممنهجة تهدف لنقل صورة سيئة عن أهالي وسكان بعض مناطق الجنوب، وبالذات في لحج والضالع وأبين". معتبراً ذلك "انتقاصاً لعاداتهم وتقاليدهم الإنسانية الأصيلة الرافضة للظلم والاستبداد والاحتلال".

وإذ أكد احترام الحراك الجنوبي لأبناء الشمال البسطاء المقيمين في الجنوب، اتهم "نظام صنعاء بارتكاب أعمال التقطع والسرقة والقتل"، واستهداف "حياة وممتلكات أبناء الشمال في معركته مع الحراك السلمي الجنوبي، لكي يكونوا في مواجهة أبناء الجنوب". مشيراً إلى أن موقف الحراك السلمي كان واضحاً، مجدداً إدانته لتلك الإعمال "إن وجدت". وقال إن تلك الأعمال سبق أن فضحت، معتبراً "عدم ملاحقة الجناة وتقديمهم للمحاكمة" دليلاً على تورط السلطة فيها. محملاً "السلطة المسؤولية عن حياة الناس وممتلكاتهم، وبالذات أبناء الشمال المقيمين في الجنوب".

وقال وكيل محافظة لحج ياسر اليماني تعليقاً على واقعة الاعتداء الأخيرة بحق مواطن من محافظة إب "لقد بلغ السيل الزبا جراء هذه الأعمال الوحشية المتواصلة"، مذكراً بوقائع قتل حدثت خلال الفترة الماضية: "مقتل المواطن سعيد القباطي وأولاده، وكذلك قتل محمد العنسي ونهب سيارته، وقتل عبادي الجبل أمام أولاده وزوجته، وقتل أحد الضباط، وقتل كثير من الأبرياء".

وأضاف اليماني في تصريح نشره موقع سبتمبر نت "هذه الأعمال تقترفها عناصر بزعامة طماح وعلي سيف والخبجي والرقيب والشنفرة".

التتمة في الصفحة 4

فداحة أن تكون مواطناً لرئيس في إجازة

■ محمد عايش

أشياء عديدة غير مفهومة في هذه البلاد، ومثلا: ما الذي يفعله الرئيس علي عبدالله صالح طوال يومه مادام أنه غير مشغول، من قريب أو بعيد، بأمور الحكم وشؤون الدولة؟

نعرف أنه الرئيس، ونعرف أنه يقضي إجازة مفتوحة وممتدة منذ سنوات طويلة. وما لا نعرفه هو ما إن كان الملل سيدركه قريبا ويقرر قطع إجازته والعودة إلى وظيفته ونفض الغبار عن كرسي الحكم.

البلاد باتت بحاجة ملحة إلى حكومة وحاكم على رأسها. وتجربة فراغ الكرسي التي تعاني منها الآن؛ أثبتت أنها تجربة مرة وغير قابلة للاحتمال.

إلى أي مدى هي مرة؟ سؤال جيد، وهذه إجابة نموذجية: في عرض البحر، وداخل المياه الإقليمية اليمنية على شواطئ حضرموت، قامت بارجة حربية أوكرانية، الاثنين الماضي، بالاعتداء على صيادين يمنيين بصلافة وبشكل مهين؛ أوقفت سفينتهم، أجبرتهم على الوقوف تحت الشمس وأيديهم مرفوعة إلى الأعلى لعدة ساعات، ثم بعد أن تأكدت أنهم ليسوا قراصنة قام جنودها بإخراج الصيادين من السفينة وإشعال النار فيها وتدمير 7 قوارب تابعة لها.

بإمكان رئيس الجمهورية، ما دام يتمتع بفراغ يُحسد عليه، أن يزور حضرموت، وسيرى بقايا السفينة المحترقة بعينيه. لقد نقلها الاتحاد

التتمة في الصفحة 4

العدد القادم:

عبدالعزيز المجيدي يقرأ التحولات العاصفة للجنوب في ملف

إجراءات سعودية استثنائية تهدد آلاف اليمنيين بالطرد ووزارة المغتربين تقول:

معالجة المشكلة بيد القيادة السياسية

■ "النداء" – خاص:

قال وكيل وزارة المغتربين سيف العماري إن وزارته تتلقى بصورة دائمة شكاوى من مغتربين يمنيين في السعودية بشأن بعض الإجراءات التي تطالهم، لكن معالجتها تحتاج إلى تدخل القيادة السياسية في اليمن لدى قيادة المملكة.

ويقول يمنيون مقيمون في السعودية إنهم يواجهون إجراءات تهدد بطرد الآلاف منهم بعد ترحيل الكثير من المقيمين بصورة شرعية دون مبرر.

وطبق رسائل من مغتربين تلقتها "النداء"، فإن سلطات الجوازات بالمملكة تتخذ من قضايا خلافات ومشاكل قديمة لمقيمين بعضها وقع قبل 20 عاماً وانتهت في حينه، ذريعة لترحيل الكثيرين وختم جوازاتهم بتأشيرة خروج نهائي.

التتمة في الصفحة 4

قال إن عدول الرئيس عن قرار ترشيح نفسه يؤكد مصداقية مقاله، والنمر يرفض طلبه محاكمة خاطفيه ويدله على الأمم المتحدة

المقالح يمثل أمام محكمتي الصحافة والجزائية ليومين متتاليين

مثل الزميل محمد المقالح رئيس تحرير موقع الاشتراكي نت، أمس الأحد، أمام محكمة الصحافة والمطبوعات بتهمة إهانة رئيس الجمهورية. كما مثل في اليوم السابق (السبت) أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بتهمة التواصل مع الناطق الرسمي باسم جماعة الحوثي.

في جلسة أمس أمام محكمة الصحافة، التي رأسها القاضي منصور شائع، وجه عضو نيابة للزميل المقالح تهمة إهانة رئيس الجمهورية، على خلفية مقال كتبه المقالح في صحيفة "الثوري" لسان حال الحزب الاشتراكي، في عددها الصادر في 21 يوليو 2005.

المقال جاء على خلفية إعلان رئيس الجمهورية قراره بعدم الترشح لمنصب رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية في 2006. إذ توقع المقالح في مقاله أن الرئيس سيعدل عن قراره وسيرشح نفسه.

وفي الجلسة التي حضرت فيها زوجة المقالح وبناته، نفى المقالح التهمة

التتمة في الصفحة 4

● المقالح

قطاع الفضائية اليمنية قال إنه أعفاها من منصبها بسبب تغيبها.. والزميلة سونيا:

وزير الإعلام هو المخول قانوناً بهذه القرارات

تلقت "النداء" رداً من إدارة العلاقات العامة بقطاع التلفزيون، على خلفية الخبر الذي نشرته الصحيفة العدد الماضي، بشأن إقالة الزميلة سونيا مريسي من موقعها الإداري، بعد احتجاجها رسمياً على تدخلات رئيس القطاع في صلاحياتها.

وجاء في الرد (نصه ص4) أن قرار إعفاء سونيا مريسي من موقعها كمديرة إدارة المذيعين في الفضائية اليمنية، ناجم عن تغيبها المستمر.

غير أن سونيا أكدت لـ"النداء" أنها لم تتسلم أي إشعار خطي أو لفت نظر بهذا الأمر.

ذكّروه بتوجيهات سابقة أصدرها في مايو 2009

رؤساء 5 نقابات بالجامعات الحكومية يطالبون رئيس الجمهورية بالإفراج عن زميلهم حسين العاقل

طالب رؤساء 5 نقابات بالجامعات الحكومية رئيس الجمهورية بالإفراج عن الدكتور حسين العاقل، الذي قضى حكم من المحكمة الجزائية بسجنه 3 سنوات في نهاية مارس 2010 بتهمة المساس بالوحدة الوطنية.

وناشد كل من فضل ناصر مكوع رئيس نقابة جامعة عدن، د. عبدالله العزعزي رئيس نقابة جامعتي صنعاء وعمران، د. أحمد محمد يفاعة رئيس نقابة جامعة ذمار، د. حسن عمر المطري رئيس نقابة جامعة الحديدة، ود. طلعت حسن الجنيد رئيس جامعة إب، ناشدوا الرئيس باسم زملائهم أعضاء هيئه التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية الحكومية، إصدار العفو عن زميلهم وإطلاق سراحه.

وأشاروا في رسالتهم إلى توجيهات سابقة للرئيس بإطلاق سراح بعض زملائهم في هيئة التدريس بجامعة عدن في مايو 2009، ومن ضمنهم الدكتور حسين العاقل الذي لم يفرج عنه أسوة بزملائه، بل تم نقله إلى السجن المركزي بصنعاء، وأخيرا صدر بحقه حكم قضائي من المحكمة الجزائية المتخصصة قضى بسجنه.

30 معتقلاً من نشطاء الحراك بحضرموت يعلنون الإضراب عن الطعام

أعلن 30 معتقلاً من نشطاء الحراك بمحافظة حضرموت والمتهمين بقضايا سياسية (المساس بالوحدة) إضرابهم عن الطعام، ابتداء من السبت الماضي، احتجاجا على عدم الإفراج عنهم.

وقال المعتقلون في رسالتهم لرئيس الجمهورية ولوزير الداخلية ولوزيرة حقوق الإنسان وللنائب العام بالجمهورية، إنهم قُدموا للمحاكمة بتهمة المساس بالوحدة ولم يقدموا بأية تهمة أخرى (الشغب –الحريق –الاعتداء على الأموال العامة والخاصة) تمنع الإفراج عنهم بناءً على توجيهات رئيس الجمهورية.

وطالبوا جميع السلطات بالجمهورية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية بوضع حد لما وصفوها عنجهية السلطات بحضرموت، مؤكدين أنهم سيواصلون الإضراب عن الطعام حتى يتم الإفراج عنهم بحسب توجيهات رئيس الجمهورية.

YPC ضمن أفضل 5 مراكز استطلاع رأي في العالم ممثلا للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اختير المركز اليمني لقياس الرأي العام YPC ضمن أفضل 5 مراكز متخصصة في استطلاع الرأي العام في العالم والأول على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد تمت عملية الاختيار ضمن معايير مؤسسة Gallup التي تعد أكبر مؤسسة استطلاعات رأي عام في العالم.

وجاء اختيار المؤسسات الخمسة من بين جميع المؤسسات والمعاهد والمراكز المشاركة في تنفيذ مشروع "الاستطلاع العالمي" الذي تنفذه Gallup مرتين كل عام منذ 3 سنوات في 130 دولة من بينها اليمن، وحصل المركز اليمني لقياس الرأي العام على أفضل تقييم على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث تطبيق المعايير العلمية في استطلاعات الرأي العام والالتزام والمساهمة في تطوير المشروع والعمل في بيئة بالغة الصعوبة، فيما تم اختيار مركز من كل من الأمريكيتين، وأوروبا، وأفريقيا، وآسيا.

ومن المقرر أن يتم تكريم المركز اليمني لقياس الرأي العام ومنحه جائزة التميز في 12 مايو المقبل في واشنطن، على هامش أعمال مؤتمر الاستطلاعات العالمية الذي يقدم فيه رئيس المركز حافظ البكاري ورقة تتطرق إلى تقييم وتطوير المنهجيات والأدوات المستخدمة في مثل هذا النوع من الاستطلاعات العالمية.

من جهته، يعتزم المركز اليمني لقياس الرأي العام تنظيم فعالية لتكريم الباحثين الميدانيين التابعين له الذين شاركوا في الاستطلاعات التي تنفذها ضمن مشروع "الاستطلاع العالمي" وتكريم طاقم العمل في المركز.

أسبوع ساخن في الضالع

حين تُعتقل "الدراجات النارية" بتهمة المساس بالوحدة!

■ شفيع العبد

تتواصل فعاليات الحراك السلمي الجنوبي بوتيرة عالية في ظل حصار عسكري أمني، وانتشار للحشود والتعزيزات من جهة السلطة التي ترفض صوت العقل والمنطق، وتأبى التخلي عن ثقافة "العنف" وتجتهد لتكريسها في مناطق الجنوب للدفع بالحراك ذي الطابع السلمي نحو مربع العنف والتخلي عن أدواته ووسائله السلمية.

يوم "الأسير الجنوبي" هي الفعالية الأهم حالياً في أجندة الحراك ويتم إحياؤها يوم الخميس من كل أسبوع في مختلف المحافظات، وانضمت إليها مؤخراً فعالية "الإضراب العام" التي اختير لها يوم الاثنين من كل أسبوع.

ربما بات على الجنوب أن تصحو كل يوم على أنغام وزغاريد تضحية جديدة، أتعلمون لماذا؟ ليس لأنها في مواجهة سلطة الحرب والفيد، بل لأن "أجمل الأمهات التي انتظرت ابنها.. وعاد مستشهداً.. فبكت دمعتين ووردة.. ولم تنزو في ثياب الحداد" كما شدا لهن "مارسيل خليفة" يعشن هناك.. وأشجع الرجال الرافضين للظلم والطغيان يسكنونها!

الخميس الماضي كان ساخناً هناك في الضالع، حيث شهدت مداخل المدينة والقرى والطريق العام انتشاراً كثيفاً لقوات وأفراد الأمن المركزي والعام، لمواجهة المواطنين الذين خرجوا منذ الصباح الباكر للمشاركة في فعالية يوم الأسير حاملين الأعلام الخضراء وأعلام الجنوب وصور البيض، مرددين الشعارات المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين في مختلف السجون. وبمجرد انطلاق المسيرة في الشارع العام تعرضت لإطلاق وابل من النيران من قبل قوات الأمن، أسفر عن جرح كل من مراد أحمد محسن الجبري من منطقة الشعب (إصابته في الرأس)، محمد صالح علي من المدينة (إصابته في القدم)، وشخص ثالث من منطقة الأزارق إصابته طفيفة. والزج بأعداد من المشاركين في السجون.

كما تعرضت أكثر من 70 دراجة نارية للاحتجاز من قبل قوات الأمن بتهمة المشاركة في المسيرة ونقل المشاركين، ويضاف هذا العدد للدراجات السابقة التي تفوق المائة دراجة، والتي ما تزال رهن الاحتجاز منذ فعالية تشييع الشهيد سيف علي سعيد، أواخر الشهر الفارط.

بعد اعتقالات البشر، ها هي السلطة تتحفنا باحتجاز الدراجات النارية، والتي تعد مصدر دخل رئيسياً لكثير من الأسر في الضالع، وهو مؤشر على رغبة في فرض حصار اقتصادي شديد على أبناء الضالع للحد من نشاطهم الدؤوب في فعاليات الحراك، يضاف إلى قيامها بإيقاف مرتبات أعداد كبيرة من الناشطين!

شهود عيان أكدوا أن أية دراجة كانت تمر من الشارع العام أو أمام النقاط العسكرية فإنها تتعرض للاحتجاز!

سخونة الأسبوع الماضي لم تقتصر على الفعاليات الجماهيرية بل تعدتها إلى اعتقالات ومحاكمات واختفاء قسري. فقد ذكرت مصادر محلية أنه قد تم نقل المعتقلين محمد علي الحبشي، علاء سيف محمد جعوف (تعرض للضرب المبرح وقلع أظافره)، صدام عبدالله سعد حاجب، حسين جمال عبدالعليم، بشير أحمد علي، صامد محمد أمين، سياف صالح ناصر، ومصطفى هادي جعوف، إلى السجن المركزي بمحافظة عدن (سجن المنصورة)، بعد أن قضوا الفترة السابقة في السجن المركزي بالضالع، استعداداً لعرضهم على المحكمة الجزائية المتخصصة بعدن.

وأضافت تلك المصادر أنه تم وضعهم في ذات "العنبر" الذي يتواجد فيه العميد علي محمد السعدي المحكوم عليه بالسجن سنة و3 شهور، وعمر حسن باعوم (صهر المناضل حسن باعوم) المحكوم عليه أيضاً بالسجن 3 سنوات، وكل الأحكام صادرة من المحكمة الجزائية المتخصصة بعدن.

الاثنين الماضي تعرض المواطن سالم الجعدي إلى إصابة في فمه بطلق ناري عقب الإضراب العام الذي دعت إليه مكونات الحراك الجنوبي بالضالع، وترددت أنباء غير مؤكدة عن وفاته.

الثلاثاء لم يمر هكذا دون أن يسجل نفسه في سفر الأبطال و"صحاح" الثوار، تم فيه اعتقال المواطن أحمد علي مانع في النقطة العسكرية بسناح، وتم اقتياده إلى جهة غير معلومة.

كما شهد محاكمة وليد علي محسن أمام المحكمة الابتدائية بالضالع، والمعتقل منذ ما يربو على شهر، بمعية فهمي الدقفلي. وقد سبق أن تعرض وليد لإصابة بطلق ناري قبل 6 أشهر.

المحكمة ذاتها، وفي ذات الأسبوع، أصدرت حكماً قضى بالسجن سنة ونصف السنة على المعتقل بهاء محمد عبدالله.

الأربعاء لم يكن بأحسن حالاً من سابقيه، فقد شهدت العاشرة من صباحه اعتقال نجل الشهيد أحمد عبادي من أبناء منطقة "غول سميد"، والمعروف "بابن الشهيد"، وأخذوه من السوق العام إلى جهة مجهولة. وهناك معلومات ترددت عن تواجده في السجن المركزي بسناح... وما زال مسلسل التضحية مستمراً!

لم يشفع لابنها مرضه النفسي

أم تناشد منظمات حقوق الإنسان التدخل لإطلاق سراحه

تقول في مناشدتها التي حصلنا على نسخة منها: "لقد تم اختطاف ابني فواز صالح مثنى بسباس يوم الخميس الموافق 1 أبريل 2010، من سوق الخضار وسط مدينة الضالع، وقد اتهمته أجهزة أمن المديرية بأنه هو من ألقى القنبلة على إدارة الأمن، والحقيقة أن ابني وقت الحادثة كان في مكان آخر قرب مستشفى النصر العام، وهناك شهود عيان على وجوده بالقرب من المستشفى، لكن أجهزة الأمن أخفته لمدة 11 يوماً، ولم نتمكن من التواصل معه أو زيارته، ومنعوه من تناول الدواء.

وفي اليوم الـ12 تمكنت من زيارته بصعوبة بالغة في السجن المركزي في سناح، وهناك وجدت عليه آثار الدم، حيث انتابته حالة الصرع في السجن مرتين، وقال لي إنهم مارسوا ضده أبشع الانتهاكات، فقد قام كل من مدير عام أمن المحافظة ونائب مدير البحث بضربه وإجباره على الاعتراف بأنه هو من ألقى القنبلة، ومنعوا إعطاءه الدواء والأكل، ومنعوا عنه الزيارات.

ومن هنا أوجه ندائي لكل المنظمات والجمعيات الحقوقية الإنسانية اليمنية والعربية والدولية للوقوف مع ابني المريض نفسياً وعصبياً، والضغط على هذه السلطة الظالمة المنتهكة لحقوق الإنسان للإفراج عن ابني".

رئيس الدائرة الإعلامية للرابطة اليمنية للقضاة:

قيادة السلطة القضائية تتعامل مع أعضائها باستهتار ولا تقر بما هم فيه من ظلم وقهر وسلب لحقوقهم

أعرب وضاح سلطان القرشي رئيس الدائرة الإعلامية للجنة التحضيرية للرابطة اليمنية لأعضاء السلطة القضائية، عن أسفه لعدم انعقاد اجتماع الهيئة التنفيذية للمنتدى القضائي كما وعدهم رئيس مجلس القضاء الأعلى عند لقائهم به.

وقال وضاح القرشي لـ"النداء" إن رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المنتدى القضائي أثناء لقائه مع مؤسسي رابطة أعضاء السلطة القضائية قبل أكثر من شهر، على خلفية منعهم من عقد مؤتمرهم التأسيسي للرابطة، وعدهم بأن يدعو إلى اجتماع للهيئة التنفيذية للمنتدى القضائي خلال شهر بهدف تفعيله.

وتساءل القرشي عن مصداقية رئيس مجلس القضاء لتنفيذ بما وعد به، خصوصاً وأنه ممن وقفوا مع وزير العدل الذي منعهم قبل شهرين من تشكيل النادي اليمني للقضاة، ليمثل أعضاء السلطة القضائية، وبديلاً عن المنتدى الوهمي الذي ليس له من وجود سوى جمع الاشتراكات الشهرية من رواتب أعضاء السلطة القضائية بطريقة جبرية وقسرية.

وأسف من الاستهتار الذي تتعامل به قيادة السلطة القضائية مع أعضائها، وعدم الاكتراث لحقوقهم المهنية والاجتماعية، وفي مقدمتها حقهم في تشكيل روابطهم المهنية والاجتماعية أسوة بما هو معمول به في البلدان العربية.

وأشار القرشي إلى أنهم ومنذ عامين يسعون لتأسيس ناد قضائي، لكنهم يجدون مقاومة كبيرة من قبل قيادة السلطة القضائية تمنعهم من ذلك، ليس بدافع المصلحة العامة، وإنما بغرض استمرارهم في مناصبهم لكي يدافعوا عن مصالحهم الذاتية والشخصية.

وأضاف أن قيادة السلطة القضائية لم يُحرموا من مرتباتهم وتسوياتهم المالية، ولم يكتووا بنار الأسعار، ولا يهمهم ارتفاع إيجار العقارات، لأنهم يملكون الفلل الفاخرة وسيارات فارهة، لا يدركون ما يشعر به أعضاء السلطة القضائية من ظلم وقهر وسلب لحقوقهم ومرتباتهم وتسوياتهم المستحقة.

استئناف لحج تؤجل الفصل في طلب إحالة قضية الزميل أنيس منصور إلى محكمة الصحافة

منعت حراسة محكمة استئناف محافظة لحج مراسلي وسائل الإعلام من تغطية محاكمة الزميل أنيس منصور حميدة صباح أمس الأحد.

وفي الجلسة التي رأسها القاضي عياش الصغير، وبحضور عضو نيابة الاستئناف أحمد محمد أنعم، طلبت هيئة الدفاع المكونة من المحامين: عارف الحالمي وخطاب الأهدل وسعيد العيسائي، نقل ملف القضية إلى محكمة الصحافة والمطبوعات كون قضية الزميل أنيس منصور تتعلق بقضايا نشر.

إلا أن عضو النيابة اعترض على الطلب، وقال بصوت عالٍ: القضية قضية أفعال جنائية ومساس بالوحدة اليمنية.

وقرر القاضي عياش الصغير تأجيل الجلسة إلى 12 مايو القادم، لدراسة الملف والفصل في طلب هيئة الدفاع.

الطرفان يحذران من "حرب سابعة"

توتر إعلامي بين الحكومة والحوثيين إثر توقيع الجماعة "تفاهماً" مع المشترك

عادت التوترات والتراشقات الإعلامية لتسود الأجواء بين الحكومة والحوثيين بعد شهرين على إيقاف الحرب وبدء مهمات تنفيذ اتفاقات السلام.

وتبادل الطرفان، خلال الأسبوع، اتهامات بتوتير الأوضاع والتحضير لحرب سابعة، وذلك إثر أحداث بدأت بانسحاب لجنة الإشراف على تنفيذ النقاط الست في مديرية حرف سفيان، الأسبوع قبل الماضي، من مهامها، متهمة الحوثيين بعرقلة جهودها. تلى ذلك تولي صحف المؤتمر الشعبي الحاكم حملة ضد الحوثيين نسبت إليهم خروقات وصفتها بالـ"خطيرة" في منطقة سفيان، ومحذرة من احتمال نشوب حرب سابعة جراء هذه الخروقات.

والخميس اتهم مصدر مسؤول في اللجنة الأمنية العليا الحوثيين بإطلاق النار على طائرة عسكرية من طراز "إنتونوف" أثناء تحليقها فوق مدينة صعدة.

وقال المصدر في بيان إن الطائرة تعرضت لإطلاق نار من قبل عناصر الحوثي في التاسعة والنصف من صباح الخميس، حين كانت تقوم عادة برحلة روتينية لنقل بعض القيادات الإدارية والعسكرية إلى المحافظة لممارسة أعمالها.

وحمل المصدر الحوثيين المسؤولية عما قد يترتب على مثل هذه الخروقات الخطيرة والأعمال المخالفة لما ورد في النقاط الست لاتفاق وقف النار وآليتها التنفيذية.

والسبت اتهمت الأجهزة الأمنية بمحافظة صعدة الحوثيين بقتل جندي من أفراد قوات الأمن في مديرية منبه. وقال موقع وزارة الداخلية على الإنترنت إن عناصر تابعة لجماعة الحوثي بالمديرية قامت بقتل الجندي ورمت بجثته إلى داخل بئر مياه.

من جانبهم، رد الحوثيون على كل هذه الاتهامات الحكومية بالنفي، ونسبوا الخروقات على الأرض إلى الحكومة، معتبرين أنها تسعى إلى إشعال فتيلة حرب سابعة.

وقال القيادي الحوثي صالح هبرة "إن السلطة تتنصل من معالجة مخلفات الحروب الست في صعدة"، معتبرا أنها ترتب لحرب قادمة.

وأضاف هبرة في تصريح صحافي: "إن حل قضية صعدة ليس في أن تعلن السلطة وقف الحرب فقط، وتتنصل من معالجة مخلفات الحروب، لأن ذلك السيناريو يسبق كل الحروب فتتخذ السلطة وسيلة لترتيب حرب أخرى مستغلة دماء الشعب في فرض حالة التسلط والهيمنة، كما عملت تماما مع اتفاق الدوحة، حيث لم يكن هدفها منه الخروج بحل للقضية بقدر ما هو محاولة لاستثارة المملكة للدخول في المشاركة في الحرب بقوة".

موقع "سبتمبر نت"، التابع للجيش، بادر إلى نفي اتهامات هبرة والتشديد على أن "خيار الدولة هو إحلال السلم"، واصفا هبرة بأنه من "تجار الحروب".

عودة التوتر بين السلطة والحوثيين إثر أسابيع من "الغزل" المتبادل بينهما، تزامن بشكل لافت مع الإعلان عن توقيع اتفاق تفاهم بين جماعة الحوثيين، التي باتت تطلق على نفسها مسمى "أنصار الله"، وبين اللجنة التحضيرية للحوار الوطني التابعة لأحزاب اللقاء المشترك، وهو الاتفاق الذي اعتبر ترجمة لإعلانات الحوثيين، قبيل نهاية الحرب السادسة، بالسعي للتحالف مع المشترك، وهي الإعلانات التي أثارت آنئذ رد فعل حكومياً سخر منها وهاجم تكتل المعارضة بسببها، معتبرا أن مثل هذه الإعلانات تأكيد لدعم المشترك و"تأييده" للحوثيين.

التفاهم بين الحوثيين ولجنة الحوار وقع في صعدة الأسبوع قبل الماضي، واعتبرته إعلانات الطرفين إنجازا مهما، وقد نص على التحاق الحوثيين بالحوار الوطني الذي يعد له المشترك وتأييدهم لمشروع "الإنقاذ الوطني" مقابل نصوص أخرى تؤكد على خيار السلام في صعدة ومعالجة آثار الحرب وحريات التعليم والأنشطة السياسية.

خطابات نارية في الدورة الثالثة لمجلس التضامن الوطني

■ هلال الجمرة

اكتست خطابات رؤساء وقيادات مجلس التضامن الوطني بنبرات الانتقادات الحادّة للسلطة والأوضاع المروّعة التي يمر بها البلد. وخلال افتتاح المجلس أعمال دورته الاعتيادية الثالثة، ركّز رئيسه الشيخ حسين الأحمر خطابه على محاكمة أخطاء وممارسات السلطة "العدوانية" واستعراض أهوالها والأزمات التي تمرّ بها جراء "انفرادها بالسلطة وإقصائها كافة الأطراف السياسية". وتحدّث عن "إقصاء السلطة وتعاظم الأزمات"، وبالأخصّ أزمتي الجنوب وصعدة.

وإذ تطرّق الشيخ حسين الأحمر إلى التضحيات التي قدّمها اليمنيون في حرب صعدة وسقوط الآلاف من إلقتلى من أبناء اليمن عموما، استطرد قائلاً: "صعدة تؤرق كل اليمنيين، لكنّ الكثير منا لا يعلمون حتى الآن أسباب هذه المشكلة ولماذا انفجرت؟ وكيف تبدأ الحرب في كل عام وتنتهي دون أن يعرف اليمنيون الأسباب؟ ودون أن تحسم الفتنة ودون أن تحل المشكلة؟". مبدياً خشية مجلس التضامن من "أن تكون هناك حرب سابعة تستنزف فيها الدماء والأموال والثروات دون نتيجة". مضيفاً: "تحدث تلك المشاكل دون معرفة أي طرف سياسي أو مدني عن أسباب المشكلة التي تبدأ بتلفون، دون علم أي أحد، وتنتهي بتلفون".

وشدّد على حقوق مقاتلي الجيش، قائلاً: "هؤلاء الشهداء لهم حق على الدولة وعلى الجميع". وأسف على عدم معرفة "مصير أسر الشهداء"، مطالباً الدولة "بإنصاف الجرحى والقتلى وإنهاء فتنة صعدة إنهاء جذرياً". ونبّه المجلس إلى وضع النازحين الذين هدّمت الحرب منازلهم وقراهم ومزارعهم وممتلكاتهم وشرّدتهم في المناطق المجاورة لصعدة، قائلاً: "هذه جريمة وكارثة"، داعياً أعضاء مجلس الشورى إلى الوقوف إلى جانب أبناء صعدة في محنتهم.

مرّ مجلس التضامن بفترة خمول شديدة، يقول الشيخ حسين الأحمر إن سببها "ناتج عن الأوضاع السيئة التي تمرّ بها البلاد". آملاً أن تعمل الدورة الحالية "على تصحيح وتفعيل دور المجلس واستكمال الفروع بالمحافظات"، وكان قد وعد باستكمالها خلال 3 أشهر من انعقاد الدورة الثانية في يوليو 2008.

لم يناقش المجلس السلبيات التي تخللت عمل المجلس خلال الفترة الماضية. واستمرّوا في تحميل الدولة مسؤولية ما يحدث، حتى داخل مجلسهم. ويواصل الأحمر: "كنّا نأمل أن تقوم الدولة بواجبها في تصحيح الأوضاع وإرساء الأمن والاستقرار، لكنها للأسف لم تقم بذلك". مقيّماً الوضع الحالي للبلد أنه "يمرّ من سيئ إلى أسوأ". ولفت رئيس مجلس التضامن إلى أن "اليمن تهم كل أبنائها" وأن الهدف من عقدهم "هذه الدورة هو من أجل تصحيح المسار، والحوار والمشاركة الفعالة".

ولدى افتتاح هذه الدورة التي كان من المفترض أن تعقد مطلع العام 2009، وفقا للمادة 14 من النظام الأساسي للمجلس بأن يعقد مجلس الشورى اجتماعاً دورياً مرة واحدة كل 6 أشهر، اعتذر حسين الأحمر عن تأجيل انعقاد الدورة "أكثر من مرة"، مرجعاً السبب في تعذّر عقد الدورة في الموعد المحدد إلى "الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد". وفي الوقت نفسه تضمّن مشروع التعديلات على النظام السياسي المطروح على مجلس الشورى مقترحاً بتعديل فترة الانعقاد ليصبح مرّة كل عام بدلاً عن 6 أشهر.

بدأت الملامح القبلية لمجلس التضامن الوطني تتوارى بحذر شديد، خشية أن يفقد الهدف الحقيقي الذي أنشئ لأجله، إذ اتسمت ملامح هذه الدورة بالمشاركة النسبية للنساء، إضافة إلى الحشد الكبير، وقد تجاوز عدد المؤتمرين 1000 مشارك، وهؤلاء اصطحبوا معهم آلاف المرافقين المدجّجين بالسلاح. وفرض المنظمون إجراءات أمنية مشدّدة للدخول إلى قاعة أبولو التي احتضنت أعمال الدورة الثالثة.

وفيما يحرص المجلس في تكويناته القيادية على خلق توازن بإيجاد تمثيل لغالبية محافظات الجمهورية، وعلى مختلف الأطياف السياسية، بدت صبغة القاعة مختلفة، إذ طغى حضور القبيلة، التي ربما تُمثّل غالبية المحافظات، على التمثيل المدني الذي ينشده المجلس. وفي ما يخص الأطياف السياسية يحضر حزب الإصلاح في المقدمة. وينقسم المجلس في أعضائه إلى فئتين من المجتمع، فئة البرلمانيين، ويمثلون الجانب المدني، وفئة المشائخ ووجهاء المناطق، وهؤلاء يمثلون الجانب القبلي. وبسبب تزايد أعضاء الفئة الأولى فقد تحتّم على مجلس الشورى تقديم عديد مقترحات لإضافة مسمى الكتلة البرلمانية إلى تكوينات المجلس في المادة السابعة من نظامه الأساسي، إضافة إلى فصل جديد يوضّح مهامها واختصاصاتها.

لقد أصبح ذلك ملحاً لأن اعتماد المجلس على هذه الفئة قد يكون رئيساً ويتطلب منها القيام بمهام معيّنة. وبالنسبة للفئة الثانية فهي قويّة، لكن الدور المقرر لها لم يصل، مع هذا فالشيخ حسين الأحمر لم يتجاوز هذه الفئة التي تمثّل غالبيتها، ولدى استعراضه لفئات المجلس قدّم المشائخ على الدكاترة والمناضلين، وقال: إن المجلس يشمل بداخله العديد من المشائخ والشخصيات الاجتماعية والدكاترة والأساتذة والمناضلين والكثير من الغيورين على وحدته وأمنه واستقراره". مؤكداً أن الغرض من انضمامها إلى المجلس هو لـ"البحث عن دور يخدم استقرار اليمن ويصحح أوضاعها".

وبالنسبة للبرلمانيين الذين ينتمون إلى مجلس التضامن، فإنهم يمثّلون مجموعة كبيرة ونوعية. ولأن غالبيتهم ممن يطالبون بحضور نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن ووزير الداخلية لمناقشة قضايا أمنية هامّة، فقد قرر رئيس مجلس النواب يحيى الراعي أن يضعهم في موقف حرج، فقرّر أن يمدّد جلسات النواب بمخالفة للائحة، مبدياً للنواب سخطه على الحكومة، ومبرراً تمديده للجلسات أنه لا بد أن يتخذ المجلس إجراءاته تجاه الحكومة التي تتجاهل دعواته. وقد اختار الوقت بعناية وأبلغ الحكومة حضور السبت الذي سيترافق مع انعقاد الدورة الثالثة لمجلس التضامن الوطني، والذي يمثّل أعضاؤه نحو 65 عضواً برلمانياً.

وفي المؤتمر رفع مجلس التضامن عشرات من الشعارات تنوّعت بين: "مساندة الحقوق والحريات، نبذ العنف، الدعوة إلى الحياة المدنية، حماية حرية الرأي والصحفيين، حل مشاكل الثار، التنمية، تصحيح مسار الوحدة، إصلاح الأوضاع الاقتصادية والسياسية، الدعوة إلى الحوار الوطني، وترسيخ الأمن والاستقرار".

وأكّد رئيس مجلس الشورى محمد عبدالله القاضي، في كلمته التي ألقاها على المؤتمرين، على أن البلد يمرّ بأزمة سياسية لا بد من الاعتراف بها من أجل تشخيص أسبابها وخلفياتها، والبحث في حلول شاملة وجذرية لها بنوايا صادقة". وسرد عليهم 10 نقاط تتحدث عن أعمال المجلس خلال الفترة السابقة، تخللها تعيينات لأعضاء مجلس الشورى، وحل مشاكل في قضايا مختلفة، ومشاركة رئاسة المجلس في ندوة خاصة بالقضية الجنوبية، فضلاً عن إنشاء القطاع النسوي للمجلس. فيما دعا حسين الأحمر إلى ضرورة "إصلاح مسار الوحدة".

محمد عبدالله القاضي، أبدى تفاؤله بالمستقبل، وقال إن الحلول والمعالجات لأية أزمة تبقى ممكنة و"ليس هناك شيء مستحيل، إذا صدقت النوايا والأعمال من قبل جميع القوى السياسية، وفي مقدمتها الجهات الرسمية في السلطة"، آملاً أن "يتجاوز الشعب اليمني هذا المنعطف التاريخي الخطير بالحكمة اليمانية كما تجاوزها في منعطفات سابقة".

ومن المفارقات التي ترافقت مع انعقاد المؤتمر، أنه رفع شعاراً يدعو إلى الوقوف أمام قضايا الثار وحلّها، في حين تعرض أحد المشاركين، وهو الشيخ علي بن سعد حليمان، أحد مشائخ محافظة الجوف، لمحاولة قتل أثناء اجتيازه البوابة الخارجية للقاعة، حيث أطلق عليه شاب من قبيلة أخرى في الجوف، النار من مسدسه الشخصي، تحت مبرر الثأر القبلي. غير أن الرصاص أخطأ الشيخ حليمان، وأصابت أحد مرافقيه. وتمكّنت الحراسة من إلقاء القبض على ذاك الشاب، قبل هروبه، لتسلمه إلى الشيخ حسين الأحمر، فيما تم نقل المصاب إلى مستشفى لتلقي العلاج.

.. وبيانه الختامي يدعو كتلته البرلمانية للتصدي لمشروع قانون الاعلام السمعي والبصري

أولى البيان الختامي للدورة الثالثة لمجلس التضامن الوطني، القضية الجنوبية، وقضية صعدة، والقضايا الاقتصادية والحقوق والحريات، اهتماماً كبيراً، وحمل بشأنها جملة من التوصيات التي اتخذها خلال مناقشات أعضائه. ففي القضية الجنوبية، أقرّ 10 توصيات قويّة تعزز ممارسات المواطنين لحقوقهم القانونية واعتمادهم مبدأ النضال السلمي للمطالبات بحقوقهم. وتدين الأساليب القمعية التي تمارسها السلطة تجاه فعالياتهم الاحتجاجية السلمية.

التوصيات التي تلاها النائب مفضّل الأبارة، أكّدت على موقف المجلس الرافض "للتوريث والانفصال باعتبارهما وجهين لعملة واحدة"، وطالبت بإيقاف الاعتقالات والملاحقات على ذمة الفعاليات السياسية للحراك في المحافظات الجنوبية، وإطلاق المعتقلين والصحف الموقوفة، وإلغاء المحاكمات التي تمت لبعض ناشطي الحراك. مشددةً على ضرورة التزام "الجميع بممارسة مطالبهم عبر النضال السلمي". وثمّن البيان استجابة رئيس الجمهورية لمطالب المجلس بالإفراج عن المعتقلين السياسيين في كافة المحافظات، مطالباً الحكومة بسرعة تنفيذ تلك التوجيهات.

ودعا البيان الذي خرجت به الدورة أمس، إلى تعويض المتضررين وأسر الشهداء الذين سقطوا خلال الفعاليات السلمية أو بسبب التقطعات وأعمال الشغب، ومعاملتهم كباقي الجرحى والأسرى. ونبّه إلى ضرورة إعادة ترتيب أوضاع من تبقى من الموظفين العسكريين والمدنيين خلال 6 أشهر، وإعادة هيكلة المؤسسات المدنية التي جمّدت أو خصصت عقب 94. علاوة على إعادة الاعتبار للشراكة الحقيقية، وخلق توازن بين السلطة التشريعية والسياسية، إضافة إلى إعادة النظر في التوزيع والتعيين والتوظيف، وإشراك مزيد من أبناء المحافظات الجنوبية من ذوي الكفاءات في الوظائف العامة للدولة في السلطات المركزية.

وبشأن مشكلة الأراضي أوصى بتشكيل لجنة من القضاة وممثلي الجمعيات الحقوقية للنظر في المظالم الخاصة بالأراضي والمنازل المتنازع عليها أو التي تم البسط عليها، والفصل في هذه الأمور، خلال عام، وتكون قراراتها ملزمة لكل الجهات.

مجلس التضامن الوطني في بيانه بارك وقف إطلاق النار في محافظة صعدة، كما نص عليه اتفاق النقاط الست، لكنّه طالب السلطة بسرعة إنهاء الحصار عن المحافظة، مؤكداً على ضرورة الإفراج عن المعتقلين على ذمة حروب صعدة، وتعويض المتضررين منها سواء بدمار المباني والمزارع أو في الوضع الوظيفي.

وإذ حثّ الحكومة على التعجيل بالانتقال إلى إعادة الإعمار وتفعيل دور صندوق إعمار صعدة لإنجاز هذه المهمة، شدد على ضرورة الاعتراف بحق الآخر في العيش الكريم وممارسة الحقوق وفق الدستور والقانون، ووضع كافة الضمانات لمنع أي تجدد للقتال، وعدم إعلان أي قرار للحرب من قبل الدولة إلا بعد العودة للمؤسسات الدستورية. مطالباً طرفي الحرب بـ"احترام مؤسسات الدولة وعدم رفع السلاح في وجه النظام والقانون، وقطع الطرقات وأعمال العنف، والتزام التعبير عن المطالب بالطرق السلمية، وفي نفس الوقت منع أي قمع للمطالب السلمية للمواطنين من قبل الدولة".

ووقف المجلس أمام الحملة التي "تشنها الحكومة ضد الحريات الصحفية والإعلامية بما فيها إغلاق ومصادرة الصحف وحجب المواقع الإلكترونية وحبس الصحفيين، وإصدار القوانين المقيدة لحرية التعبير"، وبناء على ذلك فقد طالب الحكومة في بيانه بـ"رفع يدها عن حرية الصحافة والتعبير وإيقاف حملاتها القمعية التي تستهدف الصحفيين والصحف ووسائل الإعلام". داعياً "كتلته البرلمانية وكل الخيرين في مجلس النواب إلى التصدي لمشروع قانون الإعلام السمعي والبصري باعتباره قانون جباية وقانوناً يعود بنا إلى عصور محاكم التفتيش".

وأعلن عن تضامنه الكامل مع مطالب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية والموجهين اليمنيين، ومطالب المعلمين الحقوقية، كما يعلن تضامنه الكامل مع مطالب الاتحادات العمالية بوضع حد أدنى للأجور والمكافآت للعمال.

وفي ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية، أدان مجلس التضامن السياسات الاقتصادية الخاطئة التي تنتهجها الحكومة، والتي أدت إلى إفقار الشعب، وطالبها بـ"الحفاظ على أصول الدولة، وعدم بيعها إلا في حالة الضرورة وبالمزاد العلني، والتوقف عن بيع أذون الخزانة". موصياً "الفعاليات الشعبية بالضغط على الحكومة للحد من تدهور العملة الوطنية، وتجفيف منابع الفساد".

وإذ أكد مجلس شورى التضامن على أهمية الحوار الوطني، دعا كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني للعمل معاً والحوار حول مجمل القضايا الوطنية.

وخلال اختتام دورته الاعتيادية الثالثة لمجلس شوراه أمس الأحد، قدّم المؤتمرون ملاحظات لاذعة عن عمل المجلس، وعدم إنجازه لكثير من المهام المفترض عليه إنجازها خلال السنوات الماضية.

فداحة...

السمكي إلى الساحل لتكون شاهدا حديثا على غياب مفردات مثل "الكرامة الوطنية" من القاموس السياسي لمركز القرار لدينا.

هناك المئات من الصيادين اليمنيين، مثل هؤلاء، تعرضوا، ويتعرضون باستمرار، للقتل وتدمير القوارب واختطافها من قبل أكثر من طرف يعبث على سواحلنا في البحر الأحمر وخليج عدن: إن لم يكن على يد قوات البحرية الإريترية فعلى يد القراصنة، ومن ينجو من خفر سواحل السعودية، تطاله اعتداءات سفن الصيد المصرية غير الشرعية، ومن لم يتعرض لتجربة الإذلال على يد أيٍّ من هؤلاء، فإنه على موعد مع اعتداءات حقيرة أخرى من قبل البوارج الدولية.

سنوات من التنكيل المستمر بصيادي اليمن، في ظاهرة تنتهك سيادة البلاد وتدوسها يوميا بلا أدنى خشية من العواقب. فالمعتدون يعرفون جيدا أن الحكم في اليمن معطل لظروف تقنية وغير تقنية، وأن رئيس البلاد مخلص لإجازته، ولا أحد هناك بإمكانه الاحتجاج على حكومات البوارج الأوكرانية أو الروسية، وبالنسبة للإريتريين والسعودية فهذان طرفان في مأمن عن أي رد فعل يمني حيث "اليمن" بنظرهما مات من زمن بعيد ولا "كرامة" لأي ميت.

هل مرت على اليمنيين مرحلة من تاريخهم كانوا فيها أكثر ذلاً؟ من المستبعد جدا ذلك، ولا يمكنك الوصول لهذه النتيجة إذا لم تشعر بالقهر الخانق الذي يشعر به مغتربو اليمن في المملكة العربية السعودية، فهؤلاء، مثل الصيادين، يعيشون الخسارة الفادحة المترتبة على كونك مواطنا لدولة توقفت عن العمل.

على مدى الأشهر الثلاثة الماضية تنفذ السلطات السعودية حملة عقابية غير مبررة بحق الجالية اليمنية، تقوم خلالها بترحيل وطرد أعداد من اليمنيين المقيمين هناك بصورة شرعية.

تأشيرات خروج نهائي من المملكة وجدها عشرات من اليمنيين على جوازاتهم عند تقدمهم بطلبات تجديد الإقامة، مع أن بعض هؤلاء أمضى في السعودية أكثر من 30 عاما يعمل طبقا للقوانين ويساهم في بناء اقتصاد سعودي مبني على النكران.

تقول مناشدات المغتربين، التي نشرتها عدد من وسائل الإعلام، إن المهددين منهم بالطرد يصلون إلى الآلاف. وبالطبع لم تحرك هذه المناشدات وطنية أحد في صنعاء، إذ يصادف أن دار الرئاسة غير مأهول، وأن بقية مسؤولي اليمن يملؤون فراغ الدولة بنهب أراضي الحديدة.

بالفعل؛ لقد اشتقنا إلى أيام الرئيس علي عبدالله صالح؛ أيامه وهو متخفف من كل هذه الانشغالات غير ذات الصلة بشؤون الدولة، ومنهمك أكثر في تصريف شؤون مواطنيه.. نفتقد تلك الأيام بشدة رغم أنها لم تمر بسمائنا يوما ولم نجربها منذ 17 تموز 78.

Ayesh1979@gmail.com

أهلاً «أريج»
أسمى آيات التهاني وأعذب الأمنيات مهداة إلى الأخ
سامي قائد قحطان
بارتزاقه باكورة إنتاجه
"أريج"
جعلها الله قرة عين لوالديها ومقدم سعد وبشرى سعادة لأسرتها..
المهنئون: كافة الأصدقاء والأهل والأحبة

انتهى بتحكيم قبلي طلبته الشرطة

إطلاق نار بين الشرطة ومرافقين لمدير مطار عتق بعد حادث آخر بين مسلحين والنجدة

■ "النداء" -خاص:

وقع تبادل لإطلاق النار بين عناصر من الشرطة العسكرية ومرافقي مدير مطار عتق بمحافظة شبوة، ظهر الأحد، ولم تسجل إصابات.

وجاء الحادث بعد يوم من حادث آخر وقع وسط عتق بين دورية شرطة النجدة ومسلحين، أدى إلى إصابة شخص من المارة.

وقال مراسل الصحيفة إن حادثة تبادل إطلاق النار بين الشرطة ومرافقي مدير المطار عبدالقادر الزهماء، وقعت بالقرب من المطار، ولم تسفر عن أية إصابات، وانتهت خلال دقائق.

وتفيد المعلومات الأولية بأن الشرطة العسكرية طلبت التحكيم القبلي لإنهاء النزاع، وامتثلت لقبيلة مصعبين ببيحان التي ينتمي إليها مدير المطار. وطبق المصدر فإن الحادثة بدأت بمشادة كلامية جراء استحداث الشرطة نوبة حراسة جوار المطار، قبل أن يتطور إلى نزاع مسلح.

وكان تبادل لإطلاق النار وقع مساء السبت الفائت بين دورية لشرطة النجدة ومسلحين يستقلون سيارة نقل مكشوفة من نوع "شاص"، في حي النصب بوسط عتق، أدى إلى إصابة مواطن كان موجوداً في المكان وُصفت إصابته بالطفيفة. وذكر مراسل الصحيفة أن المسلحين تمكنوا من الفرار، وأن الحادثة وقعت على ذمة إجراءات تقوم بها السلطات الأمنية بشأن حمل السلاح على ما يعتقد.

رد إدارة العلاقات العامة بقطاع التلفزيون

الاخ الاستاذ/ سامي غالب المحترم
رئيس تحرير صحيفة «النداء»
تحية طيبة وبعد...

طالعتنا صحيفتكم الغراء في صدر صفحتها الاولى العدد (232) الصادر يوم الاثنين الموافق 12 أبريل 2010 بخبر تحت عنوان «رئيس قطاع الفضائية يعفي سونيا مريسي من موقعها الإداري بعد احتجاجها على تدخلاته».

وعملاً بحق الرد نرجو نشر رد القطاع في نفس الصفحة وبنفس البنط.

قطاع التيلفزيون: سونيا أعفيت من منصبها لتغيبها المستمر عن العمل وإهمالها مهام وظيفتها.

إيضاحاً لما جاء في الخبر المنشور في العدد المذكور من فبركات لا أساس لها من الصحة نود إيضاح التالي:

-1 المذكورة أهملت عملها لفترة طويلة وباتت تتغيب بالأسابيع نظراً لانشغالها بأعمال شخصية لا تخص القطاع.

-2 اعتادت الاخت سونيا مريسي خلال الاشهر الاخيرة على الاعتذار عن نوبتيها الأسبوعيتين في نشرة أخبار التاسعة كما اعتذرت ايضاً عن تقديم حلقتها الأسبوعية من برنامج «صباح الخير يايمن» نظراً (لتلك الانشغالات الشخصية) التي صرحت بها علنا، وكذا رفضها حضور اجتماعات لجنة تقييم أداء المذيعين التي يرأسها رئيس القطاع، ودخولها في احتكاكات مستمرة مع عدد كبير من مذيعي ومذيعات القطاع الذين كانت تتعامل معهم بتعال.

-3 تدهور العمل في إدارة المذيعين منذ تحمل الاخت سونيا مهام الادارة التي باتت في الآونة الأخيرة تدار من قبل مراقبي الدوام نظراً لغيابها المستمر وهو الأمر الذي فرض على قيادة القطاع بحسب مسؤولياتها التدخل لوقف هذا التدهور وتكليف أحد أقدم المذيعين في التيلفزيون وهو الاستاذ عبدالخالق عبدالملك والذي له من الخبرة في العمل التيلفزيوني أكثر من 32 عاماً، كما أنه المسؤول عن تقييم الأداء اليومي لمذيعي ومقدمي النشرات والبرامج في قناة اليمن.

-4 لم يتم اختبار أو تعيين أي مذيعين جدد في قناة اليمن منذ سنوات وليس منذ أشهر كما لم يتم إجراء أي اختبارات قبول في القناة ومن اعتبرتهم الأخت سونيا مريسي كمذيعين جدد هي إحدى المذيعات المعينات في القطاع منذ العام 2004، ومنعتها مديرة إدارة المذيعين من الظهور لأسباب شخصية وليست موضوعية وهو ما استدعى لجنة تقييم اداء المذيعين في القطاع الى إعادة تقييم أدائها وطلبت الاخت سونيا الى حضور الاجتماع إلا أنها رفضت الحضور فيما أقرت اللجنة عودتها بعد إجراء اللازم كمذيعة للنشرات الاقتصادية والمحلية، وهناك محضر بذلك.

هذا مالزم إيضاحه..

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

إدارة العلاقات العامة بقطاع التلفزيون

.. وتعقيب من المحرر

أكدت الزميلة سونيا مريسي أن الشخص الوحيد المخول قانوناً بإصدار قرار التعيين لمدراء الإدارات في قطاع التلفزيون، وقرارات الإعفاء، هو وزير الإعلام.

وقالت إن رئيس قطاع التلفزيون لم يكتفِ بتطاوله على صلاحيات مدراء الإدارات في القطاع، بل امتد إلى صلاحيات وزير الإعلام.

وإذ أبدت استغرابها من تبرير قرار إعفائها بتغيبها المستمر، قالت إنها لم تتسلم أي إشعار خطي أو خطاب لفت نظر كما يفترض أن يتم حال تغيب أي من الموظفين.

وبخصوص اعتذارها عن تقديم البرنامج الأسبوعي "صباح الخير يا يمن"، أوضحت أن البرنامج الذي كانت تقدمه كان بعنوان "صباحات يمانية"، وأن باسليم أصدر قراراً بإلغاء البرنامج واعتماد برنامج يومي باسم "صباح الخير يا يمن". وأضافت أن اعتذارها هو حق قانوني لها، إذ إن لكل مذيع أن يوافق أو يرفض البرنامج الذي يعرض عليه.

وقالت إنها سبق أن اشتكت بـ"باسليم" إلى وزير الإعلام جراء تدخلاته غير القانونية في صلاحيات إدارة المذيعين، وأن الوزير عقد اجتماعاً في قطاع التلفزيون، ووجهه بأن يمنح مدراء الإدارات صلاحياتها الكلية دون تدخل. وطبقاً لسونيا فإن باسليم لم يلتزم بالتوجيهات.

وإذ أكدت أن قطاع التلفزيون يشهد تدهوراً متسارعاً انعكس على ما تبثه الفضائية، تحسرت سونيا مريسي على الأيام الذهبية التي عاشها القطاع خلال عهدي أحمد طاهر الشيعاني وعبدالغني الشميري.

الخبجي...

ودافع الخبجي عن الحراك قائلاً: "انطلق من قاعدة التصالح والتسامح والاعتراف بحق الآخر ومبادئ رفض الظلم بكافة أشكاله وعدم ممارسته على أي إنسان كائناً من كان، والحراك يتحلى بالقيم الأخلاقية والإنسانية واحترام حقوق الإنسان".

واتهم تقرير قدمته الحكومة لمجلس النواب، السبت، من أسماها بالعناصر الخارجة عن القانون "بالتحريض على الكراهية والمساس بالوحدة"، والتسبب بأعمال عنف أدت إلى مصرع 18 شخصاً وجرح 120 آخرين خلال الربع الأول من العام الجاري.

وقال الخبجي إن ما تروجه السلطة بشأن الاعتداءات يهدف "لإثارة الرأي العام لأبناء الشمال لخلق اصطفاف شمالي ضد أبناء الجنوب"، مستشهداً بما وصفها الشائعات التي روجتها أثناء الأزمة التي سبقت حرب 94 "وبعد ذلك اتضح أنها من صنع الأجهزة الأمنية والاستخباراتية باعتراف منفذيها".

وأضاف: ليست قضيتنا مع المقهورين من أبناء الشمال، فنحن نحترمهم ونقدرهم ونعتبرهم مناضلين من أجل لقمة العيش. نحن مشكلتنا مع من يملك القرار السياسي والعسكري والأمني، ومن يتحكمون بالثروة وحولوا الوحدة إلى نهب واحتلال".

وقال نائب رئيس المجلس الأعلى للحراك السلمي، وهو عضو في مجلس النواب عن كتلة الاشتراكي، وتطارده السلطات: إذا كان نظام الرئيس علي عبدالله صالح نجح في التضليل على أبناء الشمال بالشائعات في حرب 94، فإنهم اليوم أكثر إدراكاً ووعياً ومعرفة، ولن يقبلوا بتحويل المعركة بين الشمال والجنوب لكي يحافظ على كرسي السلطة.

وطبق التقرير الذي قدمه نائب وزير الداخلية صالح الزوعري، فقد قتل 10 عناصر من قوات الأمن، و8 مدنيين، في حين أصب 48 من الأمن، و72 مدنياً بجروح خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، وكانت المحافظات الأكثر عنفاً: لحج، وأبين، والضالع.

وخاطب الخبجي أبناء الشمال قائلاً: نريد التنبيه إلى أن نظام صنعاء استخدم كافة الوسائل القذرة، بالإضافة إلى القمع والتنكيل والاعتقال والقتل والمحاكمات السياسية لنشطاء الحراك ومحاصرة المدن بنشر القوات العسكرية لإخماد الحراك، لكنه لم ينجح في ذلك، بل زاد قوة وعزيمة.

وإذ قال إن "سلطة صنعاء استنفدت كل ما تملكه من أدوات قمعية وإرهابية ضد الحراك"، اتهمها بالعمل على "استخدام أبناء الشمال كأهداف لتمرير سياستها الاستعمارية".

وتابع: هذه السلطة تزرع المشكلة وتستفيد من نتائجها، فالقضايا الجنائية التي ترتكبها تسوق لها لغرض غثارة الرأي العام وتحميلها الغير.

وأكد ناصر الخبجي تمسك الحراك بالنضال السلمي، لكنه قال إن الحراك "لا يضمن ظهور قوى سياسية ذات خيارات أخرى، لأن المعاناة قاسية ومؤلمة لأبناء الجنوب في ظل صمت شعبي لأبناء الشمال سلطة ومعارضة وعامة".

معالجة...

وذكر العماري لـ"النداء" أن المشاكل التي يواجهها المقيمون في السعودية ليست وليدة اليوم، وأنها دائمة وبصورة مستمرة، مرجعاً السبب إلى نظام الكفيل المعمول به في السعودية، وشبهه بنظام العبودية. وأضاف: لو تغير هذا النظام ستزول الكثير من المشاكل.

وأوضح وكيل وزارة المغتربين أن هناك الكثير من حالات الترحيل لمقيمين بصورة شرعية من المملكة، لكنه قال إن مقارنتها بالعدد الكبير للمغتربين في السعودية تعتبر "حالات قليلة".

ويقيم في السعودية وفق نظام الكفالة المعمول به هناك، نحو مليون يمني. ويقول المغتربون إنهم يواجهون مشاكل كثيرة جراء هذا النظام، مع أنهم يدفعون مبالغ مالية تصل إلى 15 ألف ريال سعودي لقاء الحصول على "فيز" لدخول المملكة بحثاً عن عمل.

لكن هذا الإجراء الأخير الذي تطبقه سلطات الجوازات السعودية منذ نحو 4 أشهر، يصفه المقيمون بالاستثنائي، ويقولون إنه يستهين بحاملي الجنسية اليمنية فقط.

وحسب مصادر المغتربين، فإن الكثير من المقيمين رُحلوا وخُتمت جوازاتهم بتأشيرة خروج نهائي أثناء ترددهم على مصلحة الجوازات لتجديد إقاماتهم أو للحصول على تأشيرات خروج وعودة، حيث بررت السلطات هناك هذا الإجراء بوجود قضايا قديمة لبعضهم معظمها إما متعلقة بخلافات شخصية أو منازعات عادية انتهت لدى السلطات السعودية عند حدوثها.

وقال سيف العماري إن وزارة المغتربين قامت بعديد اتصالات سواء لوزارة الخارجية اليمنية أو مع السفارة في الرياض أو السفارة السعودية في صنعاء، دون أن يشير إلى أية نتائج.

وأضاف: باختصار هذه المسألة لا تستطيع معالجتها إلا القيادة السياسية في اليمن مع نظيرتها في الرياض.

المقالح...

الموجهة إليه، وقال: إن الرئيس علي عبدالله صالح رشح نفسه وعدل عن قراره، وهذا يعزز مصداقية ما ذهبت إليه في مقالي.

وطالب المقالح بتمكينه من صورة من ملف القضية، واستجاب القاضي لطلبه، وحدد الأحد القادم موعداً للجلسة القادمة.

وكانت نيابة الصحافة رفعت عقب نشر المقال في 2005 دعوى ضد المقالح في محكمة جنوب غرب العاصمة، تتهمه بإهانة رئيس الجمهورية. ورحلت القضية مؤخراً إلى محكمة الصحافة والمطبوعات.

بالنسبة لجلسة السبت في المحكمة الجزائية المتخصصة، فقد رفض القاضي رضوان النمر قبول دعوى من الزميل محمد المقالح ضد خاطفيه المنتمين إلى جهاز الأمن القومي، الذين خطفوه وأخفوه في سجن سري لـ4 أشهر.

وبحسب "الاشتراكي نت" فإن النمر قال متحدياً المقالح خلال الجلسة السابعة لمحاكمة الأخير، إن بإمكانه أن يرفع دعواه في أية محكمة أخرى حتى في الأمم المتحدة، أما المحكمة الجزائية فلن تنظر في دعواه.

وطلب المقالح إلى القاضي إعادة ملف قضيته إلى النيابة لخلوه من أي تحقيقات أو أدلة تحدد تهمة معينة، إضافة إلى بطلان الإجراءات التي اتخذتها النيابة في إعداد الملف.

كما طلب المقالح إغلاق باب المرافعات في القضية بوصفها قضية سياسية. وتردد القاضي في الرد على الطلب قبل أن يعلن موعداً لاستئناف المحاكمة بعد أسبوعين.

وكانت السلطات أبلغت المقالح بإغلاق قضيته في الجزائية المتخصصة بقضايا الإرهاب لدى إطلاق سراحه، إلا أن النيابة الجزائية عادت لتستدعيه للمحاكمة.

مصادر قانونية خاصة رجحت في تصريحات لـ"النداء" أن تواجه الأجهزة الأمنية والقضائية مأزقاً قانونياً وأخلاقياً كبيراً خلال الأيام القادمة. وقالت إن مسؤولي المحكمة استمروا في الإجراءات الجنائية، على الرغم من توافر الأدلة التي تثبت جريمة الاختطاف.

وأشارت المصادر إلى أن النيابة الجزائية عند تقديم المقالح للمحاكمة، زعمت في قرار الاتهام أن عملية القبض عليه تمت بأمر منها، في حين أن النائب العام كان قد أكد لنقابة الصحفيين في الأيام الأولى لاختطاف المقالح، أنه لم يصدر أية مذكرة اعتقال بحقه.

وأخفت المخابرات النظامية المقالح 4 أشهر في سجن سري خارج العاصمة صنعاء، عقب خطفه في 17 سبتمبر الماضي، قبل أن يقر الرئيس صالح بمسؤولية سلطاته عن الحادثة، ويحيل المقالح إلى سجن الأمن السياسي لأكثر من شهرين.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242
www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

في السياسة والإعلام والجامعة

د. سامي أمين عطا

a_samiatta@yahoo.com

1 - السياسة علم إدارة المصالح:

إن علم السياسة هو علم إدارة المصالح؛ فكلما كان هنالك اتزان وانسجام بين المصالح اتسم المجتمع بالاستقرار، فاستقرار مجتمع ما يتناسب طردياً مع السياسات التي تراعي المصالح المتعارضة.

المحزن والمضحك معاً، أن هناك في الآونة الأخيرة من يريد أن يحول السياسة من علم إلى تهريج وانعدام المسؤولية، حيث يجري توصيف وتشخيص حالة الاحتقان وتبريره إلى حد الإملال كالحراك الجنوبي؛ بأنهم قلة فقدت مصالحها بعد الوحدة. ولا يدرك من يدفع هذه المبررات؛ بأنه يدين نفسه قبل كل شيء، لأنه عجز عن إدارة مصالح المجتمع سياسياً. إن إدارة الشأن العام بالفتوة عوضاً عن السياسة، ومحاولة تجريم كل فعل ينهض للدفاع عن مصالحه، واعتبار ذلك مثلبة ينم عن جهل بالإدارة والسياسة معاً. فإذا لم يكن علم السياسة علم إدارة المصالح لحفظ الاستقرار فماذا يكون إذن؟ بالتأكيد هو علم إدارة المصالح لا علم التهريج.

إن التهم التي توزع جزافاً هنا وهناك لا تحل المشكلة بقدر ما تعقدها. كما أن حل المشكلة لا ينبغي أن تكون القوة وسيلته، ولا التنكيل بالخصوم الذين يدافعون عن مصالحهم المشروعة.

هناك دول عديدة عانت مشكلات ولم تذهب إلى ردود الأفعال في حلولها، بل اتجهت إلى ذوي الاختصاص علماء الاجتماع والنفس والمشرعين من أجل البحث في المشكلة وإيجاد الحلول لها. ولنا في أحداث الشغب والفوضى في ضواحي باريس قبل عامين أو يزيد عبرة لذلك. وهذا المثال لا يعني بأية حال من الأحوال أن هناك تطابقاً بين مشكلة باريس والحراك الجنوبي، لكننا نقصد أن دراسة وتفحص أية مشكلة عندما تقوم على العلم لا على التهريج يمكن إيجاد الحلول لها.

إن التنصل أو إنكار وجود مصالح متعارضة ليس من السياسة في شيء، لذلك ينبغي على السياسي أن يواجه مشكلات المجتمع بعقل مفتوح وصبر وتؤدة. فالعناد والكبر يؤدي إلى التهلكة.

2 - احذروا مكارثية اللوزي:

المكارثية ظاهرة أفرزتها الحرب الباردة وما تخللها من تنافس بين معسكرين جاءا نتاج بعد الحرب العالمية الثانية. والمكارثية اتجاه يناصب الديمقراطية العداء. ولقد مارست دور الرقيب لا على ما ينشر، بل على ما نشر، وعاقبت كتاباً وصحافيين وأدباء (شعراء وروائيين) وأساتذة جامعة، ومارست دور المفتش في النوايا، وجرمت عدداً من الأعمال الفكرية والإبداعية، وأولتها بما يجرمها، وناصبت نخبة المجتمع العداء؛ فالكل متهم حتى تثبت براءته. لقد قدمت لجنة ميكارثي عدداً من الأعمال الإبداعية والفكرية إلى محكمة المساءلة، وحرمت عدداً من أساتذة الجامعة من مزاولة مهنة التدريس، وصادرت العديد من المؤلفات من المكتبات العامة والخاصة، وأحرقتها بحجة حماية المجتمع من الأفكار التي تروج للشيوعية. لقد نصبت المكارثية نفسها حارسة للقيم الرأسمالية، وانتهت إلى ابتزاز المجتمع برمته، ولم يسلم منها الساسة أنفسهم.

المكارثية لجنة من الفاشلين ناصبت النجاح العداء. وانتهت المكارثية في عهد ولاية الرئيس جون كيندي بفضيحة، وتمت مساءلتها في مجلس الشيوخ بفعل جسارة قلة وقفوا ضدها.

للمكارثية صور وأشكال عديدة؛ فهي قد تتجلى بأشخاص كوزير الثقافة والإعلام النازي الهتلري جوبلز صاحب المقولة المشهورة "كلما أسمع كلمة ثقافة أتحسس مسدسي"، أو بيريا رئيس المخابرات السوفيتية في عهد ستالين، الذي أمر بإحراق عدد من الأعمال والمؤلفات ونفى أصحابها إلى سيبيريا. أو قد تتجلى بالثورة الثقافية الذي قادها الماويون في الصين.

اليوم هناك من يحاول أن يستنسخ مكارثية جديدة في هذا الزمن المفتوح، وينصب نفسه رقيباً ومفتشاً في السرائر والنوايا. وإذا كانت المكارثية الأصل مبررة تاريخياً، لأنها نتاج حرب باردة دارت رحاها بين قطبين في حالة توجس وخوف من بعضهما بعض، إلا أن المكارثية الجديدة بنسختها اللوزية ليست مبررة ولا ينبغي القبول بها؛ لأنها تتعارض مع المواثيق الدولية وحقوق الإنسان، كما أنها جاءت ضداً على ثورة المعلومات، ولم تحسب الفضاء المفتوح الذي يصعب السيطرة عليه أو توجيهه. كما أن هذه المكارثية المسخ غير مبررة، ولا يمكن القبول بها بعد هذه التجارب الفاشلة لتقييد الحريات، فلنقف جميعاً ضد مكارثية اللوزي قبل أن يقع الفأس في الرأس ولات ساعة ندم.

3 - في ضرورة حفظ شرف الجامعة واستقلالها:

كل أنظمة الاستبداد والطغيان تتشابه، إذ تنبع من أرومة واحدة وفقاً لأبوبكر السقاف. وما من نظام اتسم بتدمير قيم المجتمع النبيلة واستبدلها بقيم التفسخ والرذائل إلا ويمكن وسمه بنظام استبدادي.

في عهد النظام الفاشي الإيطالي مثلاً عندما حاول نظام موسوليني السيطرة على الجامعات وتوجيهها وفقاً لقيمه، لم يقف ضد هذه المساعي من بين 1200 أستاذ سوى 12 أستاذاً، يقول المفكر الإيطالي أمبرتو أيكو "صحيح أنهم فقدوا وظائفهم، لكنهم حفظوا شرف الجامعة وقيمها حتى الآن".

كما وقف الفيلسوف الإسباني ميغال دو أونامونو رئيس جامعة سلمنقة -أعرق الجامعات الإسبانية- ضد السلطة الفاشية بقيادة فرانكو، ففي خطابه الشهير في مدرج جامعة سلمنقة بمناسبة إحياء "عيد العرق" يوم 12 أكتوبر عام 1936، الذي قال فيه: "تتطلعون جميعاً إلى ما سأقوله، وأنتم تعرفونني وتعلمون أنني غير قادر على التزام الصمت. خلال ثلاثة وسبعين عاماً من الحياة لم أتعلم الصمت، واليوم لا أريد تعلمه. الصمت أحياناً يعادل الكذب؛ لأن الصمت في بعض الأحيان علامة رضا. وأنا لا أستطيع البقاء مع وجود تعارض بين قولي وضميري اللذين كانا دائماً في تعايش رائع.

سوف أوجز الكلام، والحقيقة تكون أكثر صدقاً عندما تظهر من دون تجميل وإسهاب مخل. أود التعليق على الخطاب الذي ألقاه الجنرال ميلان أستري -أحد جنرالات الطغمة الفاشية الحاكمة بقيادة فرانكو- الموجود بيننا، وسأتجاهل الإهانات الشخصية عبر هجمة القدح في الباسك والكتالون.

لقد وُلدت في مدينة بيلباو في ظل الحرب الكارلية الثانية، وفي وقت لاحق تعلقت بهذه المدينة سلمنقة، التي أحببتها كثيراً من دون أن أنسى مسقط رأسي. والأسقف -أحب ذلك أم كره- ولد في برشلونة، فهو كتالوني.

ورد كلام عن حرب عالمية دفاعاً عن الحضارة المسيحية. لقد استخدمتُ قبل ذلك مثل هذه اللغة. لكن حربنا اليوم غير حضارية. الانتصار لا يعني الإقناع مع أن الأمر يتمثل فيه أولاً، كما أن الكراهية التي لا تترك مجالاً للرحمة تعجز عن تحقيقه.

كما ورد حديث أيضاً عن الباسك والكتالون ووُصفوا بالمعادين لإسبانيا، ويمكنهم لعدة أسباب أن يقولوا الشيء نفسه عنا نحن. وأمامنا مولانا الأسقف، الكتالوني الأصل، الذي يعلمكم العقيدة المسيحية التي تُصرُّون على تجاهلها. وأنا من أصل باسك، وقضيت عمري أعلمكم اللغة الإسبانية التي تجهلونها".

مقاطعة أولى: نداءات في القاعة من طرف أنصار الجنرال ميلان أستري: يحيا الموت.

يواصل أونومانو الخطاب قائلاً:

"سمعت الآن صرخة أكلة الجيف: "يحيا الموت"، التي ترنّ في أذنيّ كالقولَ: "الموت للحياة". وأنا الذي قضى حياته في نحت المفارقات التي تغضب كل الذين لا يفهمونها، سأقول لكم بكل ما أمثله من مرجعية في هذا الشأن: إنني أجد هذه المفارقة سخيفة. وبما أنها موجّهة إلى آخر الخطباء لتكريمه فسأعدّ أن هذه المفارقة فعلاً موجهة إليه (أي: الجنرال ميلان أستري). صحيح أن ذلك يتم بطريقة ملتوية وغير مباشرة؛ مما يشهد أنه هو في حد ذاته رمز للموت.

ثمة أمر آخر، هو أن الجنرال ميلان أستري مُعاق، ولا داعي لقول ذلك بصوت منخفض. إنه مُعاق حرب، وكانت هذه حال سيرفانتس أيضاً، إلاّ أن الشواذ لا يشكلون القاعدة. يوجد اليوم كثير من المُعاقين، وللأسف سيتكاثرون إن لم يرحمنا الله. وإنني أتألم لأن الجنرال ميلان أستري قد يضع قواعد سيكولوجية الجماهير؛ فمُعاق دون العظمة الروحية لسيرفانتس الذي كان رجلاً -وليس سوبر رجل- فحلاً، وكاملاً على الرغم من عاهته. لكن المُعاق الذي لا يتمتع بالتفوق الفكري لسيرفانتس قد يبحث عن سعادته في تزايد عدد المُعاقين من حوله. لا يعد الجنرال ميلان أستري من بين العقول المستنيرة مع عدم شعبيته، أو بالأحرى بسبب عدم شعبيته. ويريد الجنرال ميلان أستري جعل إسبانيا الجديدة على شاكلته؛ لذلك يريدها معاقة، وهذا ما يشير إليه من دون وعي".

مقاطعة ثانية: نداءات في القاعة من طرف أتباع الجنرال ميلان أستري: يسقط المثقفون، الموت للخونة.

ويواصل أنامونو خطابه قائلاً:

"هذه الجامعة هي هيكل الثقافة، أنا كاهنه الأكبر. إنكم أنتم الذين تُدنّسون هذا الحَرَم المُقدس. وعلى الرغم مما يقوله المثل "أنا نبيّ بلديّ"، أقول: ستنتصرون، لكنكم لا تُقنعون. ستنتصرون لأنكم تملكون كتلة هائلة من القوّة الغاشمة، لكن لن تتمكّنوا من الإقناع؛ لأنه يعني امتلاك القدرة على تحقيقه، وهذا بدوره يتطلب منكم ما لا تمتلكون: الحجة والحق بالنسبة إلى معركتكم. ويبدو لي أنه من العبث حثكم على التفكير في إسبانيا. قلت ما سمعتم".

وبعد هذا الخطاب أُقيل أونامونو من منصبه ومات بعد أشهر من ذلك الحدث، لكن موقفه ظل محفوراً في الذاكرة الجمعية لإسبانيا.

ظاهرة الاستيراد غير المشروع للأسمدة والمبيدات السامة والقاتلة إلى اليمن

د. حسين مثنى العاقل*

ترجع أحداث الواقعة المشهودة إلى شهر مارس من عام 1996، أثناء مرحلة الدراسة الميدانية لرسالة الماجستير، والتي أجريت على الحوض الأدنى لوادي زبيد، وخلال فترة جمع المعلومات، والقيام بعمليات المسوحات التفصيلية لطبوغرافية الحوض العام لوادي زبيد بصورة عامة، ودلتا الحوض الفيضي والسهل الساحلي بصورة خاصة.

وحين شرعت بحصر المساحة الزراعية المعتمدة على قنوات الري التقليدي من المجرى الرئيسي، وتحديد نمط توزيعها ونظام تقسيمها، فقد تبين لي من عمليات التحليل وقياس قوام التربة الفيضية الخصبة، وقياس درجة حرارة الأعماق ودرجة المسامية ومعدل سرعة الارتشاح وحجم التركيب والتتابع الطبقي وغيرها من الشروط العلمية، الخاصة بأنواع الترب وتوزيعاتها، بأن هناك مساحة تقدر بحوالي 300 هكتار، تقع في قلب النطاق الأكثر خصوبة، والمتميز بكثافته الزراعية والإنتاجية من المحاصيل الغذائية والنقدية، قد تعرضت تربتها لظاهرة التصلب والتماسك الشديد، تحول لونها من الرمادي الداكن والبني، إلى اللون المائل للبياض والماثل للون الصخور الجيرية، ملمسها لزج ومشابه للزوجة الحجر الصابوني، تحيط بتلك المساحة "الميتة" جرب واسعة تتبع مشتل التجارب الزراعية لإدارة مشروع وادي زبيد، والخاضع للإشراف المباشر للهيئة العامة لتطوير وديان تهامة، ومقرها الرئيسي مدينة الحديدة.

ومن خلال عملية الفحص لظاهرة تصلب التربة وموتها، تبين لي باعتراف إدارة المشروع أن السبب لحدوث تلك الظاهرة يرجع إلى استخدام نوع من السماد الكيميائي الذي تم استيراده بطريقة عشوائية عام 1995، وعادة حسب اعتراف إدارة المشروع، أن كثيراً من الأسمدة والمبيدات الحشرية السامة، يتم استيرادها بطرق غير قانونية، ولا تخضع لمعايير المواصفات العلمية والفنية والمختبرية، ولا تلتزم لضوابط شروط الاستيراد والتراخيص القانونية. ونتيجة هذه المصائب، فإن كارثة تصلب التربة ترتب عليها انحباس مسامية التربة وعدم قدرتها على امتصاص المياه والسماح لها بالتسرب إلى الأعماق، وذلك وفق الخصوصية الطبيعية المعروفة في النظام البيئي للحياة النباتية والزراعية، وبالتالي يبقى الماء راكداً على السطح يتعرض فقط لعملية التبخر بواسطة الرياح والإشعاع الشمسي.

والغريب أن الظاهرة لم تقتصر على موت التربة فحسب، وإنما موت الأشجار المثمرة وهي واقفة وفي أوج مرحلة الإنتاج، وفي أفضل فترات عمر النمو، مثل أشجار المانجو والليم الحامض والجوافة والبوباي وغيرها، فضلاً عن استحالة نمو بذور المحاصيل الزراعية والأعلاف الحيوانية.

بعد استخلاص حقائق الواقعة واستنتاج نتائجها الخطيرة والمؤسفة، وحصر المبررات والمزاعم التي استندت إليها حينذاك إدارة المشروع، ارتأيت أن أحمل فكرة النقاش وإثارة الموضوع المفاجئ بالنسبة لي إلى المدير العام للهيئة بالحديدة، على اعتبار أن الرجل لديه المبررات العلمية والموضوعية لمثل تلك الظاهرة، وخصوصاً بعد أن تأكدت من بعض المهندسين الزراعيين والعاملين والموظفين في إدارة مشروع وادي زبيد، أن الكارثة لم تزعج أو تثر قلق القائمين على المشروع الهام، الذي يعد من أكبر المشاريع التنموية في سهل تهامة، والذي يرجع تأسيسه إلى العام 1973، بدعم وتموين من مملكة هولندا، وكان أول مدير عام للمشروع الدكتور عبدالكريم الإرياني.

في مكتب المدير العام للهيئة بالحديدة، تمخض النقاش عن مبررات ضعيفة لم أقتنع بها، وكان حديث المدير العام غير مكترث بخطورة الكارثة، فقال مستعرضاً إن هذه الظاهرة لم تقتصر على تربة وادي زبيد، ولكنها موجودة أيضاً في معظم وديان سهل تهامة، وتحديداً وديان (مور، سردد، سهام، ورمح)، وأرجع سبب حدوثها إلى عملية التجارة المفتوحة والاستيراد الحر، والتهريب المكشوف والمباح لأصناف وأنواع لا حصر لها، تغرق بها الأسواق اليمنية. ثم استطرد قائلاً: نحن كهيئة عامة نتبع وزارة الزراعة، نسعى جاهدين ونحاول دون جدوى، محاربة هذه الظاهرة، ولكن لم نستطع، لأن منافذ البلاد البرية والبحرية والجوية لا تخضع للرقابة والسيطرة الحكومية، مما أتاح لكثير من الأسمدة والسموم المهربة تدخل اليمن بطرق غير قانونية. والدليل على ذلك كما قال: أن السوق يزخر بعلب وأكياس وقنائن لمثل تلك المحظورات العالمية لا توجد عليها الإرشادات الخاصة بطرق الاستخدام وكميته، ولا توضح الغرض منها، وفوائدها ومخاطرها، وشروط وموانع كيفية التعامل معها، بل وصل الأمر، أن العديد من تلك الأسمدة والمبيدات الحشرية، لا تحدد بلد المنشأ والتصنيع، ولا تعطي بيان سنة الإنتاج، وفترة الصلاحية وانتهائها، وبرغم كل هذه العيوب، يتزاحم تجار التهريب على منافسة إدخالها إلى اليمن، وهم أنفسهم يعلمون بجريمة الاتجار بها، ويتم تسويقها بكل همجية، وكأن الأمر لا يعني أحداً، ولا يتوقع من خطورة عواقبها على أنها ستحدث الخراب والدمار ليس للتربة اليمنية الغنية بخصوبتها البركانية والمعدنية، ولكنها ستلحق الموت والأمراض المعدية بالإنسان اليمني ومكونات حياته البيئية والحيوانية، وهناك شواهد ملموسة، فأنت كما قال: لم تشاهد سوى حالة واحدة من عشرات بل مئات الحالات التي نحصد نتائجها المأساوية.

ونظراً لتذمري من سطحية المبررات المطروحة من قبل المدير العام، فقد خاطبته بنوع من الحدة المصحوبة بمطالبته كجهة رسمية بسرعة التحرك واتخاذ الإجراءات الحاسمة والرادعة، وهي إجراءات ممكنة ومتاحة إذا وجد الحس والضمير الوطني، والحرص والشعور بالمسؤولية في حماية وصيانة الأرض اليمنية من ظاهرة الاستيراد العبثي، والمتاجرة غير الشريفة بالسموم القاتلة، وهذا الأمر لا يعفيكم من تهمة التواطؤ والقبول المبطن بتفشي هذه الجريمة.

الصدمة الموجعة والتهكم الاستفزازي

وبينما أنا متحمس في طرح بعض الحلول والمعالجات الممكن للهيئة تبنيها حسب قناعاتي العلمية، يدخل شخص فجأة إلى مكتب المدير العام بصورة تخلو تماماً من العرف والآداب، كان يبدو من ملامحه وهندامه المزاجي والمستهتر بالإدارة الحكومية، أنه موظف في الأرشيف أو مخازن الهيئة العامة. وبطريقة مستعجلة اقتحم النقاش ورمى بحزمة من الأوراق، التي تدل على أنها أوراق لبيانات جمركية مرفقة برسالة رسمية عليها شعار وترويسة الهيئة، ثم تقدم إلى المدير وراح يهمس في أذنه كلمات غير مفهومة بالنسبة لي، وعلى الفور وقع عليها المدير العام، ووضع عليها ختمه وختم الهيئة.

بعد مغادرة الرجل المكتب، رمقني المدير بنظرات ازدراء، ثم قاطعني بلغة تهكمية قائلاً: اسمع يا وطني ويا طليعي، هذا تاجر كبير يستورد بواخر بحالها من مختلف السلع والبضائع، أجاء يعرض عليَّ صفقة دسمة، حيث طلب مني التوقيع والموافقة بالسماح له بإدخال مواد مهمة، ومنها أسمدة ومبيدات، وعلى أنها بطلب من الهيئة العامة لتطوير تهامة، وهي الآن بالرصيف جاهزة للإدخال، فإذا لم أوقع أو أرفض حصتي من "الكميشن"، ستذهب إلى غيري في وزارة الزراعة أو مصلحة الضرائب أو المحافظ، وربما مدير قسم شرطة ميناء الحديدة، ويسهل له عملية الإدخال.

وهذا التعامل صار عملاً مألوفاً ومعتاداً بالنسبة لنا هنا، أما أنتم يا عزيزي الذين تربيتم على القيم الوطنية والطليعية، والقوانين الشمولية في عدن، وبقيتم تأكلون قيماً ومبادئ، فما تحدثت به (لا يشفع ولا يقنع). ولكي أثبت لك خطأ ما تحملونه من أفكار ثورية، فتعال لأريك شيئاً بسيطاً قد لا تصدق ما ستسمعه مني. وبحركة استفزازية تقدم نحوي وأمسك بيدي وقادني إلى نافذة المكتب، وعلى بعد 400 متر من واجهة مبنى الهيئة العامة، تنتصب عمارة ضخمة مكونة من ثمانية أدوار، ما زالت في مرحلة البناء (عظم). وبصوت تهكمي ساخر قال: هذه العمارة التي تراها أمامك هي حق واحد (عسكور) جندي بسيط ممن أتيحت لهم ليلة القدر وفرصة نهب الترسانة العسكرية التي كدستموها في قاعدة (العند العنيد)، باعها بالملايين، وبنى هذه العمارة، ويقال مثلها في صنعاء. وهذه هي النتيجة من حرصكم الوطني ومبادئكم الاشتراكية ومزايداتكم الأممية، التي ربتكم على النزاهة والأمانة، وعلى تشجيع وحماية الملكية العامة، فكانت الخاتمة لكم بأن قذفت بكم أحداث "النصر العظيم" إلى رصيف الإهمال والضياع.

فهل ممكن تقول لي، هل عندك مسكن مكون من غرفتين ودارة يا فصيح، أم أنك (شابع وقانع) بروح الشعارات الثورية الجوفاء التي لا تسمن ولا تغني من جوع؟ أما نحن هذه حياتنا خذ وهات، الرزق يحب الخفية.

استمر في الهذيان بينما وجدت نفسي مذهولاً من صدمات الاستهتار، فحزمت أوراقي وملمت مشاعري وحواسي المتناثرة، وانسحبت مثقلاً بأوجاع العبارات الشامتة، التي ما زال وقع ضجيجها ووخزات استفزازها تدمدم في ذاكرتي النقية من شوائب التلوث، ومصانة بحمد الله من أوساخ وقاذورات الفساد المستشري، فصارت اليمن بفضل شطارة الكسب غير المشروع وتجارة التهريب المحرمة، من أكبر الأسواق الغارقة بالسموم والمبيدات القاتلة، والتي تهدد حياة الشعب والأجيال القادمة، وتدمر تربة أرضنا الغالية.

* أستاذ مساعد -جامعة عدن

معتقل سياسي في السجن المركزي - صنعاء

من أسباب الحراك إلى استحقاقات الحوار

محمد أحمد العفيف

بعد 20 سنة على إعلان الوحدة في 22 مايو 1990، يأتي هذا الحديث وعنوانه الذي يمثل فرعاً رئيسياً لمحاور الأزمات الوطنية بمحنها وانكساراتها بفعل سياسة الحكم الفردي المحتكر للقوة والسلطة والثروة، والمستبد بفساده المطلق، وعلى مدى أكثر من 16 سنة مضت على حرب 1994، التي أدت إلى تقويض المشروع الوطني، وتقويض أهداف الثورة، وانقلابه على الوحدة والديمقراطية، وتقويض المشروعية الدستورية والقانونية والشراكة الوطنية، وسد منافذ وآفاق الإصلاح والتغيير السلمي للوحدة التي لم يبقَ منها في الغالب سوى الاسم والعلم والنشيد. إنه الخطيئة التاريخية بامتياز، والتي اقترفها الحاكم وحزبه ضد الوحدة.

إن الحديث في الأسباب والجذور للحراك السلمي في الجنوب، ليس مبتور الصلة بما قبله وما حوله، وما بعدة في المشهد اليمني الراهن.. ويأتي مثل هذا الحديث والقراءة في سياق العمل والحوار الوطني، الهادف إلى إيجاد الحلول والمعالجات الجادة للأسباب والمسببات الحقيقية المنتجة للأزمات ومحنها، وإخراج وطننا من براثين الوضع الراهن المصنف بالفشل والقائم على حافة الانهيار.

من هنا أخي القارئ الكريم القضية الجنوبية والحراك السلمي تنتظر من كل النخب الوطنية وفي سائر أنحاء الوطن التعاضد الشامل.

القراءة المتاحة:

نقرأ الجوانب للأسباب والجذور لهذا الحراك السلمي في الجنوب وبقراءة غير مبتورة الصلة بما قبلها وما بعدها من مساع لإقامة نظام سياسي وطني ديمقراطي، يجسد الاتحاد الوطني لعموم اليمن، وعلى قاعدة الحرية والمشاركة والمساواة، والمواطنة المتساوية والمتوافقة، نظام يقوم على المؤسسات العصرية وسيادة القانون المجسد للإرادة السلمية وإجماع مختلف القوى ومكونات الشعب اليمني.

من هنا فإن القراءة النقدية لخطايا الأمس وخيراته المكتسبة ومعضلات اليوم ومعطياته المنظورة في آفاق الغد، وحتى تكون الرؤية أوضح والحشد أوسع وأقوى، كتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، عن دراية صادقة وشفافة بالأمس، وتنبؤ سياسي علمي بالغد المرتقب، أياً كانت مكوناته المنظورة... في الأفق القريب والبعيد.

نظرة على مسببات وجذور الحراك السياسي السلمي في الجنوب:

يسجل التاريخ الوطني لليمن الحديث أن سلطتي الشطرين مكثتا 10 أعوام للاتفاق على مسودة دستور الوحدة 1973 – 1981، و10 سنوات أخرى حتى قبلا إعلان المشروع الوطني وإقامة الوحدة على أساسه وعلى اتفاقات الوحدة ثم وثيقة العهد والاتفاق لاحقاً.

ونعلم أن شريكي الحكم قبل 22 مايو 1990، لم يكلفا نفسيهما إجراء حوار وتشاور وطني ومصالحة وطنية، وتوافق كعمل ضامن وآمن للمشروع الوحدوي الديمقراطي على صعيد كل شطر قبل 22 مايو 1990، وعلى الصعيد الوطني، وهذا ينم على فقدان الصدقية والشفافية من جهة، وضعف الإرادة والندية من جهة أخرى.

الأمر الذي أفضى إلى نواقص غير مأمونة على المشروع، وتحميل المشروع أزمات، ومخاطر تضمر بنوايا الانقلاب على الوحدة والديمقراطية، وهو الأمر الذي أفصح عن تداعياته بعد حرب 1994، وما أقدمت عليه سلطة الحزب الحاكم بعد 1994/7/7، وتمثل في تغيير دستور الوحدة، وإلغاء اتفاقاتها ووثيقة عهدها، وإلغاء كل الشراكة معها... الخ. وما ذلك إلا أحد تجليات ذلك الانقلاب المجرّم والمحرم قبل وبعد 22 مايو 1990، وأدى إلى تداعيات تقويض الوحدة والديمقراطية والشراكة الوطنية، وتعدد أزماتها اللاحقة، وبروز القضية الجنوبية كأخطر قضية مسيئة للقضية الوطنية في العصر الحديث.

لقد مثلت الأسباب والجذور ثم الظهور لهذا الحراك السياسي السلمي في الجنوب، والذي مثل أحد تجليات أزمات ما بعد (1994 – 2005).. أجل لقد مثلت القضية الجنوبية أبرز عناوين تلك الأزمات، الناجمة عن الانقلاب السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، العسكري والأمني على وحدة 22 مايو 1990، بعد 1994/7/7، وكانت سياسة البسط العسكري والأمني على المحافظات الجنوبية، وتعميم سياسة الإقصاء والتهميش والقمع، وتقويض الوحدة الوطنية وتقويض ملامح الحياة الديمقراطية، مما كرس النيل من حرية وكرامة المواطنين في الجنوب، والتمييز الجغرافي، ونهب المؤسسات والأراضي والحقوق من قبل سلطة تفتري على الحقيقة وتشيع التهم وتنشر الاستبداد والفساد. وغدت تلك الجذور أخطر وأبرز مظاهر الأزمة الوطنية الملتهبة، نشأت عنها حالة غليان جماهيري غير مسبوق على مستوى المحافظات الجنوبية، متبلوراً بحراك سياسي اجتماعي سلمي.

لقد تركزت أسباب هذا الحراك السلمي وتجلت بتفرد السلطة الفردية بإمكانات وثروات الدولة والمجتمع، وتحت أعلام الوحدة والجمهورية والنشيد الوطني فقط، وهو ما أبقت عليه من المشروع الوحدوي الديمقراطي، وفي ظل أوضاع وطنية مأزومة ومحددة بالولاء الشخصي للحاكم وورثته، والذي يعمل على تحجيم واحتواء وتفكيك وضرب البنى والتكوينات السياسية والاجتماعية المدنية الحديثة على بساطتها، وبسياسة عصبوية مفرقة تكرس سياسة فرق تسد لإجهاض المشروع الوحدوي.. هذا الحكم الفردي المستبد المحتكر وبمركزية مقيتة للسلطة والقوة والثروة، كي يكرس التجزئة والتمييز الجغرافي والاجتماعي، وبأسلوب الاستعلاء والتفرد والاستحواذ، بالعنف المتسلط والطغيان الشمولي، وإعاقة أبسط مقومات الحياة الديمقراطية، وحتى يقوض ما أطلق عليه مجازاً في 22 مايو 1990 بين شريكي الحكم من تسوية تاريخية مزعومة، تبين بعد الانقلاب على الوحدة أنها تسوية بين شريكي السلطة الشطرية السابقة، وتسوية افتقدت الصدق والولاء الوطني على الأقل من الطرف المنقلب عليها.. وهذا يقال بعد مضي أكثر من 15 عاماً على اختطاف الوحدة، في سبيل البقاء في السلطة وتداولها في نطاق العشيرة.

لقد تشكلت جملة من الجذور لتبلور هذا الحراك السياسي السلمي، ويأتي في مقدمة تلك الجذور.. نهج الحرب واستخدام القوة في الإطاحة بالشراكة والاستئثار بالسلطة والثروة والقرار، في سياق سياسة الفيد والنهب والهدر والعنف منذ 1994، وبعد الانقلاب على مشروع الوحدة وعبر النتائج المترتبة على حرب 1994، وضمن سياسة الأسوأ، في الإقصاء والهيمنة والإلغاء والإلحاق للجنوب كجغرافيا، والتمييز ضد أبناء المحافظات الجنوبية، وتدمير جهاز الدولة وخصخصة المؤسسات العامة في الجنوب، وتكريس ظواهر الإهانة والإحباط والشعور بالغبن والظلم لدى المواطن طيلة 15 سنة مضت.

تقول بعض الدراسات والاستخلاصات إن تلك السياسة بجذورها مست قرابة 130.000 فرد عسكري وأمني على مستويات تكوينات مؤسساتهم العسكرية والأمنية في الجنوب بعد 94، ومست قرابة 70.000 فرد مدني في سائر مستويات مؤسسات الدولة وسلطاتها من الجنوبيين بين 1994 و2005، وهذا لا ينفي تلك المساوئ لسياسة الحاكم في شمال الوطن لعقود ما قبل الوحدة 1990. ولا يزال دارسون وباحثون وطنيون ينتظرون خلاصات وأرقاماً أكثر دقة علمية وبحثية، محايدة تبحث وتستخلص أرقاماً ونسباً بموضوعية وبصدقية وشفافية هدفها الحقيقي الحقيقة والإنصاف إزاء تلك الظواهر.. والجذور المدانة في حياتنا.

لقد غدت صفوف الإحالة للتقاعد والبطالة، وبصفوف طويلة، تبحث عن حقوقها وحرياتها المشروعة، وما القرارات الرئاسية في نهاية 2007 لآلاف العسكريين إلا نموذج لما تقدم. ولعل سياسة هذه السلطة في ظواهر المصادرة ونهب الأراضي، ووضع مخططات التغيير الجغرافي في عواصم المحافظات الجنوبية وبعض مديرياتها.. وعلى مدى 15 عاماً مضت (1994 – 2009) إلا سياسة تزكم الأنوف، ولم تستطع عشرات اللجان المشكلة من الرئاسة أن تغيب تلك الحقائق والأزمات وظواهرها، وعلى توالي تلك اللجان (2007 – 2010)، ومهما كانت العناصر الوطنية قادرة وجادة فيها، إلا أن الغرض من إعلان تلك اللجان هو امتصاص السخط الشعبي والاجتماعي على الحكم وفساده المطلق، وبمعية إداراته العسكرية والأمنية المستبدة بمظالمها والمهمشة للإدارة المدنية، وليس هذا فحسب، بل إن هذا الحكم حوّل الوحدة إلى تهمة يومية تلاحق الرأي الآخر من الوطنيين، وخاصة في الجنوب، للإساءة والإهانة لحرية وكرامة المواطنين في هذه المحافظات، ومضاعفة القيود على فعاليات المحافظات الشمالية، وفي الطليعة منهم القيادات والنخب من الصحفيين والنشطاء وقادة الرأي العام وإدارات منظمات المجتمع المدني والمشائخ وقدماء المناضلين والقيادات الاجتماعية والأكاديمية ورجال الأعمال والنساء والشباب، كسياسة مقيتة تمارس العنف والقمع والإرهاب، مما يؤدي إلى رفد الحراك كل يوم بمواقف، وبصفوف وطاقات جديدة ومتجددة.

وهنا ينبغي التوقف لتحية كل الوطنيين الشهداء والجرحى والسجناء في المعتقلات، والمحاكمين سياسياً، والطلقاء والنشطاء، والمطاردين من قبل السلطة المتنفذة بالاستبداد والفساد في المحافظات الجنوبية خاصة، وفي كل المحافظات اليمنية عامة.. أجل وعلى مدى أكثر من 16 سنة مضت دفع الوطنيون اليمنيون خلالها تضحيات عديدة وواسعة من الدم والعرق والعذاب، وتضحيات مادية ومعنوية وإنسانية مؤلمة، وهم يقاومون سلمياً الانقلاب الشامل على الوحدة اليمنية، انقلاب السلطة وحزبها بعد حرب 1994، وحتى حال اليمن الراهن. مئات الآلاف من اليمنيين أسهموا في تلك المقاومة والحراك السياسي، الاجتماعي السلمي، وآلاف الوطنيين اعتقلوا وعذبوا، ومئات الشخصيات والقيادات والنخب استشهدت وسجنت، وتوبعت من قبل سلطة العنف والفساد المدانة على انقلابها وقمعها ونهبها وفسادها، والمطالبة بالرحيل، وللتاريخ حكمه إزاء خطايا هذه السلطة ومحنها على اليمن.

أجل منذ 1994/7/7، فالحراك والمقاومة السياسية والسلمية قائم ومنتشر في الجنوب خاصة، والمتململ في اليمن عامة من أقصاه إلى أقصاه، كردود وأفعال على جرائم الانقلاب على الوحدة وحياتها الديمقراطية المختطفة من قبل السلطة. وما الحراك السلمي في الجنوب وبمواقفه وأوضاعه إلا رد فعل للأسباب والجذور، ونتيجة لحرب 1994، وسياسة ما بعد 1994/7/7. ولا شك أن الحوار والتشاور الوطني غير المسبوق، وما طرحه من رؤية للإنقاذ الوطني يمثل مرحلة على مستوى التحديات، وتطرح تساؤلات قلقة.

ومن واقع هذه المحنة والانكسار الوطني أخذت تطرح تساؤلات تقول: مع التأكيد على المضامين وقضايا الرؤية الوطنية للإنقاذ الوطني، الصادرة من لجنة الحوار الوطني في 2009، إلا أن هناك نواقص وغموضاً شاب بعض فقراتها في القضية الجنوبية.. ولاسيما ما يتصل بمبدأ الشراكة الوطنية وحدودها وضماناتها قبل وبعد مرحلة انتقالية كافية، والضمانات الأكيدة لعدم تكرار نماذج سياسة الانقلاب على الوحدة كما حدث في حرب 1994 و2010، وعن كيفية العودة إلى مضامين 22 مايو 1990، وجعله مرجعية وطنية، وحتى يوجد البديل المتوافق عليه في العقد الاجتماعي المنشود؟ وكيفية إزالة آثار حرب 94 وما بعدها، وحقائق التكوين الوطني والمهني لمؤسسات الدولة، وتأتي في مسألة التقييم لما حدث بعد أبريل 94 وحتى حالنا الراهن.. ومن المسؤول تاريخياً عن متواليات ما بعد 1994/7/7؟... الخ..

ثم تأتي تساؤلات أخرى إزاء فهم ومعنى الثوابت الوطنية... مثل: أهداف الثورة، أسس ومضامين وضمانات الوحدة الوطنية والديمقراطية... الخ، والثوابت المرتبطة بكل منها، مثل مبدأ الحوار الوطني، الصدقية، الشفافية والمساءلة والمصالحة الوطنية التاريخية، التوافق الوطني الديمقراطي.. وضمانات الربط الوثيق بينها وبين القول والعمل من قبل الحاكم وسائر الشركاء... الخ.

استحقاقات بحزمة واحدة

جذر الأزمة كما تقول الرؤية الوطنية للإنقاذ.. حكم فردي مشخصن ومركز سياسي عصبوي، هذا الجذر هو العقلية التي انقلبت على الوحدة اليمنية ومشروعها الديمقراطي إبان حرب 1994، وبعد 1994/7/7 حتى حالنا الراهن 2010. هذا الانقلاب قوض دستور دولة الوحدة واتفاقاتها ووثيقة عهدها، وأخرج شركاء الوحدة، وفصل الدستور والقوانين والسياسات، على مقاس الحاكم، فهل بقي من هذا المشروع غير اسم الجمهورية وعلمها ونشيدها الوطني؟

سلطة متفردة مستبدة، خطابها الافتراء على الرأي الآخر، وديدنها الفساد لشراء الولاءات والذمم وشراء المنافقين.

وبعد مضي أكثر من 16 سنة على ذلك الانقلاب المقيت يأتي من يقول الوحدة أو الموت، وهو يقصد السلطة أو الموت، فأين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني؟ وأين النخب المثقفة من إدانة ودحض هذه الخطايا التاريخية...؟! ومن من؟ من الذي أدى القسم الدستوري أمام مجلس النواب بأن يحترم الدستور والقوانين، ويحافظ على التراب الوطني والسيادة الوطنية، وأن يرعى المصالح العليا للمواطنين، ثم ينقلب عليه ويغير أكثر من 85 مادة فيه من أصل 135 مادة.. ثم نقول وحدة يا سموات بلادي باركينا. مع الاعتذار للفنان القدير أيوب.

لم يعد خافياً على أحد أن السلطة وحزبها الحاكم، تحاور لتضلل، وتتخلى عن أبسط التزاماتها في مرحلة أخرى، لتحتكر إمكانات الدولة والمجتمع وبسياسة شمولية، لإنتاج ذاتها عبر انتخابات برلمانية، أو محلية أو رئاسية، صورية تجسيداً لمبدأ السلطة الدائمة مع خلق معارضة ضعيفة دائمة... وحتى أبريل 2011، سوف تسير خلال السنة القادمة على نفس المنوال ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. وزمننا هذا أبريل 2010 تقف أمام القوى الوطنية حزمة استحقاقات مترابطة لا أحد يستطيع العمل بأي منها دون ترابط مع الاستحقاقات الأخرى.. فإزالة الانقلاب على مشروع 22 مايو 1990، وإزالة الآثار المترتبة عليه بعد حرب 94 منذ عقد ونصف مضى، وإجبار السلطة على مغادرة مربع سياسة العنف والفساد إن أمكن ذلك.. هي المقدمة الأولى والمهمة الوطنية للإنقاذ الوطني.. وهذه المهمة مترابطة مع إرساء بيئة وثوابت حوار ذات مصداقية، ومصالحة وطنية بشفافية وتقبل التوافق الديمقراطي.. كمقدمة للاعتراف والمعالجة للقضية الجنوبية بخصوصيتها وشراكتها وحوارها الوطني، الأمر الذي يمهد الأسس للنظام البرلماني والدولة الاتحادية والحكم المحلي كامل الصلاحيات في المحافظات، وكعقد اجتماعي جديد ومتجدد يؤسس للنظام الانتخابي الديمقراطي. وبعد ما تقدم وليس قبله، يمكن الحديث عن أي انتخابات لاحقة.

تنويه: إن برمجة الحوار الوطني الجاد زمنا يستطيع إنجاز أسس هذه الأجندة في أي بلد شقيق خلال بضعة أسابيع في أبريل وما بعد 2010، إذا ما توفرت الإرادة السياسية الحريصة على الأهداف والمصالح الوطنية العليا.

خلاصة أجندة الحوار الوطني:

(1) بادئ ذي بدء، لابد من استعداد والتزام الحكم وحزبه بإقفال ملف الانقلاب السياسي الشامل على وحدة 22 مايو 90، وإقفال سياسة التفرد والعنف والفساد، وإزالة آثارها بين 1994 و2010، وإقفال ملف التفريخات السياسية والإعلامية باسم المجتمع المدني، والقبول بالحوار الوطني الشامل القائم على الصدقية والشفافية والمصالحة الوطنية والتوافق الوطني الديمقراطي..

(2) بعد ما تقدم وليس قبله، يمكن جلوس الحزب الحاكم على مائدة الحوار الوطني الشامل والآمن، والذي يشمل كافة أحزاب المعارضة والحوثيين والحراك في الجنوب والمعارضة في الخارج، وممثلي منظمات المجتمع المدني وقوى التشاور والحوار الوطني في السلطة وفي الدولة والمجتمع... وهو ما نص عليه اتفاق فبراير 2005، في التغيير والتطوير للنظام السياسي. وفي هذا يأتي...

(3) مشروعات الرؤية الوطنية للإنقاذ الوطني: 1. القضية الجنوبية. 2. العقد الاجتماعي الجديد.. 3. خيار النظام البرلماني والدولة البسيطة (الاتحادية) والحكم المحلي كامل الصلاحيات. 4. إعادة بناء مؤسسات الدولة الحديثة المحايدة والمستقلة عن سلطة حزب الأكثرية، والتداول السلمي لسلطة. 5. النظام الانتخابي المتضمن حقائقه مما ورد في 1 – 4 أعلاه، وتضمنه القائمة النسبية... الخ. 6. المؤتمر الوطني العام. 7. الحكومة الانتقالية والمرجعية الوطنية ثم الانتخابات العامة.

هذا طريق اليمن الممكن. وأمام قوى الإنقاذ والتغيير عبارة ممنوع النكوص.

أخيراً وليس آخراً، التنازل واجب من الفرد اليمني، ومن أجل كل اليمن. وهذا يطرح تساؤلات منها: هل الطرف السياسي المنقلب على مشروع الوحدة في 94، يمكن أن يقبل بصدق الحوار مع هذه الأجندة؟! المراقبون يقولون هذا غير محتمل.. لأنه ينكر خطيئته التاريخية ضد الوحدة، والتي أكل عليها الدهر وشرب، وأمام الرأي العام المحلي، الوطني، الإقليمي، الدولي، ولا يخاف في الله لومة لائم.. وحتى يهديه الله... أو يأتي بأفضل خلف لأسوأ سلف كما تقول الرواية... وسلطة اليوم لا تقبل بالعودة إلى مشروع 22 مايو 1990، وتتمادى في افترائها على القضية الجنوبية... وغير مطروح قبولها بيسر للنظام البرلماني، والدولة الاتحادية، والحكم المحلي كامل الصلاحيات في المحافظات.. وبمؤسسات الدولة المستقلة والمحايدة في حياة التعددية بوطنية ومهنية جادة، وفقاً لسياستها المعاكسة، إلى الآن، ولا تقبل بسلطات تشريعية، قضائية، وتنفيذية بغرفتين أو ثلاث غرف.. ما لم يكن مفتاح التفرد والاستبداد والفساد بيدها... وعند اليقين مما تقدم أمام الفرد والمجتمع الوطني والأشقاء والجيران والأصدقاء إقليمياً وعربياً وإسلامياً ودولياً... هذا معناه التغيير السلمي الشامل.. أو الفشل والانهيار في براثين العنف والفساد والإرهاب، وهذا ما نرفضه ونأباه.

فهل الأسباب والجذور للحراك السياسي السلمي في الجنوب أولا.. وأصوات تنادي بشموله للساحة الوطنية، ومنذ عشرات السنين اليمن يقف بقلق وتفاؤل بين مقدمات الحراك ونتائجه التي تلوح في الأفق لتأكيد خياره نحو اتحاد وطني ديمقراطي صادق وجاد وحثيث منطلقه من 22 مايو 1990، ورافعته قوى الحوار الوطني الشامل الصانع الحقيقي للأمن وللاستقرار والنهوض باليمن الجديد الحر والمتطور، وسائر الاتفاقات والشعارات نجاحها مرهون بالسير على هذا الطريق، ونكوصها عنه هو فشلها المحتوم، والمسؤول عن ذلك الفشل من يقود ويمالئ السير إلى اتفاقها المكتوب على واجهتها صنع خارج اليمن وخارج العصر، وليس لليمن والعروبة والإسلام أية صلة بثقافته تلك، والأمل والتفاؤل قائم على العدل والمساواة. وهو الأمر الذي يحتم الحوار الشامل والأحق لصنع عقد اجتماعي لنظام ودولة وحكم متطور ومجتمع ديمقراطي حر متحد وعادل بحق وحقيقة. وهو ما نرفعه وندعو إليه ونعمل صادقين على طريقه المبشرة بالأفق القريب بعون الله جلت قدرته، وللمعتصمين بحبله ذي القوة المتين... فإذا كانت من أسباب الحراك الانقلاب على مشروع الوحدة والديمقراطية والدخول في محنة الانكسار الوطني، فإن استحقاقات الحوار الوطني الشامل والآمن بالعودة إلى أسس 22 مايو 1990، وإقامة النظام السياسي الوطني البرلماني ودولة الوحدة الاتحادية بفترة انتقالية كافية، وإقامة الحكم المحلي كامل الصلاحيات في المحافظات، لتعود الوحدة والحرية والوئام لليمن الخالي من الاستبداد والفساد.. وهنا يمكننا القول من جديد وبالعزم الأكيد.. يا سموات بلادي باركينا.

ونقول للجيل الجديد المتفاني لصنع اليمن الجديد... أجل أنتم صناع المستقبل وأصحابه.

مقاومة 24 ساعة حقّقت انتصاراً لكرامة البرلمان

■ هلال الجمرة

استطاع النائب المستقل أحمد سيف حاشد أن يذعن "عنجهية رئيس مجلس النواب يحيى الراعي" للانصياع للائحة الداخلية، في 24 ساعة. وبإصراره ومقاومته بالاعتصام، على مقعده داخل قاعة جلسات البرلمان، والإضراب عن الطعام لمدة 24 ساعة، حقّق حاشد مكسباً برلمانياً ثميناً، وأرغم الراعي على قبول طلبه –اللائحي– واستلام استجواب لوزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن، كان الراعي رفضه 3 مرّات. وعلاوةً على هذا، كسب تأييد ومساندة عدد من النواب.

جلسة الاثنين الفائت، قدّم حاشد إلى الراعي استجواباً مكتوباً لنائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن رشاد العليمي، ووزير الداخلية مطهر المصري، للحضور لاستجوابهما في قضية مقتل 3 من أبناء القبيطة مطلع يوليو 2009، لكن الأول رفضه وتعامل معه "بتهميش ودونيّة". لم يستسلم حاشد وقرّر أن يحتجّ كبرلماني كبير ويفهم جيداً كيف ينتزع حقوقه، فاعتصم 24 ساعة وقاوم الجوع ونال ما أراد، بالقوّة التي استخدمها بمساندة زملاء آخرين.

● حاشد

توفيق عبدالرحيم سلّم للقاتل مليونين ونصف للإفراج ناقلته المحجوزة

خاض عضو لجنة الحقوق والحريات أحمد سيف حاشد معركة شرسة مع الراعي لجلستين متتاليتين. ففي جلسة الاثنين طالب بمعاملته وفقاً للائحة الداخلية. خاطب حاشد رئيس البرلمان: لدي استجواب. وهو يعتبر ثالث استجواب للعليمي والمصري بشأن مقتل 3 من القبيطة. وأضاف مذكّراً المجلس بتوعداته السابقة بهما: كنّا (في البرلمان) أعطيناهم مهلة 48 ساعة للقبض على القتلة، وهددنا بأن نتخذ إجراءاتنا إذا لم يقوما بواجبهما. وزاد موضحاً تداعيات ترك الجناة طلقاء: "قبل أسبوعين سلّم فتحي توفيق عبدالرحيم مليونين ونصف المليون للقاتل للإفراج عن قاطرة احتجزها عليه، وكم راحوا من قتلى آخرين عقب الحادثة، وكيف أصبح الوضع الأمني حالياً".

اتهم عضو لجنة الحقوق والحريات هيئة الرئاسة بمعاملته "بقدر من الإقصاء والتهميش" ولجنته أيضاً، وقال: إن دوره الرقابي معطّل منذ ما يزيد عن عام، ولم يجتمع أعضاء لجنته منذ أكثر من عام آخر، وإنها لم تشركه في أية لجنة نزول ميداني منذ عودته من جنيف قبل عام. وطالب هيئة الرئاسة بالتعامل معه وفقاً للائحة الداخلية والسماح له بممارسة حقه القانوني بزيارة السجون لاسيما سجن الأمن السياسي في صنعاء، والذي مُنع من زيارته دون مسوغ قانوني.

قطع الراعي المايك على حاشد قبل أن يكمل حديثه. فصعد إلى المنصّة وقدّم الاستجواب مطبوعاً، طبقاً للائحة، لكن الراعي رفض استلامه، وردّ على حاشد: لا يحق لك أن تتقدّم باستجواب، مقصياً اللائحة الداخلية.

نجاح تقديم الاستجواب الثالث للعليمي والمصري

الاستجواب لوزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء بشأن قضية مقتل 3 من أبناء القبيطة في 9 يوليو 2009، الذي قدّمه حاشد إلى المجلس الأسبوع الفائت، هو ثالث استجواب بهذا الشأن. يتم تجاهلها في كل مرة، وعلى مدى 4 دورات برلمانية. عقب الحادثة، بأيام منح البرلمان العليمي والمصري مهلة 48 ساعة للقبض على القتلة. وبعد مضي الوقت المحدد دون أن تتخذ الجهات الأمنية أي إجراءات، لم يقم المجلس بأي إجراء حيال الوزيرين، فوقّع نحو 43 نائباً طلباً مكتوباً إلى رئيس المجلس باستجواب نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن ووزير الداخلية، فتعامل رئيس المجلس معه بتهميش ورفض.

في 5 نوفمبر 2009، قدّم النواب إلى الراعي استجواباً للوزيرين موقّعاً من 64 نائباً. لكن الراعي اقترح حضور وزيري الداخلية والدفاع بعد 4 أيام، وفي حال عدم حضورهما، فإن المجلس سيتّخذ إجراءاته. لم يعر الوزيران المجلس أي اهتمام وقدّما اعتذارهما عن الحضور، واتضح لاحقاً أن الغرض من تحديد موعد لحضورهما هو تتويه النواب وامتصاص حماسهم. مذاك التاريخ، ظلّ عديد نواب يطالبون بحضور الوزيرين، ويذكرون بمواعيد الحضور التي حددها المجلس. وفي كل مرة تحدد مواعيد أخرى ويعتذر هؤلاء، وآخر اعتذار كان جلسة الاثنين الفائت. فاقترح الراعي أن تخصص جلسة الأربعاء لهما، ولن يقبل المجلس بأي أعذار أخرى.

إلا أن حاشد لم يقبل هذه المرة وقدّم استجوابه لهما منفرداً.

عمل الراعي بكل قدراته على حجب ومصادرة استجواب حاشد للعليمي والمصري، كما عمل في المرتين السابقتين. وفي جلسة الثلاثاء، انتقد حاشد عدم تضمين الراعي لاستجوابه وطلبه في الجلسة السابقة في المحضر، فقطع الراعي حديثه وتجاهل كلامه. ظلّ حاشد قرابة 5 دقائق وهو يصرخ ويقول للراعي: "هذا حقي الدستوري ليش تصادر حقي في الكلام" ويشهد النواب من حوله "لماذا يصادر حقي في الحديث؟". لكنهم كانوا لزموا الصمت حيال ذلك عدا النائب علي المعمري الذي وقف معه ونبّه الراعي إلى أنه يقوم بإجراء مخالف، قائلاً: يا أخي لماذا تصادر حقه في الكلام، خليه يتكلم هذا من حقه.

حاول الراعي أن يحيط حاشد بسياج ويجعله بمعزل عن زملائه. فخاطب المعمري: قُمْ من جنب أحمد سيف حاشد يا علي المعمري لا عاد تزيد الطين بلّة. استفز بذلك مشاعر المعمري، الذي كان يفصله عن حاشد مقعد فارغ، فانتقل إلى جوار حاشد متحدياً الراعي: والله ما ينفع معك إلاّ 100 أحمد سيف حاشد.

نفّذ حاشد اعتصاماً في قاعة الجلسات مدة 24 ساعة احتجاجاً على مصادرة حقه في الحديث ورفض الاستجواب المقدم إلى رئيس المجلس، ورفضه طلباً بالسماح له بزيارة السجون، وتحديداً سجن الأمن السياسي بأمانة العاصمة. وبعد يوم من تقديمه إلى الراعي وتسليم نسخة منه إلى سكرتارية الجلسات، حضر حاشد مبكراً واستمع لمحضر الجلسة السابقة، إلا أنه لم يشر إلى الاستجواب الذي قدّمه، فاستنتج أن الراعي يهمّش أي استجوابات لوزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء، لا سيما لو كان هو من يدفع بها. وانتقد المحضر ولم يكد ينتهي حتى أقفل الراعي المايك عليه وتجاهل صوته الذي ارتفع حدّ الذروة بدون الميكرفون.

تدخّل النائب الإصلاحي زيد الشامي بينهما، ونبّه الراعي إلى أن طلب حاشد لائحي ولا يجوز له أن يتعامل معه بهكذا طريقة، لكن دون طائل. وواصل الراعي تعنّته وردّ على أحمد سيف حاشد قائلاً: "ليس من حقّك أن تقدّم استجواب".

أين يكمن ضعف المجلس؟

كيف صمتت القاعة وتحمّس المعمري

● يحيى الراعي

● المعمري

● عشال

● العمراني

● جباري

● لطالما قابل البرلمانيون تصرفات الراعي السلبية تجاه بعض النواب، بصمت أو بغضّ الطرف عنها، حتى أصبح واقعاً مألوفاً ويحدث في غالبية الجلسات. كسر النائب الشجاع أحمد سيف حاشد ذلك الواقع الزائف، ولم يصمد في وجه "إقصاء الراعي"، ولم يستسلم تجاه الخذلان الذي لاقاه من زملائه الحاضرين. يومئذٍ، لم يكن متوقّعاً أن يتصرّف حاشد بتلك الطريقة الإلحاحية، بل كان يعتقد أن استجوابه سينتهي بارتفاع الجلسة كما في المرات السابقة.

في حين كان ينتقد حاشد رئيس المجلس على مصادرة حقه في الكلام وإخفاء استجوابه، ويصيح من نهاية القاعة بدون ميكروفون، كان الراعي يتعامل كمن لا يسمع، ويأذن بالكلام لشخص آخر، وكان النواب يشاهدون حاشد باستغراب، وكان البعض يرمقون الراعي بنظرات إعجاب وكأنهم يحدثون أنفسهم بأن حاشد "زيّد فيها وإلا الموضوع لا يستاهل".

الراعي: أنا عارف انه عيدروس ذي بيطبزك

حاول الراعي أن يفزع النواب من الاقتراب من حاشد، وربما السخرية منه، فقال لحاشد: "أنا عارف ما هوشي أنت، الحجة عند ذي جنبك.. عيدروس النقيب هو ذي بيطبزك". فرفع عيدروس نقطة نظام، فراح الراعي يهتز على مقعده مقهقهاً. تحرّك عيدروس النقيب مباشرة إلى المنصّة وبدأ يهمس في أذن الراعي وهذا يضحك. عاد عيدروس رافعاً رأسه وجلس في مكانه جوار حاشد.

الراعي: لاعاد تزيد الطين بلة، والمعمري: ما ينفع معك إلا.. أحمد سيف حاشد

لاحظ الراعي حاشد يتحدّث إلى النائب المؤتمري المعروف بمواقفه الجريئة والمستقلّة عن كتلته علي المعمري، ففتح الميكرفون وخاطبه لغرض إغاظة حاشد: "إبعد من جنبه يا علي المعمري، لا عاد تزيد الطين بلّة". وكما يفعل المعمري في كل مرّة: عكس ما يريده الراعي، اقترب من حاشد أكثر، وردّ على الراعي معلناً تضامنه مع حاشد وخطأ الراعي: "أنت ما ينفع معك إلا 100 أحمد سيف حاشد". حينها صمت الراعي، فيما ظل باقي النواب يمرّون من جوار حاشد فزعين من أن يعتقد الراعي أنهم متضامنون معه.

أعلن حاشد إضرابه عن الطعام والاعتصام على كرسيه مدة 24 ساعة، فلم يتحرّك للحاضرين ساكن، سوى 3 نواب هم علي عشال وعلي العمراني وعبدالعزيز جباري. بعد انتهاء الجلسة استمر النواب الثلاثة قرابة نصف ساعة، يراجعون حاشد العدول عن قراره على أن يرتّبوا لاعتصام قوي وكبير في اليوم التالي، وأن يجتمعوا مع نواب آخرين وينفّذوا ذلك في الجلسة التالية ولفترة مفتوحة. ثمّن الجهود التي بذلوها وردّ عليهم: "أنا مصرّ على مواصلة الإضراب والاعتصام، وفي حال لم يستجب لي فإننا سننفذ إضراباً آخر غداً". وشكا لهم من الممارسات الاستبدادية التي مارسها الراعي ضدّه، وعلى الصمت المطبق من المجلس، والجريمة التي تصدّرت الرأي العام والتداعيات التي أحدثتها قضية مقتل 3 من القبيطة بمحافظة لحج.

جباري: إطلع اجلس على كرسي الراعي

أبدى العمراني وعشال وجباري تعاطفهم الكبير واستنكروا التعامل العسكري الذي غالباً ما يستدعيه الراعي في إدارته للجلسات، وأدانوا التصرفات التي قام بها. وشدّ عشال على يديه، وقال له علي العمراني أنت برلماني عظيم، وتصرفك هذا يرفع من رصيدك الإنساني والشخصي، وأردف جباري: "إطلع على كرسي الراعي، ونحن سنطمئن عليك ونتواصل طوال اليوم".

أمضى حاشد يوماً عصيباً، لكنه كما يقول شعر بالسعادة وراحة البال للعمل الذي يؤديه وللقضية الوطنية التي يقوم بها. وقال صباح اليوم التالي إن أفراد حراسة البرلمان تعاملوا معه بتعسف ومضايقات، وإنه مضرب عن الطعام إلى ذاك الوقت، وأن الحراسة منعت أقرباءه من إدخال أوراق له وكمبيوتره المحمول (اللابتوب)، وبعد وساطة أحد النواب سمحوا بإدخال الأوراق وواصلوا منع اللابتوب. اعتبر هذا جزءاً من العقوبة التي تعرّض لها. وأشهد المجلس على تعامل الراعي ضدّه، وشكا لهم كيف تم رفض الاستجواب الذي قدّمه إلى رئيس المجلس. نفى الراعي أن يكون قد رفض استلام استجوابه، ثم تحجّج أن "حاشد يريد أن يقرأه، وهذا مخالف للائحة، وقد طلبت منه أن يقدّمه مكتوباً، وبعد أن نناقشه ونقرّه في اجتماع هيئة الرئاسة سندرجه في جدول الأعمال، لكنه لم يقدّمه". أشار حاشد إلى أن "كلام الراعي مجاف للصدق"، وأنه قدّم استجوابه إلى الراعي "أمام زيد الشامي فرفضه نهائياً".

الراعي: اشتي إيجار الكرسي حقي من أمس إلى اليوم

في جلسة الأربعاء، تحدث عديد نواب وأعلنوا تضامنهم مع حاشد، ومثلوا أداة مساعدة لقبول استجوابه المرفوض إلى جانب اعتصامه وإضرابه عن الطعام. وقال شيبان إن حاشد المعتصم منذ اليوم السابق والمضرب عن الطعام هو "ضحيّة لتعنّت هيئة الرئاسة وغبائها". وأضاف: المادتان 137 و155 من اللائحة واضحتان وتجيزان لعضو المجلس تقديم استجواب إلى هيئة رئاسة المجلس، وما يمارس ضدّه هو مخالف للائحة، ويوضّح العقلية الاستبدادية التي تدير المجلس. ودعا زملاءه إلى الوقوف إلى جانبه، ورئيس المجلس إلى قبول استجوابه. وقبل أن يكمل شيبان حديثه قطع الراعي عليه المايك، وبمهارة ثعلب حاول تبديل موضوع النقاش الجاد والمهم إلى استعراض لمهارة التهكم والسخرية التي يمتلكها، وردّ على شيبان الذي أعلن تضامنه مع حاشد: "خلينا نسمع من الأخ أحمد سيف حاشد الذي يشتي يجلس فوق الكرسي حق الراعي.. وقالوا إنه قد جلس من أمس.. نشتي إيجار الكرسي من أمس إلى اليوم".

رئيس كتلة الاشتراكي الدكتور عيدروس النقيب أيّد ما ذهب إليه شيبان، وطلب من رئيس المجلس أن يأخذ الأمور ببساطة شديدة، وأن يستلم الاستجواب ويدرجه في جدول الأعمال وفقاً للائحة. فعقّب الراعي عليه قائلاً: ذلحين يسلّم لي الاستجواب حقه.. لكن هو يشتي يقرأه وهذا مخالف للائحة. وأسف النائب المؤتمري عبدالجليل جازم على ما وصلت إليه الحال. وذكّر بالاستجوابات السابقة التي رفضت وهو الذي تبناها هو والنائب أحمد سيف حاشد. وعرض على المجلس مقترحين؛ إمّا الوقوف أمام هذه القضية بمسؤولية، أو أن يعلّق المجلس أعماله أو يعلّق جلساته نهائياً لأنه لم يعد مجدياً.

القاضي: الراعي تعامل بشكل مسيء وعليه أن يعتذر شخصياً

رئيس كتلة المستقلين علي عبد ربه القاضي، وهي الكتلة التي ينضوي حاشد تحت لوائها، طالب الراعي بأن يعتذر لحاشد شخصياً جراء التعامل "المسيء" الذي مارسه تجاهه. أما الاستجواب فإن اللائحة تعطيه الحق في تقديمه، ولا يحق للراعي أن يصادر حقّه في استجواب الوزيرين. وأيده النائب المؤتمري عبده بشر في ما يخص استشهاده باللائحة.

ومعلوم أن الموقف الاحتجاجي الذي اتخذه النائب أحمد سيف حاشد يعتبر الاحتجاج الأول من نوعه بالنسبة للبرلمان الحالي. لكن عدداً من النواب احتجوا بنفس الأسلوب في برلمان 1993 احتجاجاً على الحرب وقضايا سياسية مختلفة خلال مرحلة الأزمة التي سبقت الحرب. وهو احتجاج برلماني يعمل به في البرلمانات العريقة في الدول الغربية.

كان من المقرر حضور نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن ووزير الداخلية، لمناقشة القضايا الأمنية، ومنها قضية مقتل 3 من أبناء القبيطة، في هذه الجلسة الأربعاء الفائت، لكنهما تخلّفا عن الحضور. وكردّة فعل، اقترح الراعي تمديد الجلسات أسبوعاً كاملاً ورفع جلسته قبل انتهائها في ذلك اليوم. وهو ما اعتبره نائبه حمير الأحمر إجراء مخالفاً للائحة.

مع ذلك، تبقى قوّة البرلمان مرتبطة بصوت نوابها. فيما يرى النائب علي العمراني أن القوّة الدستورية للبرلمان متعلّقة بشكل رئيس بقوّة وذكاء وإدراك هيئة رئاسة المجلس "فمتى ما امتلكت سمة القيادة والزعامة والحكمة، سيستعيد المجلس بريقه، وبدونها لا ينتظر الشعب من المجلس أن يعمل شيئاً". فيما يرى عبدالعزيز جباري أن "قوّة وقرار المجلس يتوقف على أعضاء المجلس"، ويقول إن "الضعف الذي يعاني منه المجلس هو ضعف الأعضاء، وبيدهم أن يغيّروا هيئة الرئاسة، لكنهم جبناء وضعفاء، ولن يجرؤوا على تجاوز هيئة الرئاسة".

إحالة إدارة شركة مصافي عدن لنيابة الأموال العامة

صحوة ضمير ضد الفساد أم مقدمة لخصخصة المصافي؟

ميناء الزيت

■ عدن - فؤاد مسعد

قبل أسبوعين بدأت نيابة الأموال العامة بعدن التحقيق مع فتحي سالم المدير السابق لمصافي عدن، ونائبه محمد قليقل، ومحمد البكري كبير المحاسبين بالمصافي، على خلفية اتهامهم بقضايا فساد أحالتها هيئة مكافحة الفساد للنائب العام، وكانت الاتهامات قد تضمنت استيراد شحنة من البنزين قالت الهيئة إنه ملوث بمادة الاكسجينت السامة، وهو ما أدى بحسب الهيئة ذاتها لإحداث تلوث، إضافة لاتهام إدارة المصافي بأنها كبدت الخزينة العامة للدولة ما يزيد عن مليارَي ريال.

محمد المسيبلي رئيس نقابة عمال المصافي، قال لـ"النداء" إن النقابة تقف ضد أية محاولة لاستهداف المصافي كشركة وطنية، وكشف عما أسماها بالهجمات التي قال إنها بدأت بمحاولة أخذ ميناء الزيت من شركة مصافي عدن وتسليمه إلى هيئة موانئ عدن منذ فترة، إلا أن هذا الإجراء تم إيقافه مؤخرا، حسب قوله.

وأكد المسيبلي أن النقابة يهمها مصلحة الموظفين والعمال في المصافي. وبخصوص كمية البنزين المستوردة قال إن القضية منظورة في المحكمة، وأعرب عن ثقته بكفاءة القضاء ونزاهته.

وكانت هيئة مكافحة الفساد اتهمت إدارة شركة مصافي عدن ببيع بنزين ملوث في مايو الماضي، وقالت إنه تسبب في أضرار صحية وبيئية على المياه الجوفية. وأكدت الهيئة في تقريرها الذي أصدرته أواخر العام الفائت، أنها قامت بأخذ عينات من البنزين المستورد وما خلط منه مع الناتج المحلي بغرض فحص تلك العينات، وشكلت فريقا مشتركا من (الهيئة، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وجهاز الأمن القومي! ومصافي مأرب) للتحري وجمع الوثائق المتعلقة بتلوث شحنة البنزين القادمة من مصافي عدن إلى منشاة النفط في الحديدة، بسبب احتوائها على مادة سوداء اللون مخلوطة مع البنزين، ستؤثر على محركات السيارات وخزانات الوقود، تتسبب في تآكل خزانات المنشآت كونها شديدة التفاعل مع الماء، حسب تقرير الهيئة الذي قال إن تحريات الفريق كشفت عن تلقي منشآت شركة النفط اليمنية في الحديدة والمخا بمحافظة تعز ومحافظة عدن ومحافظة ذمار والمكلا، كميات من مادة البنزين الملوث، وإثر ذلك تم رفض الشحنة التي جزمت الهيئة وفريق التحري بتلوثها.

الفريق المذكور واصل عمله بحثا عن أسباب التلوث، وأوصلته التحريات إلى أن سبب التلوث ناجم عن المصفاة (مصافي عدن) رغم إشارته لتبادل الاتهامات بين المصافي وفرع شركة النفط بعدن.

التقرير اعترف بأن البنزين المستورد عالي الجودة، ومادة الاكسيجينيت التي تحتوي عليها الكمية تستخدم في الصناعات النفطية لتحسين ورفع خصائص الوقود، إلا أن مشكلة وجود الماء في خزانات شركة النفط (وليس المصافي) كان هو السبب في التلوث، الذي قال التقرير إنه ناجم عن اختلاط الماء بمادة البنزين التي تحتوي على مادة الأكسجينيت.

وأكد التقرير أن شركة مصافي عدن استوردت هذه الشحنة واستخدمتها رغم علمها المسبق بخطورتها وعدم صلاحية استخدامها في اليمن (كانت المشكلة فقط في اختلاط الماء بالبنزين، أما الآن فالكمية بالكامل لا تصلح للاستخدام!). وأضاف التقرير أن المصفاة استوردتها لأول مرة ولم يسبق أن تعاملت معها من قبل، أو سبق أن أجريت حولها دراسات فنية يعتمد عليها كأساس للاستيراد.

الهيئة في تقريرها أشارت إلى أن الوثائق الأولية التي حصلت عليها تؤكد أن شركة النفط التي استلمت من المصافي كمية البنزين تكبدت خسارة تزيد عن 380 مليون ريال، ناهيك عن كثير من الأضرار الصحية والبيئية التي لم يغفلها الفريق المكلف بالبحث والتحري، وأوضح أن جزءا واحدا من المادة يلوث 20 مليار جزء من الماء، ويجعل رائحته منفرة وغير صالحة للشرب.

وفي ما يتعلق بالأضرار الصحية فقد ذكر التقرير أن مادة البنزين الملوثة تسببت في حالات غثيان وتقيؤ وحالات أرق وضيق تنفس وتحسس جلدي وسقوط أحد العمال من أعلى القاطرة أثناء معالجتها، وإصابة عامل آخر يعمل في التعبئة بالتشنج وصعوبة التنفس، كما سجل الفريق حالات نفوق لعدد من الحيوانات، كانت قريبة من المواد الملوثة بعد المعالجة.

حينها وجهت الهيئة رسالة للنائب العام كشفت فيها عن تورط إدارة مصافي عدن بعملية استيراد البنزين الفاسد، وطالبت بتحميل إدارة المصفاة مسؤولية تكبد خزينة الدولة مليارين و600 مليون ريال، ما يعادل 13 مليون دولار.

وتضمنت الرسالة اتهام المدير ونائبه ومديري المصفاة والحسابات والإنتاج ونائب مدير الإنتاج.

وبالنظر إلى التحديات التي واجهتها مصافي عدن في السنوات الأخيرة، فلم يكن تقرير هيئة الفساد هو الأول الذي يتهم إدارة المصافي، حيث كان قد سبقته اتهامات مماثلة من تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، خصوصا في الأعوام (2002 – 2006)، وتلاه نزول لجنة النفط والمعادن البرلمانية، التي فتحت النار أواخر العام قبل الماضي على إدارة المصافي، غير أن تشكل ردة فعل مضادة وقفت حائلا دون تحقيق أهداف اللجنة البرلمانية، وتمثلت أبرز ردود الفعل تلك في إثارة المخاوف من أن تكون تلك الحملة التي وصفوها بـ"الحرب على المصافي"، مقدمة لخصخصتها أسوة بعشرات الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي انتهى أمرها إلى البيع والتصفية والخصخصة، وهذا ما أشارت إليه إدارة المصافي تلميحا وتصريحا، سيما حينما كانت الحملة الإعلامية تشتد وطأتها على الإدارة التي وجدت نفسها محاطة بحملة إعلامية بدأت بتقارير جهاز الرقابة ولا يبدو أنها ستنتهي في نيابة الأموال العامة، إذ يرى مراقبون أن مراكز صناعة القرار ضاقت ذرعا بإدارة المصافي وقررت التخلص منها بدءا بإيقاف المدير وإحالته مع كبار معاونيه إلى النيابة.

المدير السابق والمحال للنيابة كشف للرأي العام عن نوايا لخصخصة المصفاة، بينما يرى آخرون أن إدارة المذكور تتحمل المسؤولية لكونها مهدت الطريق للساعين لخصخصة المصافي من خلال قضايا الفساد التي أدانته بها تقارير البرلمان والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وأخيرا هيئة مكافحة الفساد.

وذكرت لـ"النداء" مصادر محلية في عدن أن فساد إدارة المصافي هو المبرر الذي يسعى من خلاله نافذون لتصفية الشركة. وقالت المصادر إن إدارة المصافي كانت تمارس تلك المخالفات برضا مراكز عليا في السلطة، وإن المحاكمة مجرد تمثيلية.

يذكر أن لجنة النفط بمجلس النواب كانت قد خلصت في تقرير أصدرته في يوليو 2008، إلى وجود سوء إدارة وتشغيل للمصافي، ودعت لإزالة الاختلالات التي قالت التقارير إنها موجودة في عملية استيراد وتصدير المشتقات النفطية، ووجود مخالفات في عملية نقلها سواء المستوردة منها أو المنقولة بحراً من مصافي عدن إلى منشآت شركة النفط اليمنية.

التقرير تحدث عن تساهل كبير في تطبيق القوانين الضريبية من قبل شركة مصافي عدن والجهات المعنية الأخرى لتحصيل أموال الدولة، وأشار إلى وجود مخالفات وصفها بالجسيمة في الأنشطة المختلفة للشركة والمتعاملين معها، كما تضمن الإشارة لتجاوزات ومخالفات مالية كبيرة في حسابات المصافي، أوردتها تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة التي استندت إليها اللجنة البرلمانية.

التقرير البرلماني أشار إلى أن المصافي قامت في 2006 ببيع نفط خام لشركات أجنبية بالسعر المخفض وبدون الاستفادة من هامش التخفيض الذي بلغ 16.5 مليون دولار استفادت منه الشركات الأجنبية، إضافة إلى أن مصافي عدن -بحسب التقرير- تتسلم كميات الديزل المستوردة في ميناء عدن ثم تقوم بشحنها مرة أخرى على حسابها إلى ميناء الحديدة بحراً، مما يضيف تكاليف نقل إضافية بدلاً من استيراد الديزل مباشرة إلى ميناءي الحديدة والمكلا. إضافة لوجود احتكار لعمليات نقل النفط الخام والمشتقات من قبل متعهد واحد فقط، حيث بلغت أجور النقل وحدها 36.5 مليون دولار خلال عامي 2005 و2006 فقط.

التقرير الذي قوبل بانتقاد من بعض النواب طالب بالشروع في إجراءات صيانة وتحديث المصفاة لتواكب التكنولوجيا الحديثة ولزيادة الإنتاج وتقليل نسب الفاقد غير العادية، ولتمكين المصفاة من تكرير جميع أنواع النفط، وهذه التوصية لم تجد طريقها للتنفيذ، حيث قالت لـ"النداء" مصادر في المصافي إن الحكومة أقرت خفض الإنتاج وعدم تحديث المصافي. وأشارت المصادر إلى أن مجلس الوزراء رفض العروض المقدمة من شركة صينية كانت ستتولى القيام بتحديث المصفاة بقروض ميسرة وبدون فوائد، وقبلت الحكومة -حسب المصادر ذاتها- بعروض أخرى لتحديث مصفاة صافر رغم قروضها التي قالت المصادر إنها مجحفة.

أما التوصية الثانية للجنة البرلمانية فتمثلت في المطالبة بتشكيل لجنة تحقيق تكلف بدراسة المخالفات والتجاوزات المالية.

فيما يبدو أن النائب إنصاف مايو كان أكثر الأعضاء تفاعلا مع التقرير، حيث شكك أثناء عرض التقرير على المجلس في المعلومات والأرقام الواردة في التقرير الذي عاب عليه نقل كثير من فقرات تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وعدم التدقيق في تلك الأرقام، وحينها انضم إلى جانب إنصاف عدد من النواب في التحذير من خصخصة المصافي، ويومها نفى وزير النفط والثروات المعدنية أمير العيدروس أن تكون هناك نية لوجود توجه نحو خصخصة أو بيع مصافي عدن، وطمأن النواب قائلا: إن الحفاظ على المصافي وتطويرها ضمن أجندة الوزارة كونها منشأة إستراتيجية وحيوية وهامة.

إنصاف مايو الذي تنبه لوجود فوارق بين الأنظمة المحاسبية التي تتعامل بها إدارة المصافي من جهة، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من جهة أخرى، كان قد طالب بتشكيل لجنة مشتركة من لجنتي المالية والنفط لإعادة فحص التقرير وتقديم رأي محاسبي متخصص ووضع توصيات دقيقة وشفافة من شأنها وضع حد للإختلالات الموجودة في المصافي وتطويرها.

وانتقد النائب عيدروس النقيب الربط بين المؤسسة وبين فساد الإدارة، مؤكدا وقوفه إلى جانب محاسبة إدارة المؤسسة على أي تقصير أو تسيب. وقال: إن ما تعانيه الشركة هو بسبب سوء الإدارة وفسادها الذي هو جزء من الفساد العام الموجود في البلاد. وأضاف: الأفضل هو (الحديث عن) فشل الإدارة وليس الشركة.

ومطلع مارس الماضي صدر قرار جمهوري بتعيين نجيب منصور العوج مديرا عاما تنفيذيا لشركة مصافي عدن، خلفا لفتحي سالم الذي حملته التقارير مسؤولية الاختلالات الموجودة في المصافي. وفي حين أحالت هيئة الفساد القضية إلى النائب العام فإن وسائل إعلام رسمية تناقلت قبل شهر تقريبا خبرا مفاده صدور توجيهات من رئيس مجلس الوزراء تقضي بإغلاق الملف المرفوع ضد مصافي عدن بعد الاطلاع على تقرير شركة انترتك الفاحصة، التي كلفتها الحكومة بفحص الشحنة (كمية البنزين التي تحاكم بسببها إدارة المصافي)، والتي أكدت سلامتها.

وخلص التقرير الذي أشارت إليه الحكومة إلى أن الوقود المستورد مطابق للمواصفات العالمية القياسية المتعارف عليها للنفط الذي يستخدم وقوداً.

ومعلوم أن وسائل إعلام محلية كانت العام الماضي باشرت نقدا لاذعا لإدارة المصافي، بالاستناد إلى تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة التي احتفت بها لجنة النفط البرلمانية في العام قبل الماضي، وهو ما أدى لأن تتصدر شركة مصافي عدن الجهات الأكثر اتهاما بالفساد بالنظر إلى الأرقام الهائلة التي سجلتها التقارير الرسمية كمخالفات مالية كبيرة حسب التقرير السنوي الذي أصدرته مطلع العام لجنة صحفيون لمواجهة الفساد، والذي سارع المكتب الإعلامي للشركة لإصدار بيان لتكذيبه، جاء فيه: "4 مليارات دولار مبلغ خيالي وليس معقولا أن يكون حجم الفساد في المصفاة أكبر من ميزانية الدولة، مع العلم أن ميزانية المصفاة للأعوام الماضية لم تصل إلى الحدود الدنيا لهذه المبالغ التي ذكرت في التقرير، وكذلك ميزانية الدولة للعام السابق مع الاعتمادات الإضافية كانت في حدود 5 مليارات دولار". وتساءل البيان: فمن أين جاء هذا المبلغ؟".

وكانت نقابة عمال المصافي دانت ما وصفتها بحملات الاستهداف، وقالت في بيانها: "نراقب عن كثب الهجمات المتكررة على الصرح الوطني شركة مصافي عدن التي تحاول تجزئتها ومن ثم خصخصة ما تبقى منها". مضيفا: "إننا كنقابة لن نقف مكتوفي الأيدي، ونطالب الحكومة بإلغاء قرار تسليم الميناء والحفاظ على كوادر المصفاة ودعم المصفاة وتطويرها وتحديثها لما تمثله من أهمية إستراتيجية وسيادية للوطن".

وأضاف البيان مخاطبا العمال: "إننا نعدكم بأننا لن نسمح بالمساس بالمصفاة أو أي جزء منها مهما كان، حيث إن أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة عامل وأسرهم معلق مصيرهم بهذا الصرح الوطني، والذي يقوم برفد الدولة بعائدات مالية كبيرة، وسوف نتخذ الإجراءات التي كفلها لنا الدستور والقانون للدفاع عن حقوقنا وحقوق أسرنا وعن هذا الصرح الوطني، وفي حالة المساس بالمصفاة فإننا نحمل الحكومة مسؤولية ما قد يترتب على ذلك من إجراءات نقابية تكفل حقوقنا".

اليابان تقدم لليمن 6 ملايين دولار لتوليد 300 كيلو وايت بواسطة الطاقة الشمسية

وُقع بوزارة التخطيط والتعاون الدولي بين الحكومة اليمن واليابانية على اتفاقية تمويل مشروع تزويد مستشفى الوحدة بعدن بالطاقة النظيفة بواسطة الطاقة الشمسية وبكلفة إجمالية تصل إلى 6 ملايين دولار أمريكي. ويأتي هذا التمويل في إطار جهود الحكومة اليابانية لدعم الدول النامية وتعزيز قدرتها في الاستفادة من المصادر الطبيعة للحصول على الطاقة النظيفة ومواجهة مشكلة الاحتباس الحراري والتغير المناخي.

نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي المهندس هشام شرف عبدالله الذي اعتبر هذا المشروع من المشاريع الريادية ومبادرة رائدة وتجربة سوف يتم الاستفادة منها لتغطية العجز في قطاع الطاقة وتنمية المناطق الريفية، أعرب عن تقدير الحكومة اليمنية والشعب اليمني لحجم المساعدات اليابانية التي ارتفعت في السنوات الأخيرة ووصلت إلى 40 دولار مليون سنوياً.

مدير إدارة المسوحات بالوكالة اليابانية لتعاون الدولي اعتبر إدراج اليمن ضمن الدول المستفيدة من المساعدات اليابانية المخصصة لمواجهة التغير المناخي، يأتي ضمن العلاقات المتميزة بين الشعب الياباني واليمني.

جلسة رابعة اليوم في قضية المسيبلي

تعقد اليوم محكمة استئناف الأمانة جلستها الرابعة في قضية إيقاف المذيع أحمد المسيبلي عن العمل في التلفزيون وتنزيل كافة مستحقاته المالية بحجة تجاوزه بالحديث عن قمة الدوحة أثناء قراءته خبر قمة الكويت الاقتصادية يناير العام الماضي.

وفي الجلسة الماضية رفض المسيبلي توجيهات مدير عام المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون المتضمنة استبعاده من العمل في التلفزيون. كما رفضت المحكمة في الجلسة نفسها الدفع المقدم من التلفزيون، طالبة الرد على استئناف المسيبلي وتوريد رواتبه إلى المحكمة.

وقال المسيبلي إنه تقدم برسالة تظلم إلى مدير عام المؤسسة، طالبه بإلغاء قرار استبعاده وإعادته إلى عمله في التلفزيون وصرف جميع رواتبه، موضحاً في رسالته أن القرار مخالف لقانون الخدمة المدنية والدستور.

وأشار إلى أن مدير المؤسسة الذي التقاه مؤخراً، وعده بإلغاء إيقافه السابق وإعادته إلى عمله وصرف جميع رواتبه، إلا أنه بدلاً من ذلك أصدر توجيهاته باستبعاده نهائياً من التلفزيون.

وكان المسيبلي وعبر مؤسسة علاو للمحاماة والاستشارات القانونية، قدم طعناً بالاستئناف في الحكم الابتدائي الصادر عن محكمة شمال الأمانة في مايو الماضي، والذي أيد قرار التلفزيون المتضمن إيقافه عن العمل مع إيقاف جميع مستحقاته، مطالبا المحكمة بإلغاء الحكم الابتدائي وقرار التلفزيون وصرف رواتبه وتعويضه وأسرته عن كل ما لحقهم جراء هذه القضية.

دورة تدريبية لصحفيي المحافظات النائية

عقدت السبت الماضي في محافظة عمران الدورة التدريبية الخاصة بتطوير مهارات الصحفيين في المحافظات النائية، والتي تنظمها لجنة التدريب والتأهيل بنقابة الصحفيين اليمنيين بالتعاون مع الملحقية الثقافية بالسفارة الأمريكية.

وقال الزميل نبيل الأسيدي رئيس لجنة التدريب بالنقابة، إن الدورة تهدف إلى تطوير مهارات وقدرات الصحفيين في محافظات عمران، حجة، صعدة، مأرب، الجوف، وصنعاء، وإكسابهم فنوناً صحفية جديدة في مجالات كتابة الخبر الصحفي وإعداد التقارير والتحقيقات الصحفية، إضافة إلى مهارات وأساليب جديدة في إجراء المقابلات والحصول على المعلومة.

وأضاف الأسيدي أن هذه الدورة تكتسب أهميتها نظراً لما تعانيه هذه المحافظات من نقص في تغطية أخبارها وفعالياتها.

مواطن يلقى مصرعه في مزرعته وأقاربه يتهمون جنود الأمن بإطلاق النار عليه

■ عدن - فؤاد مسعد

لقي الشاب عادل عبدالله البان مصرعه برصاص اخترقت جسده بينما كان متواجدا في مزرعته الواقعة بمنطقة العماد بمحافظة عدن. وقالت لـ"النداء" مصادر محلية إن المجني عليه كان قد اعترض جنود الأمن أثناء محاولتهم إيقاف مضخة الماء التي تعمل في المزرعة، ما أدى لتعرضه لطلقات من قبل أحد الجنود أردته قتيلا في الحال، بحسب ما ذكر مواطنون كانوا قريبين من مكان الحادثة.

وأفاد مواطنون من أقارب القتيل بأن الجنود سبق لهم أن أخذوا بعض معدات المضخة بهدف إيقافها عن العمل، وحين ذهب المجني عليه للمطالبة بها رفضوا تسليمها إلا بعد ما دفع لهم مبلغ 5 آلاف ريال.

وقال لـ"النداء" محامي أولياء الدم إن 5 من أفراد الأمن ومعهم أحد الضباط كانوا قد قدموا الثلاثاء الفائت إلى المزرعة لإيقاف المضخة وأخذ شراعها، وحينما حاول المجني عليه منعهم أطلق عليه أحد الجنود طلقتين ناريتين أصابتاه في الرأس وأودتا بحياته على الفور، ولاذ الجنود بالفرار.

وبحسب شهود عيان فقد كانت المفاجأة أن شرطة دار سعد سارعت لاعتقال شقيق المجني عليه، وإيداعه السجن، على خلفية الحادثة.

وبدورها شرعت النيابة العامة بعدن، أمس الأول السبت، في التحقيق مع الجنود المتهمين في القضية. ووفقا لمحامي أولياء الدم فقد باشرت النيابة التحقيق مع 3 من المتهمين بغياب المتهم الرئيس "ح.م" الذي يتهم بأنه باشر إطلاق النار، بحسب أقوال أحد المتهمين.

بعد التحقيق أمرت النيابة بحبس الجنود كمتهمين بمن فيهم المتهم الرئيس الذي تخلف عن الحضور، ورفعت النيابة تقريرها إلى وكيل النيابة.

وفي حديثه لـ"النداء" طالب المحامي النيابة الجزائية المتخصصة بالعمل بحيادية وعدم الرضوخ لأي ضغوط مما وصفها بالجهات النافذة، داعيا إلى سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم الجناة للمحاكمة، والاقتصاص منهم.

وكان العشرات من أبناء قبيلة البان اعتصموا الأربعاء الماضي أمام نيابة دار سعد بعدن، للمطالبة بالتحقيق في الحادثة التي راح ضحيتها ابنهم عادل البالغ من العمر 24 عاما.

محكمة غرب الأمانة تحجز قضية الاعتداء على مقر "الأيام" في صنعاء للحكم

● هشام باشراحيل

● هاني ومحمد باشراحيل

■ أنيس منصور

حجزت محكمة جنوب غرب الأمانة في جلستها المنعقدة الأربعاء الماضي، برئاسة القاضي هاني الربيعي، قضية الاعتداء على مبنى ومسكن ناشري صحيفة الأيام هشام وتمام باشراحيل في صنعاء، والمتهم فيها مجموعة مسلحة بزعامة ضابط وحارس الصحيفة أحمد عمر العبادي المرقشي، للنطق بالحكم في 11 يونيو القادم.

وعقدت المحكمة خلال 3 سنوات أكثر من 26 جلسة تنظر في القضية معتقل على ذمتها للمحاكمة حارس صحيفة الأيام، فيما المعتدون لم يُلقَ القبض عليهم.

ويشكو ناشرا "الأيام" من اعتقال حارس مقر الصحيفة وتقديمها للمحاكمة بالرغم من براءتهم في تلك القضية التي راح ضحيتها شخص واحد، وإصابة آخرين من أفراد العصابة، فيما الجناة الحقيقيون يسرحون ويمرحون في شوارع العاصمة صنعاء، بالرغم من وجود أوامر قبض قهرية قضائية لإحضارهم إلى المحكمة، إلا أن تلك الأوامر لم تنفذ. مبديين استغرابهما أن يتم محاكمة البريء وترك الجناة المعتدين طلقاء.

وذكرت مصادر قبلية أن مشائخ وقبائل المراقشة في الداخل والخارج تترقب حكم المحكمة، وأنهم على ثقة كبيرة بنزاهة العدالة ومن براءة ابنهم حارس صحيفة الأيام المتعقل منذ 3 سنوات.

وكان مقر صحيفة الأيام الواقع في شارع الستين حدة مدينة صنعاء، والذي يملكه آل باشراحيل منذ 1978، تعرض للاعتداء عليه قبل 3 سنوات من قبل مجموعة مسلحة، كما تعرض مقر الصحيفة ومنزل ناشريها في مدينة عدن هو الآخر لمداهمتين من قبل قوات الأمن، على ذمة تغطية الصحيفة لفعاليات الحراك الجنوبي السلمي، كان آخرهما في مطلع يناير الماضي، والذي على إثره اعتقل رئيس تحريرها هشام باشراحيل الذي أفرج عنه مؤخرا جراء تدهور حالته الصحية، فيما أبقي على نجليه هاني ومحمد في سجن البحث بعدن.

عبدالملك الحوثي في رده على تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش:

الاتهامات التي ساقها التقرير ضدنا كانت بناءً على معلومات أدلى بها مواطنون نازحون في معسكرات خاضعة للسلطة أو متعاونون معها

■ حمدي الحسامي

انتقد عبدالملك الحوثي القائد الميداني لجماعة الحوثيين، منظمة هيومن رايتس ووتش على خلفية تقريرها الأخير حول "انتهاكات طرفي حرب صعدة للقانون الدولي الإنساني".

وقال في رسالة بعثها للمنظمة إن نتائج التقرير الذي أطلق الأربعاء قبل الماضي في دبي، تكشف عدم إدراك هيومن رايتس ووتش لحقيقة الحرب. وإذ أبدى استغرابه من إشارة التقرير إلى أن الحوثيين عرضوا حياة المدنيين للخطر لتواجدهم في المناطق المكتظة بالسكان، أشار إلى أن الحكومتين اليمنية والسعودية، كانتا تتعمدان استهداف المدنيين، وتشنان حرب إبادة جماعية ضدهم، ويكفي لإدراك هذه الحقيقة تكرار استهداف المدنيين في المناطق المكشوفة، والتي لا يمكن الاشتباه فيها لأسواق ومخيمات اللاجئين.

وأضاف أن تصريحات الحكومتين اليمنية والسعودية أثناء الحرب تحمل الكثير من الإشارات التي كان يفترض على المنظمة الأخذ بها، مذكرا بـ"إعراب الحكومة السعودية عن رغبتها بفرض منطقة خالية من السكان بعمق عشرات الكيلومترات داخل الأراضي اليمنية باستخدام القصف الجوي والصاروخي، بالإضافة إلى منعها فرار النازحين إلى حدودها. وزاد: رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح صرح أكثر من مرة منذ الحرب الأولى بأننا شرذمة ضالة يجب القضاء عليها.

■ التقرير ساهم في تضليل الرأي العام وأخفى حقيقة تعرض شريحة واسعة لحرب إبادة

■ تجاهل التقرير قرائن وشواهد كثيرة كانت كفيلة بالخروج بنتائج أكثر واقعية

■ تحقيقات المنظمة شبيهة بتلك الإشاعات التي سبق ونشرتها وسائل الإعلام الحكومية

وبخصوص ذكر التقرير اتهامات لجماعة الحوثي منها تنفيذ إعدامات بدون محاكمة وإرغام الناس على القتال ونهب ممتلكاتهم وإعاقة إسعاف الجرحى، لفت الحوثي المنظمة إلى أن اعتمادها في توجيه الاتهامات ضدهم كانت بناء على معلومات أدلى بها مواطنون نازحون في معسكرات خاضعة للسلطة أو متعاونون معها، وأن الحكومة تعامل أولئك النازحين كرهائن يتعذر عليهم الإدلاء بشهادات صحيحة خوفاً من العواقب التي قد تصل للقتل.

وقال: لو أن المنظمة دققت في الحملات التحريضية في وسائل الإعلام وداخل الجيش وفي المساجد، لكانت وجدت الكثير من الشواهد تؤكد نزعة الإبادة الجماعية لدى تلك الأطراف. وأضاف أنه لا يصح اعتماد المنظمة تلك التحقيقات مع النازحين وفي توجيه أي اتهام كونها أشارت في تقريرها إلى عدم سماح الحكومة لها بالانفراد بالنازحين ومراقبة تحركاتهم طيلة تواجدهم، وكان يفترض من المنظمة الاكتفاء بإدانة السلطة لعدم إتاحتها المجال لإجراء تحقيقات بعيداً عن الرقابة والرصد.

وأسف الحوثي من هذه التحقيقات وقال إنها شبيهة بتلك الإشاعات التي سبق ونشرتها وسائل الإعلام الحكومية، مستغرباً كيف فات على هيومن رايتس أن نشر تلك التحقيقات يعد انتهاكا لحقوق أولئك المواطنين الذين كانوا مضطرين الإدلاء بها حفاظاً على حياتهم، ونلتمس العذر لهم، لكن صعب تلمس العذر للمنظمة لأنها كانت تدرك حقيقة الوضع، وهذا عتب لا نستطيع إخفاءه.

وتابع الحوثي ملاحظاته على التقرير منتقداً تجاهله قرائن وشواهد كثيرة كانت كفيلة بالخروج بنتائج أكثر واقعية وكافية لإثبات عدم صحة ادعاءات السلطة بارتكابنا جرائم كرفض السلطة دخول المنظمات الإنسانية لصعدة "حتى في فترات السلم"، ومنعها إجراء أي تحقيقات ميدانية مستقلة ومنها منظمة هيومن رايتس واعتقال الصحفيين بسبب حديثهم عن الجرائم، بالإضافة إلى مطالبتنا المتكررة بإجراء تحقيقات مستقلة عن الحرب، وترحيبنا بدخول المنظمات الإنسانية لصعدة مع التزامنا بتوفير الحماية وتسهيل عملها.

عبدالملك الحوثي حمل بشدة على تقرير هيومن رايتس ووتش لإهمالها معاناة المعتقلين في السجون وتعرض بعضهم للتعذيب حتى الموت والإعدام كما حدث في سجن الإصلاحية قبل الحرب الرابعة، والتي قتل فيها 6 معتقلين، وكذلك إهمال المعتقلين اليمنيين على ذمة الحرب في السجون السعودية، وهم من المقيمين واعتقلوا على أسس مذهبية أو من العابرين للحدود بحثاً عن العمل.

وإذ رأى أن تقرير المنظمة ساهم في تضليل الرأي العام وأخفى حقيقة تعرض شريحة واسعة من مكونات المجتمع لحرب إبادة جماعية، أشار إلى أن هيومن رايتس لا يزال في وسعها تصحيح الأمر بزيارتها محافظة صعدة والمناطق الأخرى لمشاهدة حجم الدمار وإجراء التحقيقات الميدانية اللازمة. وأنه بهذا الخصوص يكرر التزامه توفير الحماية لفريق التحقيق وتقديم كافة التسهيلات لإنجاز المهمة.

المحرر: شفيع العبد
Shfm733@hotmail.com

الصدى
الاثنين 5 جمادى الأولى 1431هـ الموافق 19 ابريل 2010 العدد (233)
Mon. 5/5/1431 - 19 April 2010

مصيبة أن يتم تحويل طالب حق إلى معتد يحق للغير سجنه بدون أي سند، وأين..؟ في حرم رياضي، وليس في قسم شرطة، ومن قِبل من؟ من قبل رئيس دائرة الشباب والطلاب في الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام عارف الزوكا، الذي يشغل في الوقت ذاته منصب المدير التنفيذي لمؤسسة مدنية مهمتها التوعية في المجتمع اليمني...!

إنها أوراق خريف حان موعد تساقطها!

■ سامي الكاف

ما زال الشارع الرياضي في محافظة عدن غير مصدق أو مستوعب لما حدث أخيراً مع لاعب المنتخب الوطني لرفع الأثقال الشاب الخلوق فواز محمد صالح حين تم طرده من أروقة ناديه التلال بل وتهديده بالسجن في حادثة هي الأولى من نوعها ليس على مستوى عدن وحسب؛ بل وعلى مستوى اليمن أيضاً.

لقد كان الحوار الذي أجريته مع فواز في العدد قبل الأخير من "الصحوة" مفاجئاً لكثيرين حد فغر الفم دهشة، بل وصاعقاً في وجه أكثرية، ففي حين كان فواز ينتظر منحه الاستغناء ليذهب إلى حال سبيله بعد أن عانى الأمرين في نادي التلال وهو البطل الذي حصد عدداً من الميداليات سواء على المستوى المحلي أو العربي، قال له رئيس الإدارة المؤقتة لنادي التلال "شوف الاستغناء حقك لن تحصل عليه طالما أنا موجود رئيساً للنادي"؛ ومن ثم قال بطريقة غاضبة والشرر يتطاير من وجهه: "روح خلي الجرائد تنفعك".

في الواقع لم يقرأ أحد من قبل -أو حتى سمع مجرد إشاعة- أن قام رئيس ناد رياضي بطرد أحد لاعبيه أمام مرأى ومسمع كثير من منتسبيه بغض النظر عن أية تبريرات يمكن إيرادها هنا. إنها حادثة ما زال الشارع الرياضي في عدن يتداولها بصورة لافتة للأنظار وإن تباينت ردود الفعل واختلفت.

لقد بدا مجرد رئيس إدارة مؤقتة لأقدم ناد ليس في اليمن وحسب، بل وفي شبه الجزيرة العربية، وكأنه مأمور شرطة ينفذ ما يتصوره واجباً يقوم به ليس غير. مع أنني ما زلتُ أذكر ما كتبته عنه في "المصدر" بالنص: "إنسانياً عارف الزوكا يتمتع بصفة الشهامة والأخلاق الحميدة قلما تجدها لدى أقرانه كقياس ليس غير".

حسناً.. أجد نفسي الآن أطرح التساؤل التالي من وحي ما تقدم:

هل [هي أوراق خريف حان موعد تساقطها] من على شجرة هذا الرجل..؟

يقول نجم المنتخبات الوطنية لكرة القدم سابقاً الكابتن عمر البارك الذي سبق أن لعب في التلال فترة من الزمن: "إذا كانت هذه الحادثة حصلت و...".

"عفواً للمقاطعة أخي عمر.. نعم حصلت بتأكيد شهود عِيان" قلتُ لعمر، فإذا به يواصل حديثه لي قائلاً: "لا أتوقع أن هذا الكلام يصدر من شخص هو في الأساس يُعتبر من الناس المسؤولين على دائرة الشباب والطلاب في المؤتمر الشعبي العام، خاصة وأن الأستاذ عارف الزوكا شخصية محبوبة، ولكن الوضع يختلف بالنسبة إلى الأندية الرياضية لأن الأندية بحد ذاتها هي ثقافية واجتماعية وليس مكاناً للحجز أو السجن لأنك تتعامل مع شريحة رياضية بحتة".

– يعني أنت تنفي حصول مثل هذا السلوك من عارف الزوكا؟

– أنفي ذلك...!

– أنت كيف تنظر إلى تأكيد آخرين حصول الواقعة..؟!

– في هذه الحالة نحن الرياضيين الذين خدمنا التلال نرفض ذلك.

غير أن أحد الحاضرين الواقعة فعلاً –الطرد من النادي والتهديد بالسجن– وقد ذكره فواز بالاسم وهو هنا التلالي المعروف مختار محمد حسن، فاجأ الجميع بتعليق قصير وحاسم عن الحادثة على موقع "منتدى كوورة يمنية"، كان وما زال محل استفهام وتعجب شديدين.

● عارف الزوكا

● حافظ معياد

● عمر البارك

● مختار محمد حسن

لقد وصل مختار إلى قناعة بأن اللاعب فواز "غلطان"، وهذا حقه؛ لكنه لم يقف عند هذا الحد، بل راح يرتدي عباءة قاض فرغ لتوه من إصدار حكمه النافذ.

يقول مختار بالنص: "أنا كنت موجوداً في الحادثة وبصراحة اللاعب غلطان على رئيس النادي، وبالفعل يحق له أن يسجنه"..!

إنها مصيبة أن يتم تحويل طالب حق إلى معتد يحق للغير سجنه بدون أي سند، وأين..؟ في حرم رياضي، وليس في قسم شرطة، ومن قبل من؟ من قبل رئيس دائرة الشباب والطلاب في الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام عارف الزوكا، الذي يشغل في الوقت ذاته منصب المدير التنفيذي لمؤسسة مدنية مهمتها التوعية في المجتمع اليمني...!

سيبدو حكم الزميل مختار منطقياً في ما لو استند إلى ما يسنده؛ لكن مختار في الواقع لم يشر في حيثيات (قراره/ حكمه) النافذ إلى أي نص استند عليه، أي نص والسلام.

لاحظوا لم يقل مختار إن رئيس الإدارة المؤقتة لنادي التلال عارف الزوكا غلطان بأي قدر أو بأية نسبة؛ بل ولم يصدر مختار أي حكم بالنسبة إلى ما اقترفه الرجل كسلوك غير سوي إطلاقاً، على الأقل بالنسبة إلى كونه يقود نادياً رياضياً، وليس قسم شرطة.

الطريف أن مختار أكد بملء إرادته أن ما ذكره فواز في الحوار الذي أجريته معه كان صحيحاً في ما عدا أن فواز لم يذكر أنه قطّع الورقة في وجه الزوكا؛ وهذا أمر يعني في ما يعنيه أن الزوكا وقت الحادثة إنما كان يؤدي دور مأمور شرطة ينفذ ما يتصوره واجباً يقوم به ليس غير تجاه لاعب في عمر أحد أولاده لا ذنب اقترفه سوى أنه طالب بمنحه الاستغناء مرجعاً سبب ذلك إلى ظروف خاصة.

ثمة من سيعتقد أن ما ارتكبه فواز خطأ لا يغتفر حين قطّع الورقة في وجه الزوكا طبقاً لمختار محمد حسن.

ليكن الأمر كذلك ولو مؤقتاً إذا كان ذلك صحيحاً. لكنه للأسف ليس كذلك البتة.

● فرحان المنتصر

● فواز محمد صالح

سأترك لكم ما وصل إليه مختار [بعد أن اكتشف الجميع أن اللاعب فواز] لم يقطع الورقة في وجه الزوكا كما أفاد مختار بذلك من قبل.

يقول مختار في الموقع الالكتروني المُشار إليه سلفاً: "حتى الآن أنا مُصر على أن الطريقة التي قطع بها اللاعب الورقة غير لائقة، وهو أيضاً اتصل بي وطلبت لقاءه وجاء لي وقلتُ له لو لم تذكر اسمي في الحادثة [لكنتُ سكتُ]"...!

لكن الزميل فرحان المنتصر وهو عضو مشارك في المنتدى ذاته المُشار إليه بعاليه، شأنه في ذلك شأن زميله مختار محمد حسن، كتب ما يلي بوضوح لا لبس فيه: "الغلطان في الرياضة لا يجب أن يكون مصيره السجن، وما أعرفه أن الزوكا رئيس ناد أهلي وليس قائد مخفر للشرطة، كما أنه لا يملك حق السجن بموجب القانون، وكان بالإمكان توقيع أي عقوبة إدارية على اللاعب".

وهو أمر في الواقع أشار إليه عدد من الإداريين سواء السابقين أو بعض الحاليين في التلال، غير أن معرفتهم برغبتي في تناول الموضوع صحفياً فضّلوا عدم التحدث لي وبصورة بدت لي غريبة للغاية؛ خصوصاً وأن أسباب بعضهم كانت وما زالت غير مقنعة إذا ما استثنيتُ رفض بعض لاعبي لعبة رفع الأثقال في التلال زملاء فواز الذين طلبوا ذلك بطريقة وصلت حد الرجاء.

انظروا: ثمة من بدأ يروّج أن اللاعب تنتظره عقوبة بالإيقاف لمدة 3 سنوات..! في حين راح أحد التلاليين بشطح غريب يقول لرهط من قومه إنه سوف يتصل برئيس تحرير الصحيفة التي أعمل بها لمنعي من الكتابة...!

دعونا من هذا العبط الآن. بالنسبة إلى المشجع التلالي المعروف وديع المعمري الذي يعمل في محل للساعات في عدن مول، فإن ما حدث يراه من وجهة نظره "قضية جديدة في الوسط الرياضي، إذ لأول مرة يحدث أن يقوم رئيس ناد رياضي بطرد لاعب بل وتهديده بالسجن"، ويضيف وديع قائلاً: "كان الأحرى برئيس النادي أن يعطي ملف اللاعب إلى الجهة المختصة في النادي لحل مشكلته وليس التصرف بهذا الشكل".

ماذا تسميه –بالضبط– يا وديع؟

يجيب وديع من فوره قائلاً: "تصرف أهوج وغير لائق من شخص له مكانته في الوطن قبل نادي التلال".

حسناً.. وماذا تقترح يا وديع؟

"أقترح تشكيل لجنة تأديبية لمعالجة الموضوع ومساءلة رئيس النادي من الجهات العليا المفترض أنها مسؤلة على النادي حتى لا يتكرر مثل هذا التصرف، ويكون التأديب رادعاً للغير الذي قد يقوم بتكرار الموقف" يقول وديع بشكل حازم.

لاحظوا أن الإدارة المؤقتة التي يرأسها عارف الزوكا أتت أصلاً بطريقة غير شرعية بخلاف أن صار عمرها الآن سنة بالضبط..! مع أن مدتها تم تحديدها بـ6 أشهر ليس غير وقت صدور قرار تشكيلها رقم 303 لعام 2008 برئاسة المهندس عاتق أحمد علي، من قبل مدير مكتب الشباب والرياضة بعدن جمال يماني (صحيفة "14أكتوبر" العدد 14324، 12/21/ 2008)، ومع ذلك راح أحد الصحفيين يقول كذباً حينذاك في محاولة لتضليل الرأي العام بتاريخ 2009/3/28، وتم نشر ذلك في "سبأ" أن الجمعية العمومية لنادي التلال ارتضت (انتخاب) عارف الزوكا رئيساً للنادي لسد الفراغ في هذا المنصب، كما جرى (انتخاب) حافظ معياد نائباً لرئيس النادي، وهو أمر عدّه كثيرون وقتها أمراً غريباً ويثير أكثر من علامة استفهام والهدف الحقيقي من ورائه بخلاف أنه أمر غير صحيح أصلاً ولم يحدث البتة.

دعونا الآن نلغي كل ما جاء بعاليه مؤقتاً وحسب. عوضاً عن ذلك دعونا نتصور الحالة الإنسانية التي وصل إليها والدا فواز، وهما يستعرضان شريط حياة فلذة كبديهما وهو يصول ويجول في الصالات الرياضية حاصداً الميداليات رافعاً علم بلاده اليمن بكل فخر واعتزاز كنموذج يُحتذى به، ومن ثم يأتي أحدهم فجأة ويقرع باب منزلهما قائلاً: فواز تم طرده من ناديه بل وهددوه بالسجن..؟!

الإجابات مفتوحة للجميع على كل الاحتمالات...!

أجمل التهاني والتبريكات معطرة بأريج الورد والرياحين
نزفها للشاب الخلوق
محمد القليصي
بمناسبة زفافه الميمون.. ألف مبروك وعقبى البكاري
المهنئون:
إبراهيم القليصي، عبدالرحمن القليصي، خالد القليصي، عبدالملك القليصي
عدنان البحري، صدام السامعي، وجميع الأهل والأصدقاء.

نتقدم بخالص العزاء والمواساة للأخوين
سلطان وعبدالحبيب وصادق محمد علي مسعود
بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى
العميد عبده محمد علي الحكيمي
تغمده الله بواسع الرحمة والمغفرة وأسكنه فسيح جناته.
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيف: علي الشرعبي

"لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد" (ق: 37)

كفانا ما لقينا من تكرمهم المُقرف

ميفع عبدالرحمن

آخر من كنت أتوقع أن يتكرم على الأدباء والكتاب اليمنيين، متلطياً باتحادهم، هو السيد عبد ربه منصور (المعروف بصفة "نائب رئيس الجمهورية"، وهو غير منتخب لهذا المنصب. كما إنه -على حد علمي- لم يصدر ما يضفي الشرعية على صفته الرسمية هذه)، ربما لأنه لا يمت -إلا بروتوكولياً أو باروكيا- بصلة قربى مؤكدة إلى السلطة الانفصالية الوحشية الحاكمة، وهو يشعر في أعماقه بأنه ليس أكثر من عود ريحان (جنوبي) يتشقر به رأس هذه السلطة.. فما إن يذوي العود أو تذهب رائحته الطيبة، سيرمى ويتشقر بغيره من رياحين الجنوب.

●●●

قبل عدة أيام من الأسبوع الفائت، هاتفني زميل عزيز فور سماعه الخبر من فضائية عدن "يمانية" عما عده بعض الصحف الرسمية -نهاية الأسبوع- لقاءً للسيد عبد ربه منصور بالزميلة الأديبة الشاعرة، الأستاذة هدى أبلان. سنعود إليه بعد الوقفة القصيرة -أدناه- في حضرة اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين الذي يمضي -هذه الأيام- في خطوات حثيثة ومنتظمة نحو عقد مؤتمره العام العاشر (مؤتمر الفقيد الدكتور عبدالرحمن عبدالله إبراهيم)، في عدن، خلال أيام السبت 8 -الثلاثاء 11 مايو القادم. ومعلوم أن هذا اليوم -الثلاثاء 11 مايو 2010 سيصادف الذكرى الأربعين لانطلاق عملية التأسيس المكين للاتحاد.

●●●

في الكتاب (الأزرق)، الصادر أواخر العام 1981، عن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، بعنوان "عشر سنوات من النضال"، يرد (تقرير من اللجنة التحضيرية للمؤتمر الأول للأدباء والكتاب اليمنيين)، ص10 - 12، نقرأ في الفقرة 4 منه : ص11 ما يأتي: "وقد بدأت اللجنة التحضيرية أول اجتماعاتها (انتباه!) يوم 1970/5/11 ووضعت جدول أعماله... الخ"، وكان من 10 نقاط: تبدأ بتسمية وشعار المؤتمر، ففكرة تكوين اتحاد عام للأدباء والكتاب اليمنيين، ثم الأسماء المطلوب حضورها المؤتمر وموعد انعقاده.

جرى ذلك في عدن. وقد قدم للكتاب فقيد الوطن الكبير، الأديب الشاعر والكاتب الناقد والصحافي الألمعي والألمع، المناضل السياسي الفذ، الحادي والقائد اليمني الخالد عمر الجاوي -رحمه الله- قائلا في تقديمه للكتاب إنه:

"جزء من وثائق اتحادنا هذا الذي ننشره اليوم ونريد بذلك أن نحيي مؤتمر ومهرجان شعر اتحاد الأدباء والكتاب العرب الذي سينعقد في بلادنا 1981/11/25، ولنا أمل أن يُقرأ هذا الجهد.

أما ما نريد أن نقوله لاتحادنا.. هو نفس الكلام الذي قاله محمد محمود الزبيري لشعبنا:

أيها البائسُ الخميصُ متى تنهضُ من كبوة الشقاء المديد
قدَ غزوناك من دماء البهاليل ومن أكبر الملوك الصِّيد
فلماذا تراك تضوي كما كنت فهل أنت طامعٌ في المزيد؟" (ص5).

●●●

في هذا المقام الرفيع، لابد لنا من ذكر أسماء تلك الكوكبة الباهرة من الأدباء والكتاب اليمنيين الذين تشكلت منهم اللجنة التحضيرية الرائدة، وهم: عبدالله البردوني، محمد علي الأكوع، محمد عبدالواسع حميد، محمد عبدالولي، علي بن علي صبرة، أحمد قاسم دماج، علي باذيب، سالم زين، أحمد سعيد باخبيرة، محمد سعيد جرادة، محمد ناصر محمد، وعبدالله عبدالكريم الملاحي.

●●●

يُقال: "رب ضارة نافعة".

أما "الضارة" هنا، وفي سياق وقفتنا القصيرة هذه في حضرة اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، فهي مخالفة الأمانة العامة والمجلس التنفيذي للنظام الأساس للاتحاد، والقاضي بأن: "ينعقد المؤتمر العام مرة كل ثلاث سنوات (انتباه!) لانتخاب المجلس التنفيذي ومناقشة تقرير المجلس حول أعمال الاتحاد" (البند 3: المادة العاشرة المؤتمر العام: الباب الرابع /الهيكل التنظيمي: النظام الأساس).

وبموجبه، كان لزاماً انعقاد المؤتمر العام العاشر -تجاوزاً- قبل عامين بالضبط، أي في مايو 2008، لأن المؤتمر العام السابق انعقد خلال 28 - 31 مايو 2005، لكن للأسف الشديد ها هما عامان آخران يضيعان من حياة الاتحاد، إذ نأخذ في الحسبان أن المؤتمرات العامة الثلاثة الأخيرة: السابع - 1997، الثامن - 2001 والتاسع - 2005، قد أضاعت 3 أعوام سلفت، والسبب ضعف احترام النظام الأساس للاتحاد، الذي في ضوء هيبته كان يجب عقد تلك المؤتمرات العامة الثلاثة وما بعدها، على هذا النحو الزمني: السابع - 1996، الثامن - 1999، التاسع - 2002، العاشر - 2005، الحادي عشر - 2008، والثاني عشر - 2011 القادم، ما يعني أن هيئات الاتحاد منذ العام 1996، وبسبب ضعف احترامها للنظام الأساس ولنفسها أيضاً، أهدرت 5 أعوام ومؤتمرين عامين من تاريخ الاتحاد.

●●●

غير أن الجزء الأكبر -للأمانة والتاريخ- من مسؤولية ذلك الإهدار -وخزيه على وجه الخصوص- إنما يتحمله نظام الفساد السائد وسلطته الوحشية الحاكمة التي لا يكتشف مسؤولوها عن الشؤون (الاجتماعية) -الحكومية- ما عندهم من مخزون الحمية القانونية والحرص على شرعية منظمات المجتمع المدني، إلا حين تقع أصابع الرفض أو الاحتجاج أو حتى النقد، لاسيما إذا كان موضوعياً وجاداً، على جرح ناكئ من جروح السلطة المتقيحة، وفي ما عدا ذلك، فإن حميتهم وحرصهم يظلان مطمورين تحت ركام المصالح الذاتية، يغطان في سبات عميق.

وإلا أين كانت تلك الشؤون (الاجتماعية) طيلة الأعوام الثلاثة عشر الفارطة: 1996 - 2009، من واقع الشرعية المنقوصة في هيئات الاتحاد كافة: سكرتاريات الفروع، الأمانة العامة، المجلس التنفيذي والمؤتمرات العامة، منذ انتهاء الفترة النظامية لشرعية الهيئات التي ترتبت على انعقاد المؤتمر العام السادس (صنعاء: 27 - 30 نوفمبر 1993)؟!

●●●

الحقيقة أن هذا الوضع الذي لا يليق باتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين -اتحاد عبدالله البردوني، عبدالله فاضل فارع، عمر الجاوي، محمد علي الربادي، يوسف الشحاري، الدكتور عبدالرحمن عبدالله إبراهيم، القرشي عبدالرحيم سلام، محمد حسين هيثم، وعبدالرحمن الأهدل، وغيرهم كثير من الأدباء والكتاب اليمنيين الراحلين الخالدين والأحياء العظماء- لا يعدو هذا الوضع أن يكون سوى قبضة من رماد الحرب المفتوحة على الوطن اليمني كله، عبر الحرب التي تشنها السلطة الانفصالية الوحشية -منذ صيف -1994 على الجنوب بالذات، بكل ثرواته: أهله، أرضه، مائه، هوائه، ثقافته، تاريخه، آثاره، معالمه الحضارية -القديمة والحديثة- ورموز مقاومته /انتفاضاته وثوراته ضد أي احتلال واستبداد وطغيان.

فبهذه الحرب المفتوحة، لم تنقضّ السلطة الحاكمة على الوحدة اليمنية -بين جنوب اليمن وشمالها- فحسب، بل كذلك على الوحدة الوطنية -بين أهل الوطن الواحد- وعلى أمنهم وأمانهم واستقرارهم. لأنه لا شغل لهذه السلطة الوحشية -في الأصل- إلا التمزيق والتدمير، أو إعادة تمزيق وتدمير ما قد مزقت ودمرت.. لكن إلى أجل محتوم -يقيناً- وقريب بإذن الله.. فغضب الجماهير على أبواب هذه السلطة، يدقها. إما يفتحها، وإما يدكها.

●●●

ونعود الآن إلى ما كان نافعاً في ضرر التأخير غير المشروع للمؤتمر العام العاشر مدة عامين تامين. أقصد بذلك النافع: تزامن انعقاد هذا المؤتمر العام مع حلول الذكرى الأربعين ليوم 11 مايو 1970 التأسيسي والتاريخي في حياة الاتحاد.

ومن بوابة هذا اليوم، نخرج هنيهة عائدين إلى خبر لقاء السيد عبد ربه منصور بالأستاذة هدى أبلان - الأمينة العامة للاتحاد (مع اللفظين المذكّرين: أمين وعام، يصح دخول تاء التأنيث -أو تاء الجذر- عليهما).

ولهذا اللقاء /الخبر أكثر من مؤشر، ويحمل أكثر من رسالة.

أول مؤشراته يقول -وقوله غير صحيح- بأن "نائب رئيس الجمهورية" -حفظه الله وحماه- كان في نهار الأربعاء الماضي يجلس إلى مكتبه (مقنبراً)، في انتظار وصول الأمينة العامة للاتحاد!

ويقول المؤشران الثاني والثالث -وقولهما غير صحيح أيضاً- بأن "نائب رئيس الجمهورية" يهتم بالأدباء والكتاب اليمنيين ويعتني باتحادهم. واهتمامه وعنايته نابعان من صميم فؤاده ومن تلقاء نفسه.. فلا فضل ولا شأن لأحد فيهما عنده!

برهان انتفاء الصحة عن المؤشرات الثلاثة، أن "نائب رئيس الجمهورية" يريد -أو يُراد له، لا فرق- أن يمارس على الأدباء والكتاب اليمنيين عادة مقيتة، دأبت السلطة الحاكمة على ممارستها عند كل استحقاق انتخابي ذي وزن من العيار الثقيل. تلك هي عادة رشِ رشا (ج. رشوة) الوعود. لكن غير الضرورية، لأنها تتعلقَ بحقوق الناس الغائبة وواجبات الدولة الغائبة -كما في حالتنا اليمنية للأسف الشديد! فلو حضرت الدولة وواجباتها، حضرت حقوق الناس، وغابت الوعود.

على أن ذلك الوزن من العيار الثقيل لا تعطيه السلطة الحاكمة -في العادة أيضاً- إلا لاستحقاق انتخابي عام، كالرئاسي أو النيابي أو البلدي من البلديات /المجالس المحلية، كي تتمكن من تزوير إرادة الناخبين، وهي تضع رِجلاً على رِجل!

هكذا، إذَن، هو حال السلطة بالنسبة إلينا.. "وكشفت عن ساقيها" (النمل:44)، على الرغم من أن اتحادنا ليس النبي /الملك سليمان -عليه السلام- ولا الحاكمة هي ملكة سبأ، بل لا تشبهها بتاتاً، بل هي على العكس تماماً.

لكن هذه السلطة -شاءت أم لم تشأ من حيث تدري أو لا تدري- اعترفت علناً بأن الاستحقاق الانتخابي لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ذو وزن من العيار الثقيل، وإن جاء الاعتراف ضمنياً -في لقاء "نائب رئيس الجمهورية" بالأمينة العامة للاتحاد- وعلى مضض بإزاحة عبء الاعتراف من على كاهل رئيس الجمهورية إلى كاهل "نائب رئيس الجمهورية" (بين مزدوجين).

وهنا، يتضح البعد الوحيد للقاء -والخبر عنه- في كون انتخاباتنا المقبلة تقلق السلطة الانفصالية الوحشية الحاكمة، تؤرقها وتقض مضجعها!

أو ما سر هذا التذكر الطارئ والذي لا يخلو من لون وطعم ورائحة "الرئاسة"، على مسافة 3 أسابيع فقط من أبواب المؤتمر العام العاشر؟!

أما الرسائل التي يحملها اللقاء وخبره، فكلها مردود عليه، وكلها كذوب ومثقل بالابتزاز، ولا ينم إلا عن إحساس جارف بالعجز والخيبة لدى المرسل.

أولى تلك الرسائل موجهة إلى المؤتمر العام العاشر، فحواها أن عيني السلطة الحاكمة على المؤتمر، وأن الأمينة العامة للاتحاد محل ثقة -ورضا- على أعلى مستويات السلطة. والرسالة الثانية موجهة -استراتيجياً- إلى قيادة الاتحاد، وفحواها أن السلطة بإمكانها إعمال الدس والوقيعة بين هذه القيادة -مستقبلاً- وأعضاء الاتحاد في الفروع، لاسيما في فرع صنعاء. ثالثة تلك الرسائل موجهة -تكتيكياً- إلى قيادة الاتحاد كذلك، وفحواها فحوى الرسالة الثانية في إعمال الدس والوقيعة. لكن هذه المرة داخل القيادة في ما بينها، عشية المؤتمر العام العاشر. آخر تلك الرسائل موجهة -بصورة شخصية- إلى الزميلة العزيزة الأستاذة هدى أبلان، وفحواها المن -مقدماً- على الزميلة هدى، فيما لو تم تجديد الثقة بها في الأمانة العامة للاتحاد، لفترة ثانية.. فما لم تكن منصاعة، فإن السلطة لن ترأف بها وستجعل منها (نصعا) تطلق نيرانها من خلاله -على الاتحاد كله، وهي -هدى- في المقدمة. لماذا؟

طبعاً، وبكل بساطة، لأن السيد عبد ربه منصور -في أفضل الاحتمالات- طبق عليها قول الشاعر:

"ألقاه في اليم مكتوفا وقال له
إياك إياك أن تبتل بالماء"

فالتوجيه بتسليم مبنى دار الخير التاريخي للاتحاد، توجيه غير ذي قيمة ولا معنى. إذ سبقه توجيه من فخامة الرئيس بذاته.. فهل يعقل أن يتم تنفيذ توجيه (الفرع) بعد تجاهل توجيه (الأصل)؟! والتوجيه الآخر -الدعائي- إلى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات -في المريخ على ما أظن!- بتوظيف الأدباء -الشباب طبعاً- العاطلين عن العمل، لن يكون ذلك التوجيه سوى مغطس في حمام تركي، لا يقوى على سخونته وبخاره أي مصاب بضيق التنفس.. فكيف إذا كان المصاب امرأة، وعليها مسؤولية أسرة؟!

"سالمين قدام".. وزمن الجحود!

نعمان الحكيم

■ قال أحدهم.. ما لكم تبحثون عن التخلف وتؤازرونه، ولا تريدون التطور والازدهار! مكانكم كما كنتم، وستظلون على فقركم أيام كان الحزب يصليكم العذاب، حتى المكانس كانت معدومة عندكم، واليوم أنتم في نعمة لا يعلمها إلا علام الغيوب... لم ندع الرجل يسترسل في هذيانه، فقلنا له: نعم نحن نعلم أن حكاية "أربعة بدينار" كانت سحابة صيف وانقشعت، ونعلم أن التخلف الذي تتكلم عنه كان جواهر ودرراً، وكنا نعيش بأمان ورخاء، ربما حرمنا من بعض الرفاهيات، لكننا لم نمت، تعلمنا حتى الجامعة وبعضنا سافر للخارج كذا مرة، وآخرون كانوا قد حملوا الماجستير والدكتوراه، حتى عمال النظافة الذين تقولون عنهم إنهم "مهمشون أو أخدام"، صار بعضهم مدير إدارة ورئيس قسم، ولم تكن هناك عنصرية، كان الإنسان بعمله وثقافته وموقفه، لم نشعر يوماً أن فلاناً ينتمي لقبيلة أو عشيرة، كانت عدن قبلة الجميع، وكل من فيها هم متساوون، اللهم إلا في الدرجة الوظيفية والمؤهل العلمي.

هذه هي أمارات التخلف التي تتحدث عنها يا رجل، اتق الله في نفسك، أين أنت اليوم من ذاك الماضي الذهبي..؟ ألم يقل الإنجليز "أولد إيز جولد"! يعني القديم من ذهب، أم أنك تتنكر للماضي على حساب حاضر زائل وزائف؟! إنها والله مأساة أن يكون المرء بأصغريه (منافقاً مهادناً). وليس عيباً أن يكون صريحاً ومنطلقاً من حقائق لا تقبل الزيف، ومن زعل يدق راسه بالجدار!

■ هل تعلم أنك اليوم لا تساوي شيئاً أمام ما يحدث؟ انظر إلى قيمتك في الحياة، فلا علاج ولا صحة ولا أمن ولا أمان، ولا استقرار، ولا وجود لهيبة الدولة. انظر إلى ما يجري، ولا تقل لي هذه سنة التطور، فالأمن قبل الإيمان، وحرية الناس أهم من سجنهم والبطش بهم. والحقيقة الضائعة أنك ونحن معك كلنا في بحر من الأوهام فسيح، ولكن لا حياة ولا شواطئ.. إلا من تراب أو غبار (البعض يسميه مُراغ) من تمرغ يتمرغ بالتراب.. وهلم جرا.

■ وحقيقة الأمر أن أمثال هؤلاء تجدهم لا مواقف لهم إلا حيث (الدسم والشحم واللحم)، فهم تارة معك وأخرى ضدك، لا يثبتون على موقف حتى في سبيل الوطن وسلامته أو خرابه، فإن تحدثت عن الماضي زمن ما كان يسمى بالشطر الجنوبي، نعتوك بالانفصالي، وإن قلت إن الوحدة قد جلبت بأصحابها السيئ والمقيت، قالوا إنك تشطيري ولا تحب الوحدة، وإن قلت لماذا أغلقوا الشواطئ وسيجوها بالحديد وجعلوك تتنهد حسرة وألماً، لتنسى الماضي الذهبي، ولتمسحه في مخيلتك جبراً وجبروتاً.. لماذا..؟ لأن ذلك من المكاسب الوحدوية في نظر هؤلاء. ألم ترَ أن البعض يمتلك مساحات كبيرة ومهولة؟ ألم ترَ أسماء لمشائخ لم تعرفهم عدن طوال تاريخها، بل كانت تعرف مشائخ دين ونصرة حق، وليس مشائخ لهف وسطوة وكبرياء.. كل هذا ألا يجعلك تفكر ولو للحظة، هل الأمور تسير على ما يرام.. أم أنها تسير على أزفت من الزفت، وأن أهل الحراك لم يخلوا لأهل الحلال شيئاً؟!

■ يا أيها المنافق.. هذا وطننا جميعاً، ولست وصياً علينا، وليس من حقك أن تفند وتحكم إلا بما تلمسه من عامة الناس، لا من ناحيتك لوحدك، وإنك مهما بالغت في أمور زائفة، فإنك الخاسر، ولن تجني إلا الندم، ومهما تمتعت بأمور الحرام، فإنها ستوصلك إلى الحرام، ورب العباد لا ينسى عباده هؤلاء من العقاب، طال الزمن أم قصر!

■ هل تريد يا هذا أن نتقدم من خلال بناء فندق سياحي في قلعة صيرة التاريخية الصامدة.. أم نردم ما تبقى من مساحات للأسر والعائلات لبناء أبراج ونواد وصالات للرجال والنساء؟ ألا يكفي عدنَ ما بها من ترسانة فنادق وملاه وموبقات، أم أنك تريد أن ننحت جبل شمسان لنجعل منه مدينة أو جنة لمن هم ناهبو قوتي وقوتك؟! تلك والله أمور لا يمكن أن يقبلها مجنون قبل عاقل، فلا تركنْ إلى أهوائك، وحكّم عقلك، ولا يمكن أن يكون الناس في نظرك متخلفين وأنت وحدك المتقدم. ولا يحكم الإنسان على نفسه، بل يترك الناس يحكمون عليه، والشاطر من يضحك في الأخير، ساعة أن يكون على مقربة من الشفير وصوت النفير؟!

■ دعك مما هو في ذهنك، وثب إلى رشدك، وتأكد أن الأوطان لا يمكن أن يبنيها ويدافع عنها الفاسدون، بل أولئك المخلصون الذين وهبوا أنفسهم لوطنهم منذ نعومة أظفارهم، حتى وصلوا إلى شظف العيش، وعرفوا معنى الحرية والاستقلال والكرامة. ولنتذكر وأنت معنا بل أولنا.. تلك العبارة التي أطلقها البسطاء أيام حكم الزعيم المحبوب سالم ربيع علي (سالمين) رحمة الله عليه "سالمين قدام قدام.. سالمين ما احناش أخدام.. عمال بلدية.. ما نشاش أذية" وإلخ العبارات التي كانت تغنى ويتغنى بها الكادحون، حتى تحقق لهم الحلم وفتحت لهم أبواب العمل والدراسة، ولم يدفع أحدهم حتى فلساً واحداً لقاء مصلحة أو قضية ما.. فهل فهمت أم لم تفهم على طريقة إخواننا السودانيين؟!

■ هذا هو الماضي الجميل، وقارنه بحاضرك هذا أيها الأخ المحترم، وفقطنا بسكانك إذا كنت على نفس الاسطوانة.. والله يحكم من عنده.

الشريعة ليست عادلة (7)

إلهام مانع
elham_manea@bluewin.ch

إذن.

كان حسن البنا يتابع التغييرات التي تصيب مجتمعه... خائفا.

يرى العالم كما يتمناه، كما يتصوره، ينهار، يتغير يتبدل.

ولأنه لا يريد لعالمه أن يتغير، لا يريد المرأة كما أرادها أتاتورك، سافرة مستقلة متحررة، ولا يريد الدولة كما نظمها أتاتورك، دولة حديثة تقوم على مفهوم المواطنة لا الدين، لكل هذا خرج علينا بفكر حزبه السياسي.

حزب الإخوان المسلمين.

شخص متدين يحاول أن يقف أمام زحف الحداثة، فقرر أن يواجهها بفكر جوهره بسيط، إن لم يكن ساذجا.

وأكاد أجزم أنه لولا الخواء الفكري الذي عاشته مجتمعاتنا في نهاية الستينيات والسبعينيات بسبب قمع الدولة وبطشها، لما قُدِّر لهذا الفكر أن ينتشر كما نراه اليوم.

الجوهر كان بسيطاً: "علينا أن نطبق الشريعة في حياتنا".

هذه الفكرة ابتكرها حزب الإخوان المسلمين.

أقول ابتكرها لأن حسن البنا حوَّلَ "مجموعة من القوانين" كانت تتطور مع الزمن إلى "فكرة مقدسة"، تطبيقها يجعلنا "أشخاصاً أفضل"، والمس بها يصبح "مساً بالإيمان ذاته".

لاحظا أنه قبل ذلك لم يفكر أحد في "تطبيق الشريعة" كهدف أسمى للدولة.

كانت الدولة العثمانية ومصر وتونس (باعتبار أن مصر وتونس حازتا على تجربة راسخة في سيطرة الدولة المركزية) تطبقان هجينا من القوانين، بعضها مستمد من القوانين الرومانية والفرنسية والبريطانية، وإلبعض الآخر من الفقه الإسلامي، وكانت كل منها تطور فيها بما يتماشى مع الزمن والحاجة.

وهو أمر منطقي. فالقوانين إنما توجد كي تنظم بيئة وواقع الإنسان، ولذا يجب تطويرها وتغييرها بما يتماشى مع ذلك الواقع. ليست مسبوكة من الحجر الصلد، لا يمكن مسها. بل قواعد الهدف منها تنظيم حياتنا بما يتلاءم مع العصر الذي نعيش فيه.

الدولة العثمانية بدأت عملياً في علمنة قوانينها قبل انهيارها بعقود طويلة في ما عُرف بحركة التنظيمات الإصلاحية، ومصر مهدت لتطبيق المساواة بين أبنائها بغض النظر عن الدين بسبب القوانين العلمانية التي بدأت في تطبيقها مع حركة محمد علي باشا النهضوية، وباي تونس كان أول من أخرج دستوراً في منتصف القرن التاسع عشر؛ في 1861، قنن فيه مفهوم المواطنة والمساواة.

فكرة حسن البنا أرادت أن تتجاهل هذه الحقائق، وكل الأفكار الشعبوية ظلت بسيطة.

يقول في مذكراته الدعوة والداعية: "إن ما في المجتمع من فساد وشر وسوء، ناتج من تركنا لأحكام الإسلام، وإلى وجوب الدعوة إلى تصحيح هذا الوضع – وإلا كنا آثمين. إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبذل التضحية فريضة وواجب. وإن الطريقة الفردية وحدها لا تكفي".

الفساد والشر والسوء الذي عناه حسن البنا كان يتعلق بتغييرات اجتماعية تلحق بعالمه، المرأة تخرج إلى الحياة من شرنقة الحرملك، وتنزع عنها السواد، والأسر تتنزه في الحدائق، والمقاهي تفتح أبوابها للجمهور، والشباب يقبلون على السينما والموسيقى.

بكلمات أخرى، كل ما له علاقة بالمدنية والجمال والحياة كان مغضوباً عليه من قبل حسن البنا.

وفي الواقع، كان الرجل أميناً مع فكره، فالفكر الديني عندما يتطرف يكره الحياة والجمال والألوان، ويريدها سوداء، حالكة، مكفهرة، غاضبة، متجهمة.

هل نسيتم وجوه علمائنا السلفيين ونظرائهم في إيران؟

حسن البنا كان مقتنعاً أن ما يصفه بالفساد، وأصفهُ أنا ببهجة الحياة الحلوة، تجب مواجهته من خلال العودة إلى أحكام الأسلام.

كأن الناس حينها لم يكونوا مسلمين كفاية!

وفي الواقع كانوا مسلمين، وربما عايشوا روحانية لا نعرفها اليوم رغم هوجة التأسلم الشعبي الشرسة التي نشاهدها في كل أنحاء البلدان العربية، ونراها في مظاهر، مظاهر، مظاهر، لا تعني في الواقع شيئاً.

لكنه لم يكن يريدها روحانية.

المسألة بالنسبة له لا علاقة لها بالإيمان بالله من عدمه. كانت فكرة سياسية، يريد منها وحزبه الوصول إلى السلطة.

ما أراده هو وحزب الإخوان المسلمين من بعده هو دولة دينية، تستبد بالكهنوت، ولذلك كان طبيعياً أن يكمل عبارته أعلاه بالقول إن "الطريقة الفردية في الإيمان لا تكفي". لا تكفي لأنه لا يتحدث عن إيمان بالله. ما يريده هو السلطة والحكم من خلال ما اعتبره هو أحكام الله.

لكنه في كل أحاديثه ورسائله ظل غامضاً عندما يتصل الأمر بما يعنيه بـ"أحكام الله" هذه.

يقول في مذكراته: "نحن مسلمون وكفى، ومنهاجنا منهاج رسول الله وكفى، وعقيدتنا متسمدة من كتاب الله وسنة رسوله وكفى".

لم يستطع يوماً أن يعرّف لنا ما يعنيه بالشريعة.

هل هي كل الأحكام الفقهية التي تطورت عبر القرون الأربعة عشر الماضية؟ هل هي الأحكام الواردة في القرآن والسنة والإجماع والقياس؟ وإذا كان الأمر كذلك، فوفقاً لأي مذهب؟ هل هي سنية أم شيعية أم زيدية؟ هل تدخل فيها الأحكام الصوفية؟ وإذا كانت سنية فوفقاً لأية مدرسة فقهية؟ الحنبلي، الشافعي، الحنيفي، أم المالكي؟

لا.

حسن البنا لم يكن يعرف في الواقع عمّ يتحدث. فالرجل كما قلت لكما لم يكن متبحراً في علوم الدين ولا الدنيا. كان شاباً حاز على دبلوم تعليم متوسط. لكنه كان يؤمن بفكرته البسيطة، واستطاع أن يجمع حوله مريدين، مثله، يؤمنون بالأفكار البسيطة طالما ظلت عامة.

عامة.

إذا تمعنتما في فكر حسن البنا، وفكر الإخوان المسلمين تحديداً، ثم فكر الإسلام السياسي عموماً، ستلاحظان دوماً أن فكرهم يتحدث بصورة عامة، عامة، عامة.

عامة.

وهو عام عمداً. لأن العموم قادر على دغدغة العواطف الدينية. وقلت سابقاً وأكررها من جديد إن شعوبنا طيبة. تحب الله. وتصدق من يحدثها باسم الله. وتنسى دوماً أن من يحدثها يحدثها بلسانه، وأن الله لا علاقة له بطموح هؤلاء إلى السلطة.

فكرة حسن البنا كانت عامة: "منهاجنا منهاج رسول الله وكفى".

من يجرؤ على الاعتراض على منهاج الرسول الكريم؟

لكن انظرا إلى الكيفية التي تم بها تحديد هذه الفكرة العامة في الواقع من خلال إجراءات وقواعد مفصلة، وسيتبدى لكما على الفور القيود الصارخة التي تفرضها أفكار حسن البنا العامة والإسلام السياسي على حياة الإنسان، حريته، وعلى مفهوم المساواة والعدالة.

تذكرا ما حدث في غزة بعد وصول حماس إلى السلطة. في البداية كان الناس متحمسين لوصول هذه الحركة بسبب شعاراتها البراقة وفساد حركة فتح. لكن عندما خلت الساحة لحماس في غزة وبدأت في فرض رؤيتها الدينية، أدرك الجميع مدى جبروت الحكم الديني، وكيف يزرع الخوف في قلوب الناس، ويخنق حريتهم.

غابت الألوان.

وعندما اختارت الحركة أن تحارب فكرة، انقضت على عيد الحب.

أليس غريباً أن يخاف هذا الفكر من الحب إلى هذه الدرجة؟

لا. ليس غريباً.

فهو يدرك أنه والحب نقيضان.

حسن البنا اختصر كل التاريخ الغني الثري لقواعد الفقه الإسلامي في كلمة واحدة أسماها "شريعة". ومن بعده حمل لواء الشعار كل الحركات الإسلامية وبعض الدول الإسلامية.

لكن الشريعة كما يراها وكما تطبقها كل الأنظمة الدينية الإسلامية اليوم، ليست عادلة.

الشريعة، أكرر، ليست عادلة.

أقولها بلا موارية لأني على قناعة بأن الطريقة المباشرة في التعبير تصل بالمعنى إلى مبتغاه.

وأقولها بلا موارية لأن طريقتنا غير المباشرة في التعبير والرقص حول الحقائق أوصلتنا إلى حالنا اليوم: هوس ديني لا يؤمن بالله، بل بالطقوس والشكليات.

وأقولها بلا موارية لأنه حان الوقت أن نضع النقاط على الحروف: الدولة الدينية التي تطبق مفاهيم الشريعة على أفراد مجتمعها اليوم تنتهك حريات أفرادها، وتميز في معاملتها بين مواطنيها، وتقهر المرأة والأقليات الدينية فيها.

هذه الدولة ليست عادلة. ومنهاجها ليس عادلا.

الشريعة ليست عادلة لأنها تقدم مفهوماً دينياً لقواعد قانونية تعكس واقعها الاجتماعي الذي انبثقت منه، أي في الأغلب القرون الثلاثة الأولى من تاريخ الدولة الإسلامية، لكنها اليوم لا تتماشى مع واقع القرن الحادي والعشرين.

ليس من العدالة اليوم أن نقطع يد السارق، وأن نلحق به عاهة مستديمة.

هذا العقاب يتماشى مع مجتمع القرن السابع الميلادي، لكنه بالتأكيد عقاب بشع اليوم.

وتماماً كما كففنا عن استخدام الجمال في تنقلاتنا وسفرياتنا بين عواصم الدول، ولجأنا إلى استخدام الطائرات ووسائل النقل الحديثة دون أن نجد غضاضة في ذلك، حري بنا أن نصل إلى قناعة أن عقاب السارق هو السجن، وأن الأفضل بعد ذلك إعادة تأهيله كي يتمكن من الاندماج في المجتمع كعضو نافع من جديد.

قطع يده سيلحق به عاهة مستديمة، لن تمكنه من العمل، وتحوله إلى عالة على المجتمع.

ولأن الأمر كذلك، فيجب ببساطة القول إنه ليس من المنطقي الدعوة إلى تطبيق مثل هذه العقوبات البدنية.

مثل هذه العقوبات عفا عليها الزمان. والكف عن تطبيقها ليس رديفا للكف عن الإيمان بالله تعالى.

في الواقع لا توجد علاقة بين الأمرين.

ألم نكف عن الحديث عن التسري بالجواري وتملك العبيد، رغم أن هذا الحديث موجود في القرآن نفسه؟ اليوم لن يجرؤ شخص، إذا تجاهلنا المهووسين من السلفيين ممن يعيشون في القرون الوسطى، على الدعوة إلى تملك العبيد.

لا أرى ما يمنع من تبني قوانين وقواعد مدنية تنظم حياتنا بصورة تعكس مفاهيم اليوم للحقوق والحريات.

أكره أن يكون حديثي عاماً هو الآخر.

قلت لكما إن قواعد الشريعة المعمول بها اليوم، حسب رأيي، ليست عادلة.

وكي أوضح موقفي سأضرب لكما مثلاً.

في المقال القادم سأعقد لكما مقارنة بين قواعد الشريعة الخاصة بالمرأة في الأسرة، والقواعد المعمول بها في القانون السويسري للأحوال الشخصية، وهو القانون الذي عُدل في 1988 كي يتماشى مع اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة الأممية.

بعدها سأسألكما: أيهما أعدل؟

وإلى ذلك الحين، أسألكما التأني في تكفيري.

الإسلام بريء من زواج الصغيرات

وردة العواضي*

يقول الله عز وجل: "فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء" لاحظوا كلمة "النساء"، وليست الصغيرات.. كلمة النساء مستحيل أن تطلق على فتيات صغيرات، وإنما تطلق لمرحلة بعد البلوغ، وبالأخص بعد نضوج الفتاة سنيا وجسديا وعقليا.. والآية تحث على الزواج بالنساء وليس بالصغيرات. وعندما يقول علماؤنا ومفكرونا "الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق"... فهل يمكن لفتاة صغيرة تلعب، جاهلة الحياة الزوجية، وغير قادرة على تحمل مسؤولياتها، أن تتزوج وتعد شعباً طيب الأعراق..؟ كيف ذلك وهي لم تُعد بعد لهذه المرحلة؟

أريد إجابة عقلانية بدون لف ودوران، واستخدام قصة رسول الله مع السيدة عائشة كجواب. العقل نعمة وكل سؤال له جواب.. فهل من جواب؟ سنتطرق لاحقاً إلى عمر زواج السيدة عائشة "أم المؤمنين" من سيد الخلق رسول الله (ص).

أعود إلى موضوعنا.. هل يمكن لفتاة في العمر الـ8 أو الـ9 أو فلنقل فتاة بلغت (جاءها المحيض) ولم يكتمل بعد نضجها الجسدي، أن يتحمل جسدها المعاشرة الجنسية؟ وأي رجل هذا يطمع في الزواج من صغيرة لم يكتمل نضجها بعد، ويريد أن يأخذ متعته بالحلال من جسد صغير لا يحمل معالم الأنوثة، ومن عقل لم يستوعب بعد معنى العلاقة الزوجية، بل تراه اغتصاباً، وهو بالفعل اغتصاب!

الآن، وقبل أن ينفعل أي قارئ ويذهب بموضوعي إلى واد آخر، وهو يحشر رسول الله في هذا الموضوع، أقول لهُ تمهل ودعونا نتحدث بما يقوله المنطق والعقل. الرسول تزوج بالسيدة خديجة رضي الله عنها، التي كانت تكبره بـ15 سنة.. كذلك رسول الله تزوج بـ9 نساء، فهل يعني هذا أن جميع الرجال لا بد أن يتزوجوا هذا العدد؟

أيضاً لم نسمع بمن يريد الزواج بامرأة تكبره مثلما فعل رسولنا الكريم، بينما نسمع الرغبة في الزواج بمن تكون صغيرة أسوةً برسول الله. فلماذا الأسوة تأتي حين الزواج بالصغيرة، ولا تأتي في الزواج بالكبيرة؟ هذا يدل على النفسيات والأهواء النابعة من النفس، وليس حباً في الخطو على خطوات رسول الله. ومع الأسف وصل الاستغلال حتى في الدين بقصة رسول الله حسب الأهواء والرغبات.. هذا من ناحية.. أما من الناحية الثانية والأهم، وهو الرواية المنقولة من كتاب البخاري التي يتذرع بها الكثير في إباحة الزواج بالصغيرات، والتي تقول بأن رسولنا سيد الخلق تزوج من عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها بعمر التاسعة، فهل يستطيع أي أحد فينا أن يجزم بأن كل ما كتبه البخاري في صحيحه صحيح.. أو يشهد بأن البخاري عالم مستحيل أن يخطئ في نقل كل رواياته عن حياة رسول الله وعن عمر زواج السيدة عائشة أم المؤمنين، خاصة أن البخاري جاء بعد عصر رسول الله والصحابة بزمن طويل..!

إذا كانت الإجابة ستكون أنه مستحيل أن يخطئ البخاري، فهذا يعني أن البخاري نبي وليس ببشر طبيعي، وأن كل ما كتبه وحي من السماء.. أما إذا كنا سنتفق بأن البخاري بشر اجتهد وجمع أحاديثه، ووقوع الخطأ في نقله لإحدى رواياته أمر طبيعي، لأنه لا أحد معصوم من الخطأ، فإننا بذلك أغلقنا باب المهاترات والدوران في حلقة مفرغة، وأعطينا لعقولنا حرية التفكير والنقاش بعقلانية لنصل إلى نقاط نتفق عليها، ولتصحيح الخطأ المتناقل كل تلك العصور. فطالما هناك بحث جديد أعاد حساب التواريخ وبمقياس يرضاه العقل والمنطق، فما الضير في مقارنته ببحث البخاري وقياس الاثنين لنصل إلى الحقيقة..؟

أيضاً علينا أن نعرف متى نقف أمام أي كتاب لعالم ونقول إن فيه رواية ضعيفة.. هذا يكون عندما نجد الرواية يرفضها العقل والمنطق، والرواية ليست مدعومة بآية قرآنية، أو تتعارض مع مبدأ الإسلام الذي جاء ليرفع من شأن المرأة، ومع أخلاق وشخص النبي صلى الله عليه وسلم، الذي أوصى بالنساء خيراً، وقال "رفقاً بالقوارير"، وهو أبلغ وصف راق في التعامل مع المرأة. فعندما نجد ما يتناقض مع تلك المبادئ، لا بد أن نقف جميعنا ونطالب علماءنا ومشائخنا بمراجعة ما كتبه علماء السلف طالما لم يعيشوا في فترة النبي (ص) وفي فترة الصحابة الأجلاء، حتى نزيل ما يتناقض مع مبدأ دين السلام ورسول الرحمة.

ونقطة مهمة أخرى، وهي أن الله يصف رسوله الكريم في كتابه "وإنك لعلى خلق عظيم"، كلمة الخلق وحدها تكفي لإسقاط رواية البخاري.. فطالما نحن نشعر بالاستنفار أن يتزوج رجل كبير فتاة صغيرة ويضاجعها، فرسولنا أولى أن يستنفر من ذلك. فهو الأخلاق بعينه، وأخلاقه أخلاق القرآن، وأسوة لنا، وهو صاحب كمال الأخلاق في الدنيا والآخرة، ولا أحد من قبله ولا بعده، فلا يعقل ما نقله البخاري أن يكون صحيحاً، ومحال وألف ألف مستحيل.

"صحيح البخاري" كتاب جيد حسب شهادة الكثير، ولكن لا يعني أنه خال من زلة عالم.. وهنا دور علمائنا المعاصرين أن يعيدوا الحسابات ويفتحوا هذا الملف. فكتاب البخاري ليس بالقرآن ولا بكتاب مقدس، وإعادة تصحيح بعض من رواياته ليس كفراً، ولا حراماً.

أظن أن ما فعله الدنمارك إشارة كافية لمراجعة كتب أحاديث علمائنا، وقياسها بمبدأ القرآن والدين والعقل، وبمبدأ أخلاق سيد الخلق (ص).. أظن أنه من هنا نبدأ بنصرة رسول الله وحبيبنا وسيد الخلق محمد خاتم الأنبياء والرسل... من هنا لا بد أن نصحح ذلك الخطأ ونقول إنه لا يعقل أن رجلاً عظيماً مثل رسولنا تكون فتاة في الـ9 من عمرها زوجةً فعليةً له..

كلنا نعرف أن الزوجة الثانية لرسول الله بعد السيدة خديجة هي السيدة سودة بنت زمعة، وعائشة كانت الثالثة. وحسب بعض الروايات أنها كانت زوجة، ولكن ليست الزوجة الفعلية، وكانت تتعلم في بيت رسول الله، وكانت تتعلم على يدي السيدة سودة.. ومثلما جاء في البحث الجديد أنها أصبحت زوجة فعلية في العمر الـ18 عاما، وهذا ما أرجحه. وأتمنى من علمائنا أن يأخذوا هذا البحث بعين الاعتبار، ويصححوا خطأ البخاري.

أما إذا غض علماؤنا البصر في هذا الأمر الهام جداً والخطير، فهذا يعني أنهم راضون باستمرار تعذيب الصغيرات باسم الدين وبراوية مشكوك فيها وإلى حد كبيرة خاطئة... على حساب رجال مرضى يتلذذون في اغتصاب الصغيرات باسم الزواج الإجباري.

أيها العلماء؛ هل ستسكتون عن الحق..؟ هل ستتركون أولئك الرجال المرضى الذين يحبون اغتصاب الصغيرات باسم الزواج، أن يستمروا بجرمهم باسم الدين..؟ هل ستنهضون وتفتحون ملفاً لتصحيح كثير من الفتاوى الخاطئة التي جاءت ضد المرأة..؟ هل ستنصرون دين الله أم تتخلون عن واجبكم طالما رضيتم أن تحملوا الأمانة التي رفضت الجبال أن تحملها..؟

ومهما طال الظلام فلا بد أن يظهر النور..

* كاتبة صحفية مقيمة في أمريكا

هواء يضيقُ به الوقت

عبدالباسط عبدالله مقبل
Assdaait@Gmail.com

ما عاد لي متسع للأمسية، ولا مر لها الوقت، وحدي في نهود السواحل أمشي وقد أثقلت كاهلي بأكتاف الطرقات وخطوات العبث.

كانت قد جاءت قبل مطلع الشمس تعبر إلى وهجها، تسابق النهار وتتخطى في المساء والظلام، قلتُ: احفظي شيئاً من هذا ربما يبدأ لنا الوقت، وربما نُلقي تحت أقدامنا ليلاً طويلاً، ونجلس للضحك والمرح. لستُ الآن في الصف الذي تهتجشين فيه، لي أمل لو أن الوقت لا يطول قد ألقاني عائداً إلى وطنه.

قالت: لنمضِ إذن قبل أن تعود، هذه فرصة، ألا ترى أننا وحدنا ولاَ تحوم حولنا الذئاب، لماذا لا تمشي، أخاف لو لقيت وطنك تتركني هنا وتغيب.

ضحكتُ. قلتُ: شمسي غربت، لم أعد كما تعهدين، ليس لي هنا غير هيكل جائع وحطام قرى باكية وباعة موت وتجار لحوم، وصيادين مهرة يجولون حول شباكي المزقة في نهدين كانا يجرحانني، قلت: أنصبهما لهما فأخفيهما هناك، ضُممتُ بينهما وأنا أتوقع لهم الموت كما تعرفين، غير أنني بقيت وحدي أنتظر أن أموت.

أوليس لك صوت بين هذا وذاك، لا.. قلتُ لها، نسيتُ أن أكون في غيري، قلتُ أكون أنا ابن رضع من ثديين، غاصت أحلامه في الجسد وعبث الشياطين، رأيتُ الملائكة يغادرون البحار ويتوزعون في بقاع الأرض، وأبناء أوى يأكلون الفرائس، ويكذبون، حملتُ الأرصفة، ونزلت هذا الصباح، ألفيت بصري يتململ في نهدين تورقا بخضرة القلب، قلتُ: أقف بينهما، أملأ الفراغ، ولا أدع طريقاً يشقهما، استعجلت حضوري. قالت: لماذا نقف متقابلين، كلنا كنا نبحث عن فريسة، خذ المعنيين معاً مفترساً وفريسة، وهيا بنا نتوازن في الأفعال ونتوارى في خيمة لنا بأطراف المدينة، ألا ترى أننا وحدنا والطريق لا تحرسها الكلاب، وهي خالية من العابرين، هذا حين يندر أن يباح دون صبر وترقب وانتظار...

قلت: أخاف أن أعود، فلا أجد أحداً ينتظر قدومي، وأخاف أن أجد معارف هنا يدلونني على الطريق الذي سلكته، فألقاني أمشي بقدمي إلى التشرب في الهاوية.

ماذا يثقل رأسك يا رجل.. دعنا نمشي.. ضمت ذراعينا وضحكت: ألست أنت من يترصد للنساء في الطرقات، امشِ الآن، بيننا متسع من الوقت لا ترانا فيه الذئاب ولا تنبح في خطواتنا كلاب الحراسة، أوليس أنت هذا الذي تكاد أبصاره تبتلع العابرات، هذه فرصة لن تتهيأ مرة أخرى، أو أن شيئاً يثقل رأسك ويعبر إلى حرمان السنين بمخزون البصر والكلام.. وهل ترينهم تركوا لنا شيئاً يثقل الرؤوس، قلتُ لها: وحدهم يشربون أنخابنا ويتلذذون في مآسينا، ويوم يصادفوننا نحتفل في آلامنا يسرقوننا باسم الله والأنبياء، ويجلسون أمام أعيننا يشربون خمرتنا ويتمطقون.

عندي – ما يثقل رأسك.. قالت وهي تسحب بقاياي وتمشي، في خيمتنا هناك ما ينسي الوجع ووقت لا يمر بك بين زحام المثقلين بأحمال جوع الأرصفة والأسى العميق للمدينة، قلت: ها هي الرياح تهب من كل حدب وصوب وأمامها ما تأخذه من أهلنا الطيبين، فهل أمشي وأنا لا أدري أي عاصفة مزقتنا، ووزعت في قلوبنا الأحقاد، وملأتها بالكره، ألا ترين السرطانات كيف تتفشى في الهوى الذي كنا نرضع آماده، حتى أولئك الذين كانوا يرضعون معنا صاروا قوة للسرطانات والشياطين، جئتُ هنا أتمشى قليلاً في بقايا الليل، ربما أحصل على ذرة هواء، ذكرى وطن لم تلوثه الأيادي القذرة، ربما –تمنيتُ– لو غاب عن رؤيتهم ندى الليل ففيه ما أتعزى به، وما يجعلني أقول: إن شيئاً بقي لي في الوطن، وصلت أنت ورائحة أنفاسهم الكريهة تتخابط في خطواتك، أضفتِ نهراً إلى أحزاني، اذهبي لستُ أحدهم.. اتبعي ما جئتَ له، هناك من له طلب فيك، سوف تحصلين على غيري، أنا ليس لي في هذا وطر، ولم أكن ذات يوم من يمر هنا، ولا أعرف قريباً كان له نصيب بين هذه السرطانات، لك بُغيتك بينهم، أنتِ نواتج لصوص وقوادين وفسقة.. أما أنا لست ناتجاً لأحد، أعمل لحسابي وأدور في البحث عن هواء نظيف.

صيرة 2010

فعاليات

الصكر يحاضر في العفيف عن القصة القصيرة

تنظم مؤسسة العفيف الثقافية عصر غد الثلاثاء فعالية يحاضر فيها أستاذ الأدب الحديث في جامعة صنعاء د. حاتم الصكر، عن "مستقبل القصة القصيرة في تحولات الأجناس الأدبية"، ويثير في فعاليته السؤال الذي يردد الآن حول القصة القصيرة نتيجة ما أشيع عن زمن الرواية، والأقصوصة..
كما سيتحدث الصكر عن الأصل العربي للقصة القصيرة، ونشأتها، وأثر الترجمة على انتشارها، وتياراتها الفاعلة.

مهرجان الشعر العربي في سوريا

ينطلق اليوم في الرقة بسورية، مهرجان الشعر العربي السادس بعنوان "سؤال الحداثة في الشعر". وتتضمن الفعاليات أمسيات وندوات نقدية يشارك فيها نخبة من أدباء سورية والوطن العربي وتركيا وإسبانيا. ويشارك من الأدباء اليمنيين: مليحة علي الأسعدي وعبدالمجيد التركي.
كما تقام على هامش كل أمسية ندوة نقدية لموضوع الأمسية، بالإضافة إلى قضايا الحداثة والشعر.
تقام فعاليات المهرجان في دار الأسد للثقافة في كل من مدينتي الرقة والثورة وكليتي الآداب والتربية في جامعة الفرات (مدينة الرقة). ويستمر المهرجان لأربعة أيام.

نقد

■ نحلق سوية في فضاء نص الروائي مروان الغفوري "كود بلو" المسطور على ما يقارب 80 صفحة، والذي يدور في زمن أرض لا يتجاوز ليلة ليلاء واحدة، بما يذكرني بذلك الخيار الماركيزي العصي يوم أن قرر الكولومبي الاستثناء "جابرييل جارسيا ماركيز" كتابة رواية تدور أحداثها في يوم واحد، وكانت واحدة من أكثر أعماله صعوبة من حيث البناء والتكنيك والإشارات. د. عمر عبدالعزيز

■ الأدب اليمني ليس بحاجة إلى الترجمة الفرنسية والإنجليزية بقدر ما هو بحاجة إلى الترجمة العربية، والكُتاب اليمنيون مساكين يطبع الكاتب منهم مائتي نسخة، وأعمالهم تكاد لا تخرج من صنعاء "لماذا لا نساعد اليمنيين على انتشار إنتاجهم الأدبي في الوطن العربي؟". صمويل شمعون.

■ مشكلة تسويق الأدب تواجه الأدب العربي بصورة عامة، فكما أعرف هذه المشكلة موجودة حتى في مصر وسوريا، ولكن في اليمن هي أشد بكثير.. فمثلاً عندكم الدولة –أو لا أعرف– المسؤولون في الجهات المعنية لا يشجعون كتابة الرواية وكتابة القصة والأدب عموماً.. وكما عرفت فإن كل كاتب تقريباً يدفع من جيبه للمطبعة لنشر أعماله. د. ميخائيل سوفوروف

■ أعتقد أنه ليس على القاص أو الشاعر مطلقاً أن يقدم أية تفسيرات لعمله، فالنص بمثابة آلة تخيلية لإثارة عمليات التفسير. وعندما يكون هناك تساؤل بخصوص نص ما، فمن غير المناسب التوجه به إلى المؤلف. أومبرتو إيكو

ثقافات

مجلة: العربية والترجمة

صدر عن المنظمة العربية للترجمة العدد الثاني من مجلة: العربية والترجمة/ شتاء 2010، وتضمن 7 دراسات هي:
– تكوين المترجم والترجمان (عليمة قادري)
– الترجمة الآلية: إمكاناتها واقتصادياتها (نبيل الزهيري)
– الترجمة الفورية الآلية.. العين الثالثة الأخرى (حفناوي بعلي)
– في التمحيص الاسمي أو حلول التوصيل مكان الأصيل: دراسة في المصطلحات الطبية (تاتيانا الخوري)
– ترجمة المصطلح الأجنبي وجهود المغاربيين فيها (د. عبدالملك مرتاض نموذجاً) (فريد امعضشو ورشيد سوسان)
– الترجمة وتطور البنية الاجتماعية (المسرح والرواية نموذجاً) (علي نجيب إبراهيم)
– الترجمة الأدبية: الهوية والاختلاف (مصطفى النحال)
كما تضمن العدد حواراً مع الدكتور حسن حمزة حول الترجمة واقعاً ودوراً وصعوبات. إضافة إلى فصول مترجمة من 3 كتب صادرة حديثاً عن المنظمة، وهي:
– بحث في المعطيات المباشرة للوعي (هنري برغسون)
– سوسيولوجيا الغزل العربي: الشعر العذري نموذجاً (الطاهر لبيب)
– ما بعد النفط (كينيث س. ديفيس)
أما في أخبار الترجمة، فقد تضمن العدد إعلان المنظمة عن إطلاق مشروع جديد، هو الأول في العالم العربي، لترجمة أعمال ماكس فيبر، إضافة إلى ثبت بالمصطلحات الفلسفية التي استخدمتها المنظمة في ترجماتها الحديثة بين 2005، 2009، وبالكتب التي ستترجمها في العامين 2010 و2011.

المشروع النهضوي العربي

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب "المشروع النهضوي العربي".
وجاء في تعريف الكتاب ما يلي:
بدأت فكرة المشروع النهضوي العربي في التبلور منذ عام 1988 في أعقاب انتهاء مركز دراسات الوحدة العربية من إنجاز مشروعه العلمي الكبير الذي حمل اسم "مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي"، وطرحت توصياته الحاجة إلى مشروع نهضوي، وقد عقد المركز ندوة في هذا الخصوص في فاس عام 2001 شارك فيها ما يزيد على المائة باحث من كافة التيارات الفكرية تناولت بحوثها ومناقشاتها القضايا النهضوية الست التي تشكل أهداف المشروع؛ وهي الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري.
ثم استغرق الأمر عقداً من الزمن تقريباً للانطلاق من أعمال هذه الندوة نحو الصياغة النهائية للمشروع مع الحرص على مشاركة مئات من المفكرين والمثقفين والباحثين العرب بإبداء الرأي فيه بحيث جاء عملاً جماعياً بامتياز يخرج اليوم إلى النور في كتيب، يحمل اسمه، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ويتضمن المشروع في صياغته 8 فصول، يتحدث أولها عن ضرورة النهضة في مواجهة التراجع العربي العام وغياب مشروع نهضوي عربي معاصر، ثم تتناول الفصول الستة التالية الغايات النهائية للمشروع وقد تحددت بالتجدد الحضاري، والوحدة، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، ويظهر إمعان النظر في هذه الفصول الستة كيف تمثل تجديداً حقيقياً في الفكر القومي العربي يستند إلى ثوابت الأمة ومنطلقاتها، ثم يأتي الفصل الثامن والأخير ليتحدث عن آليات تحقيق المشروع سواء من منظور القوى الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن يستند إليها، وكذلك الوسائل النضالية التي يجب أن يلجأ لها، أو من منظور الآليات التي من شأنها تجسيد المشروع النهضوي في الواقع العربي. ويثق مركز دراسات الوحدة العربية من أن طرح هذا المشروع في المرحلة الراهنة التي تجابه فيها الأمة تحديات خطيرة سوف يكون دافعاً قوياً لنضال أبنائها وقواها الحية من أجل تجسيد أهدافه الستة في الواقع العربي، وناظماً فعالاً لهذا النضال.
يقع الكتاب في 128 صفحة.
وثمنه دولاران أو ما يعادلهما.

المجلة العربية لعلم الاجتماع

مجلة أكاديمية فصلية محكمة تصدر عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية.
وصدر العدد التاسع –شتاء 2010 من مجلة إضافات، متضمناً افتتاحية للدكتور محسن بوعزيزي.
وقد تضمن العدد 9 بحوث:
– نقد الديمقراطية الأمريكية لـ"سمير أمين".
– تعريف الخطابات البديلة وأنواعها لـ"سيد فريد عطاس".
– المجتمع المتعدد الثقافات في ألمانيا بين مطرقة التشكيك وسندان الزواج القسري لـ"هاينر بيلفلد".
– اضطهاد المرأة العربية في أشكال مختلفة: قراءة في الرواية العربية لـ"فيصل دراج".
– السيميولوجيا الاجتماعية لـ"محسن بوعزيزي".
– صمود الطبقة الوسطى القديمة في مدينة الخليل وأثره في نزعة المحافظة لـ"هاني جلال عواد".
– الصحة والمرض: رؤية سوسيوأنتروبولوجية لـ"عصام العدوني".
– الانقسامات المتعددة في المجتمع الجزائري وصراع الهويات في "سوسيولوجيا الآخر" لـ"علي سموك".
– تنشئة الهويات الفردية عند الشباب عبر الفضاءات الاتصالية والمعلوماتية لـ"عادل بن الحاج رحومة".
كما تضمن العدد ملفاً بعنوان قراءة في فكر عالم اجتماع، تمثل ببحثين:
– الانثروبولوجي المغربي عبدالله حمودي مفكك خطاطة الشيخ والمريد لـ"عبدالرحيم العطري".
– الأصوليات الدينية في منظور علم الاجتماع السياسي مقابلة مع عالم الاجتماع الكندي جان غي فيلانكور ترجمة: علي أسعد وطفة.
وفي باب مراجعات نقدية:
– المدينة العربية المتكونة: التراث، والحداثة، والتطور العمراني (ياسر الشيشتاوي) لـ"نعمة بن كاري ومحسن الهذيلي".
– (الخصر رقم 38: حريم النساء الغربيات) لـ"فاطمة المرنيسي".
– الخطاب البديل في العلوم الاجتماعية الآسيوية: رد على المركزية الأوروبية (سيد فريد عطاس) لـ"محمود الذوادي".
وفي باب مراجعات كتب:
– ساطع الحصري: الدين والعلمانية (أحمد ماضي)، أعدها ماجد صالح السامرائي.
– تاريخ العنف في الشرق الأوسط: من الإمبراطورية العثمانية إلى القاعدة (حميد بوزرسلان)، أعدها عمر الشرقاوي.
– الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة: حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية (أحمد موسى بدوي)، أعدها فيصل دراج.

التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالمياً وعربياً)

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب "التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالمياً وعربياً) للدكتور محمود الأشرم.
وجاء في تعريف الكتاب مايلي:
يشهد كوكب الأرض تغيرات، على جانب كبير من الأهمية، في حياة الإنسان والنبات والحيوان، وكافة الكائنات الحية الأخرى المتواجدة عليه، التي يعبر عنها بالمفهوم العلمي "التنوع الحيوي".
ومن أجل تسليط الضوء على ما تتعرض له الحياة بجميع أبعادها، جاء هذا الكتاب ليعرض، أولاً، واقع الغذاء العالمي والعربي، ويستعرض ثانياً واقع التنوع الحيوي في الوطن العربي، وقد أولى المؤلف أهمية خاصة للموارد الطبيعية (الأرض والمياه)؛ الموطن الفعلي للتنوع الحيوي، مبيناً الصورة المخيفة لعمليات تدهور الموارد المائية والأرضية، وبالتالي فقد تنوعها الحيوي؛ داعياً إلى التعاون الوثيق بين الدول المتطورة والدول النامية في استخدام التقنيات الحديثة، وأموال النفط، والكادر العلمي، وتنفيذ الاستراتيجيات الدولية والإقليمية والمحلية الخاصة بحماية التنوع الحيوي، وإبقائه مورداً هاماً لتأمين الغذاء للأجيال حاضراً ومستقبلاً.
وقد اتخذ المؤلف من القطر السوري نموذجاً لدراسة المواضيع الهامة في التنوع الحيوي، من حيث الاقتصاديات، والتنمية الاقتصادية –الاجتماعية –الثقافية، والحماية، كما تعرض للتشريعات التي من المفضل أن تعدها الجهات المعنية والمختصة للمحافظة، بشكل أكثر دقة وصدقية وتعاملاً، على التنوع الحيوي.
يقع الكتاب في 416 صفحة.
وثمنه 15 دولاراً أو ما يعادلها.

كتاب بالروسية عن اليمن

صدر مؤخراً في روسيا كتاب بعنوان "السرد الحديث في اليمن" للمؤلف د. ميخائيل سوفوروف المتخصص في الأدب العربي المعاصر بقسم اللغة العربية والأدب العربي بجامعة سانت بطرسبورغ.
الكتاب صدر باللغة الروسية مطلع فبراير الماضي، ويشمل دراسات حول الكتابة السردية الحديثة في اليمن منذ الأربعينيات حتى منتصف الألفينات، ويتضمن 7 فصول تتحدث عن الأدب بشكل عام والسرد بخاصة.

على الشعر أن يتعلم أكثر كيف يسوي السماوات سبعا
على الروح أن يتفاءل أكثر كي يملأ الأرض عدلا وزرعا
على الكون أن يتغير أكثر كي يتناثر في الكون شمعا
على القلب إلا يحاول أكثر تعذيب ما ظل يحمي ويرعى
علي أنا ربما ليس أكثر من عشق مجنونة مثل صنعا..

مجيب الرحمن هراش

رئيس أمناء جائزة السعيد فيصل سعيد فارع:

لن يؤثر إعلان السعيد كجائزة عربية على الحضور اليمني فيها

لا يمكن وفي الدورة الـ13 لجائزة السعيد أن نقول عليكم أن تنظروا للنصف الملآن من الكأس، فمن 8 مجالات منحت الجائزة لـ4 متنافسين، في مجالات العلوم الإسلامية والعلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية والإبداع الأدبي والآثار والعمارة، من بينهم متنافس قادم من جامعة القاهرة بجمهورية مصر العربية. وطال الحجب 4 مجالات، وهي جائزة العلوم الطبية، وجائزة العلوم الاقتصادية، وجائزة الهندسة والتكنولوجيا، وجائزة البيئة والزراعة.

في المقابل لا يتوقع أحد أن مؤسسة السعيد مسرورة بحجب جائزتها بشكل متكرر. فبحسب المدير التنفيذي لمؤسسة السعيد فيصل سعيد فارع، فإن الجوائز التي تحجب تعود قيمتها المالية لصالح صندوق البحث العلمي في المؤسسة، الذي تذهب عائداته لدعم البحث العلمي، وجزء منه لطلاب الجامعات، بشرط أن تقوم الجامعة بترشيحهم، وتقوم بالتكفل بدفع 30%، بينما تتكفل المؤسسة بـ70% الباقية".

يدافع رئيس مجلس أمناء الجائزة فيصل سعيد فارع عن ذلك، فحجب الجائزة كما يقول "ليست عملية متعمدة، ولا تريد مؤسسة السعيد أن يتحول منح الجائزة إلى ترف تهديه للآخرين، وليست مجرد تعبير عن حضور الذات، فالمؤسسة حريصة على أن تكون بشروط موضوعية، أما فلسفة التشجيع لا تحقق الهدف من إنشائها، من الارتقاء بالعمل المعرفي والأكاديمي".

الحجب المتكرر للجائزة ربما يعني أن اليمن لا تملك باحثين أو أن الجائزة لا تهم أحداً. في كلا الحالتين كيف يمكن لمؤسسة السعيد أن تجد حلولاً، كما ترى كتابات كثيرة، كمراجعة شروط الجائزة، وجعلها تتلاءم مع الظرف اليمني والبيئة اليمنية. يقول فارع "إن التفكير بهذه الطريقة يعني تخليا عن الأهداف التي أنشئت الجائزة من أجلها، فهناك شروط للتنافس على الجائزة، وليس هناك عمل بحثي جاد لم يمنح الجائزة، وما يميز جائزتنا أنها ليست نخبوية بل تذهب لجميع الناس".

يضيف: "أولوياتنا ليست للمجال الأدبي، وإنما لتشجيع البحث العلمي، فالجائزة تعمل باشتراطات العصر، فلم يعد الشعر هو ديوان العرب. فالجائزة تسعى للإمساك بخناق المستقبل، ويفترض باليمن أن تكون ضمن هذا العصر، وهذا ما تسعى له الجائزة.

أما إذا ما كان هناك تعديل في الجائزة فيمكن أن يكون ذلك من خلال تحسين وتجويد الشروط الجائزة".

في 29 أبريل سيتم الإعلان عن جائزة السعيد كجائزة عربية، وستعمل بالتنسيق مع الجامعة العربية. وقد تبدو هذه الخطوة حلاً، فالمخاوف من تراجع الحضور اليمني في الجائزة ملحة، لكن لفارع رأياً آخر "الجائزة أنشئت لدعم المبدعين اليمنيين، ولا أخشى أن يتراجع الحضور اليمني في الجائزة، فـ75% من الذين نالوا الجائزة هم من حملة شهادات الدكتوراه والماجستير، وبلغ عددهم 460 باحثاً. هناك جوائز عربية معروفة بدأت كجوائز عربية وليست كجوائز داخلية، أما نحن فلم نعلن عنها كجائزة عربية إلا بعد 13 دورة، فمنذ البداية ونحن نولي اهتماما باليمني بإبداعاته وأبحاثه".

ينهي فارع "علينا أن نفخر بأن لدينا جائزة، وأننا ارتقينا إلى مصاف الدول الأخرى بهذه الجائزة، وما علينا التركيز عليه هو الارتقاء بالتعليم وبالجامعات لتقوم بدورها التنويري، فهناك اختلال في النظام التعليمي في اليمن بشكل عام، في مدخلات ومخرجات التعليم".

الجوائز الممنوحة

جائزة الآثار والعمارة، وفاز بها الباحث الدكتور محمد فتحي عبدالسلام خليل، عن بحثه الموسوم "مدينة عكا القديم: دراسة تحليلية لخصائصها والمخاطر الناجمة عن الاستثمار "الإسرائيلي" لقيمتها التاريخية".

جائزة الإبداع الأدبي، وفاز بها الباحث الدكتور عبدالحميد سيف أحمد الحسامي، عن بحثه الموسوم "النقد السياسي في المثل الشعبي: دراسة في ضوء النقد الثقافي".

جائزة العلوم الإسلامية، وفاز بها الباحثان: الدكتور فؤاد عبدالرحمن محمد البناء عن بحثه الموسوم "منطلقات الخطاب الإسلامي المعاصر في مواجهة المتغيرات العالمية"، والدكتور فؤاد عبده الحاج سيف البعداني عن بحثه الموسوم "التوازن في الخطاب الإسلامي المعاصر في مواجهة المتغيرات العالمية".

جائزة العلوم الإنسانية، وفاز بها الباحث الدكتور أحمد علي الحاج محمد عن بحثه الموسوم "مسيرة التعليم الأساسي والتعليم الثانوي في البلاد العربية: الواقع الراهن وآفاق التطور".

الشاعر والروائي عبدالناصر مجلي:

ما يُكتب روائيا في بلادنا لا يلتفت إليه أحد، والعمى المعرفي يجعلنا كتابا مجهولين داخليا وخارجيا

في 1991 أصدر القاص عبدالناصر مجلي مجموعته القصصية "ذات مساء... ذات راقصة"، وفي 1995 أصدر الشاعر عبدالناصر مجلي مجموعة شعرية "سيرة القبيلة"، وبعدها بسنتين أصدر مجموعته الشعرية الثانية بعنوان "السيرة الرملية للفتى البحر". ومن الشعر اتجه إلى الرواية فأصدر في 2000 أولى رواياته "رجال الثلج"، ثم في 2001 عاد وأصدر مجموعة قصصية بعنوان "أشياء خاصة".

تنقلات بين القصة والشعر والرواية يعتقد مجلي أن "المسألة مرتبطة بعملية التجويد الكتابي إبداعيا، هذا مع إيماننا أن الكتابة المتنوعة عند أي مبدع تعتمد على مبدأ المغامرة ثم الضرورة. فالمغامرة تبدأ عند العزم على اكتشاف الكاتب لنفسه وإلى أي مدى يستطيع التحليق في فضاء الإبداع بأقصى طاقة ممكنة إلى حدود لم يصل إليها من قبل، أما الضرورة فهي عامل نفسي للتعدد الصوتي، أي إطلاق الصوت ملحنا ومتعددا في سبيل ملء الفضاء الرحو الذي يعوم فوق سديم العادية الكتابية التي لا تضيف إلى المشهد الإبداعي أياً كان بأي جديد، بإبداع مبهر ومختلف ومغاير ومتميز".

تشغل مجلي فكرة أن الرواية اليمنية بلا حضور عربي "تلح عليّ دائما نظرا لأن ما يُكتب روائياً في بلادنا لا يكاد يلتفت إليه أحد وذلك عائد إلى عدم اهتمام الدولة في هذه البلاد بالشأن الإبداعي والثقافي، ولذلك يعتمد الروائي اليمني على موارده الشخصية، وهي شحيحة جدا، في طباعة أعماله، وعندما ينتهي من طباعتها لا يجد مؤسسة حكومية تشتري منه، ولا مكتبات تعرض أعماله. وبسبب هذا العمى المعرفي الذي يصل إلى مستوى الفضيحة لا يعرفنا أحد ليس في البلدان العربية، بل –وهنا الكارثة– ربما في بعض مدن ومحافظات البلد نفسه. وشخصيا لا أنطلق في كتابتي الروائية من منطلق العرض والطلب، فهذه ليست مهمتي ولا مهمة أي مبدع حقيقي يحترم نفسه، فنحن نكتب لأننا مصابون بداء الكتابة الذي نحبه ونعيش به، ولن يفت في عضدنا التجاهل لما نقوم به، إلا أنني لا زلت أمل في وزير الثقافة الدكتور محمد أبو بكر المفلحي، في أن يصنع شيئا يُحسب له ولنا".

لا يعني لمجلي التنقل بين الكتابات أنه سيمر في منطقة واحدة فقط، يقول: "عودت نفسي على لبس بذلة الكتابة كما يليق بها وبي، ولذلك فلا توجد عندي منطقة نهائية للكتابة، فالرواية عالم قائم بذاته داخلي، كذلك الشعر وكذلك القصة، وأيضا في الكتابة النقدية وحتى الكتابة أو العمل الصحفي. كل له عالمه ومنطقته الخاصة به. أما الإخلاص لنوع معين فكل واحد وقدرته واستطاعته ورؤاه، فإذا كان الإخلاص ضرورة لنجاح أي عمل، فإن الحنين لنوع معين من الكتابة هو الذي يشغلني وليس غير ذلك.

مركز ابن عبيدالله السقاف يقيم جلسة تأبين لفقيد العلم والدين السيد عبدالقادر بن أحمد السقاف

أقام مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع بمدينة سيئون جلسة تأبينية في فقيد الأمة العلامة السيد عبدالقادر بن أحمد السقاف، وذلك بحضور العلامة السيد أبي بكر بن علي المشهور، ونجل الفقيد علي بن عبدالقادر السقاف، وكوكبة من العلماء والمفكرين والأدباء والشخصيات الاجتماعية والمثقفين بوادي حضرموت، وجمع كبير من الحضور فاضت بهم أروقة وجنبات وأحواش الدار.

وقد بدأ الحفل بآي من الذكر الحكيم، ثم ألقيت العديد من الكلمات والقصائد، وبعد ذلك تناول الداعية والمفكر أبو بكر بن علي المشهور في كلمة له الصفات والسجايا الطيبة التي كان يتميز بها فقيد الأمة العلامة عبدالقادر بن أحمد السقاف، في كافة جوانب حياته وتعاملاته مع خواصه ومن حوله من عامة الناس، حيث تميز بالعلم والتواضع وبالجود والكرم وبأخلاق تحتوي الجميع، فضلا عن أنه كان سريع الذهن وواسع الذاكرة، مشيراً إلى المواقف الإنسانية والأدوار الجليلة التي كان يقوم بها هذا الإمام الجليل من أجل خدمة الإسلام ونشره للتعاليم الإسلامية في أصقاع شتى من المعمورة، كما كان له دوره البارز في إصلاح ذات البين وإسدائه الرأي والمشورة وحله لكثير من المنازعات التي عادة ما تحدث في داخل المجتمع.

وتطرق العلامة المشهور في كلمته إلى ملازمته الدائمة للفقيد لأكثر من 10 أعوام، والتي دوّن خلالها دروس ومجالس الفقيد ومعظم ما يدور فيها وما يرويه عن أدوار حياته واتصالاته الواسعة. وأكد أن الفقيد كان عالماً وعاملاً بعلمه وإشعاع علم نهل من علمه وفكره وتخرج على يديه الكثير من العلماء والدعاة.

فيما أعاد الأستاذ والمؤرخ والباحث جعفر بن محمد السقاف شريط ذكرياته في تلك الفترة الزمنية التي جمعته والفقيد وعلاقاته الوطيدة معه واهتماماته الأدبية والشعرية، مستعرضا نماذج من بعض قصائده الشعرية، وكذا ارتباطه الوثيق بأسرة آل بن عبيدالله السقاف، فمفتي حضرموت العلامة عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف يعد شيخه الكبير، ونجله السيد حسن رفيق دربه لمعظم سنوات العمر.

كما تحدث في الحفل الذي حضره جمع كبير من كافة مناطق اليمن من الشيوخ وطلاب العلم والمهتمين ورواد مركز ابن عبيدالله السقاف، وجمع من النساء في قسم خاص بهن، عدد من العلماء والمفكرين والدعاة منهم الشيخ علي سالم بكير والسيد عبدالرحمن بن طه الحبشي والشيخ أحمد بن علي باعباد والشيخ صالح عبدالله باجرش والشيخ عبدالله بن صالح الكثيري، الذين أشاروا وعددوا في كلماتهم التأبينية مناقب الفقيد الذي كان مثالا للتفاني والإخلاص والتواضع والتقوى والورع، منوهين إلى إسهاماته الجليلة في خدمة الإسلام والأمة، وقد تتلمذ على يديه أجيال عديدة من داخل الوطن وخارجه، وإلى دوره في نشر الفكر النقي والوسطية وفكر من سبقوه من علمائنا الأفاضل في حضرموت وغيرها من المدن.

فيما استعرض الأستاذ عبدالرحمن بن حسن السقاف في هذه الجلسة التأبينية عدداً من الرسائل والمكاتبات التاريخية التي تبودلت في كثير من المناسبات بين الفقيد

وأسرة آل بن عبيدالله السقاف، والتي تعتبر من الوثائق والمخطوطات التي يحتفظ بها المركز.

وكان السيد محمد بن حسن السقاف رئيس مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع، قد رحب في بداية الجلسة التأبينية بالعلماء والمفكرين والدعاة والحضور، مقدما الشكر الجزيل لهم على مشاركتهم المركز في إنجاح هذه الاحتفال التأبيني في فقيد الوطن والأمة العلامة عبدالقادر بن أحمد السقاف الذي خسرت الأمة الإسلامية برحيله واحدا من علمائها الأجلاء الذين وهبوا حياتهم كلها من أجل نشر الإسلام وتعاليمه السمحة في مشارق الأرض ومغاربها. منوها إلى الروابط والصلات الحميمية التي كانت تجمع الفقيد بمفتي الديار الحضرمية العلامة عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف، وصداقته وزمالته بالعلامة والشاعر حسن بن عبدالرحمن بن عبيدالله السقاف، واللقاءات والجلسات الدينية والعلمية والأدبية التي كانت تجمعهم في دار ابن عبيدالله السقاف بسيئون، والذي أصبح اليوم مركزا ومنارا علميا وثقافيا وتراثيا وإبداعيا مهما على مستوى الوطن.

كما قدم الشاعر القدير سالم زين باحميد قصيدة مرثاة في الفقيد الراحل، فضلا عن إلقاء قصيدتي رثاء للشاعرين عمر بن عبدالرحمن الحبشي ومحمد عبدالرحمن الحبشي.

فيما صدح المنشد مصطفى المساوى بصوته العذب الذي شنف أسماع الحضور بقصيدتين الأولى في رثاء الفقيد العلامة عبدالقادر بن أحمد السقاف، والثانية قصيدة ثناء وتقدير لمركز ابن عبيدالله السقاف مهداة من العلامة المفكر أبي بكر العدني المشهور.

وقد اختتم الحفل بتوجيه الدعاء إلى الباري عز وجل بأن يحفظ الأمة الإسلامية من الشرور والآثام، وأن ينصرها على أعدائها ومن يتربص بها، مترحما على فقيد الأمة العلامة عبدالقادر بن أحمد السقاف، رافعا يد الضراعة إلى الله العلي القدير أن يغفر للفقيد ويرحمه، وأن يسكنه فسيح جناته مع النبيين والصديقين والشهداء، وأن يلهمنا وأهله ومحبيه الصبر والسلوان.. إنا لله وإنا إليه راجعون.

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

الاثنين 5 جمادى الأولى 1431هـ
الموافق 19 ابريل 2010 العدد (233)
Mon. 5/5/1431
19 April 2010

غلط

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

تأكد لي أن الرئيس يفتقر فعلاً لمستشارين ناصحين، وإلا ما كان ليتجه بموكبه الطائر شرقاً، وإلى حضرموت تحديداً، في زيارة استغرقت أياماً مليئة إعلامياً بـ"المنجزات" و"عملاقة" كمان، فالمنتظر منه كان أن يتجه شمالاً صوب صعدة، خصوصاً وأنه صاحب قرار وقف الحرب السابعة هناك، فالسادسة انتهت بعد دخول السعودية طرفاً في المواجهة بداية نوفمبر وحتى فبراير الماضيين!

محافظة صعدة كانت الأولى بالزيارة، لا لأنها بأمس الحاجة والسرعة إلى إعادة إعمار ما خربت الحروب فيها، ولكن لبعث روح الطمأنينة في نفوس من تبقى من سكانها وكل أبناء الوطن، ولتأكيد حسن نوايا السلطة، وإثبات حقيقة أنها تسعى إلى السلم، ولا رجعة عنه مهما كانت العراقيل التي يتذرع بها تجار الحروب المتحفزون!

أكرر القول: لو أن لدى الرئيس مستشارين حقيقيين، لكانوا نصحوا فخامته -فولسكوت المدافع- بالتوجه إلى مدينة السلام (صعدة)، ومنها ينطلق مع المسؤولين المعنيين -وهو المقدام كما يؤكد مريدوه- في جولات برية تفقدية، تشمل ساحات الدمار الهائل الذي حاق بالمحافظة المنكوبة، وفي طريق العودة إلى صنعاء براً بالضرورة يتلمس الأضرار اللاحقة في عمران!

لو فعل الرئيس، ولا زال -رغم ما فات- في الوقت متسع، سوف يستبشر الشعب خيراً، ويصدق أن الحرب فعلاً أصبحت في خبر كان، وأن عهد إعادة البناء والشروع في التنمية قد حان، وأن الخيرات ستعم المحافظات، دون حاجة للقيام بزيارتها، إذا كان لدى حكمه المحلي رجال أصحاب قرار يعتمد عليهم كل في موضعه، ففي تحركات موكبه ومن أمامه وخلفه منافقيه (مرافقيه)، نفقات لا أول لها ولا آخر، وتتعارض تماماً مع قرارات التقشف، وتستفز المواطنين الحراكيين في الضالع.

شرطة يريم تحيل المتهم باغتصاب وقتل طفلة في الرابعة من عمرها إلى النيابة

أحالت الأجهزة الأمنية في مديرية يريم بمحافظة إب، أمس الأحد، المتهم بارتكاب جريمة اغتصاب وقتل طفلة في الرابعة من عمرها. ونقل المركز الإعلامي لوزارة الداخلية عن مصدر أمني في المديرية أن الجاني وهو أحد جيران منزل الضحية، اعترف أثناء التحقيق بارتكاب الجريمة.

وأكد تقرير طبي لمستشفى يريم العام تعرض الطفلة لعملية اغتصاب ثم عملية خنق. موضحاً أنها وصلت إلى المستشفى جثة هامدة، ورائحة الكيروسين تنبعث من فمها، وفي بطنها جروح.

وبحسب المصدر الأمني فقد وجدت جثة الضحية في مكان مقفر على مقربة من منزل أسرتها الواقع بمدينة يريم، مساء السبت الماضي، بعد أن تقدم والد الضحية ببلاغ عن اختفاء طفلته عصر اليوم نفسه.

وقال المصدر إن فرق التحقيق المختصة في أمن المديرية بعد العثور على جثة الطفلة تحفظت على عدد من الأشخاص المشبوهين في محيط المنزل والحارة، وبعد 3 ساعات من التحقيق اعترف أحدهم بارتكاب الجريمة.

"موف" دعا للتضامن مع قضيته باعتبارها قضية رأي وفكر و"الشقائق" يسلط الضوء على محنته الأربعاء القادم

المحامي العام الأول وجه بتمكين الزميل معاذ الأشهبي من متابعة قضيته بالاستئناف

اعتصم عدد من الصحفيين والناشطين الحقوقيين، أمس الأحد، أمام مكتب النائب العام بصنعاء، للتضامن مع الزميل الكاتب الصحفي معاذ الأشهبي، الذي يقبع بالسجن المركزي منذ 4 أشهر على خلفية مقال رأي.

وطالب المعتصمون بسرعة بالإفراج عن الأشهبي وتمكينه من متابعة قضيته واستئنافها، مشيرين إلى أن الأشهبي لم يتسلم الحكم بعد، مما صادر عليه حقه القانوني بالاستئناف.

والتقى المعتصمون بالدكتور طه صالح، المحامي العام الأول، في مكتب النائب العام، الذي أحال عريضة بمطالب المعتصمين إلى نيابة شمال الأمانة للنظر فيها، وأمر بتمكين معاذ الأشهبي من متابعة قضيته بالاستئناف.

وأفاد صحفيون وناشطون حقوقيون زاروا الزميل معاذ في السجن المركزي بأمانة العاصمة، بأن الأشهبي قال لهم "يوم واحد في السجن أنساني ألف كتاب قرأته عن الحرية".

وأعرب منتدى الإعلاميات اليمنيات "موف" الذي دعا إلى الاعتصام، عن أسفه لعدم تفاعل الصحفيين مع قضية زميلهم الأشهبي، وتخلفهم عن حضور الاعتصام. مجدداً دعوته للصحفيين والناشطين الحقوقيين ومنظمات المجتمع المدني للتضامن بجدية مع قضية الأشهبي؛ باعتبارها قضية حرية تعبير وفكر.

إلى ذلك، ينظم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان لقاء تضامنيا مع الزميل معاذ الأشهبي، صباح الأربعاء القادم، في مقر المنتدى.

وقال المنتدى في بلاغ صحفي إن اللقاء سيسلط الضوء على محنة الأشهبي الذي يمضي شهره الرابع في السجن بحكم ابتدائي نفذ فور صدوره على خلفية دعوى حسبة.

ما بعد التقرير

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

أن تقدم اللجنة البرلمانية تقريرها عن وقائع نهب الأراضي في محافظة الحديدة، فذاك إنجاز يُحسب للبرلمان العاجز عن فعل شيء طوال السنوات الثماني التي مضت، لكن الأهم من هذا التقرير هو استعادة الأراضي المنهوبة، والشروع في مساءلة الجهات التي تواطأت مع هذه الاستباحة لمحافظة جل مشكلتها طيبة أهلها ومسالمتهم.

صحيح أن واقعة الاعتداء على النائب عبدالله أهيف قد انتهت بانتصار عرف القبائل، ودُبحت كرامة مجلس النواب تحت أقدام أثوار الهجر، إلا أن النواب ما زالت أمامهم فرصة مواتية للانتصار لأنفسهم، والنواب الذين اختاروهم من خلال التمسك بتنفيذ التوصيات والقرارات التي احتواها التقرير.

الموقف السلبي لغالبية أعضاء المجلس النيابي تجاه الاعتداء الذي طال النائب أهيف، قدم صورة مهينة للبرلمان الذي أضحت كرامة نوابه مهدرة لمجرد انتمائهم المناطقي. وحتى أولئك الذين جاؤوا ليتبجحوا عن استلاب صلاحية السلطة القضائية، يعلمون جيدا أنهم يحاولون تغطية الفضائح التي تضمنها التقرير على قلتها، وأن الغيرة الكاذبة على القضاء مردها الأساس يقينهم بأن أحداً لن يستطيع أن يحكم عليهم أو يستعيد منهم ما نهبوه.

لا أعلم على وجه اليقين الأسماء الكبيرة التي تم حذفها من التقرير، ولكن أن تشير اللجنة في أحد هوامشها إلى قيام أحد النافذين بالبسط على مساحة 20 ألف معاد، أي مليوني لبنة، فذلك يمكن أن يشكل مدخلاً حقيقياً لبناء دولة لكل مواطنيها، وألا يصبح ميول الناس نحو الالتزام بالقانون سببا لسطو حمران العيون على ممتلكاتهم وكرامتهم.

وإذا ظلت مناطق القبائل تعتقد أن من حقها التاريخي أن تنهب وتعبث بالأراضي وبكرامة الناس في الحديدة أو إب أو تعز أو عدن، لمجرد أنها تحظى بدعم ومساندة من مراكز صناعة القرار تمنع عنها المساءلة القانونية، فإن الحديث عن بناء دولة وطنية حديثة نوع من العبث، بل إن الحقيقة التي لا مناص منها أن ذلك سيظل المدخل الأساس لتدمير أي مشروع تحديثي.

بإمكان المواطنين في المحافظات المغلوبة على أمرها أن يستعيدوا الأمل الذي تشكل لهم في منتصف السبعينيات إذا ما تم استعادة الأراضي المنهوبة في الحديدة وعدن ولحج، وإذا شرعت السلطات باتخاذ إجراءات حاسمة تمنع تكرار مثل هذه النزوع العدواني، لأن الغالبية العظمى من المتورطين في هذه العمليات محسوبون على مراكز الحكم، أو أنهم يعملون لحساب قادة عسكريين أو أقارب لكبار المسؤولين.

لابد من الإقرار بأن انتصار الحكم لقيم القبيلة على حساب القيم المدنية، هو الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه، وأفقد الدولة هيبتها، وكان المحرك الأساسي لنزعات التشطير والانتماءات المناطقية، وأن استمرار الوضع على ما هو عليه سيزيد من تغذية هذه النزعات.

الحكم وحده يمتلك إمكانية أن يوقف هذا الانحدار. وإذا وجدت النوايا الصادقة فإن تقرير لجنة الأراضي في الحديدة المدخل الحقيقي للانتصار لقيم المدنية، وكبح جماح جنون النهب.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

عقابيل الطبيعة المؤذية لـ"النظام"

أصبح خيار التدخل الغربي الحاسم في اليمن مطروحاً للنقاش والتداول الجاد على نطاق واسع من قبل الخبراء والباحثين والمؤسسات المعنية وذات العلاقة بالشأن اليمني.

ويعتقد الخبراء الغربيون الأكثر دراية والأعمق قراءة لدخائل الشأن اليمني وتضاعيفه، واتجاهات رياحه، أن تقديم الدعم المالي لصنعاء ينطوي "على خطر ترسيخ المشكلة أكثر: فالمزيد من المال لن يجعل النظام اليمني أكثر استعداداً لنقل السلطة"، كما لا يمكن تسليم المساعدات الموعودة للحكومة اليمنية لأن ذراعيها أصابهما الجمود، وليس ثمة آلية محلية يمكن من خلالها توصيل الكميات الضخمة من المساعدات المطلوبة بشكل فعال.

وفيما تلوح الباحثة والخبيرة بالشأن اليمني سارة فيلبس إلى إمكانية الاستعانة ببعثة دولية للمساعدات تقوم بأداء المهام الأساسية للحكومة، فهي تستدرك وتقول إن المعونة الخارجية تحتاج إلى شريك محلي منفذ، وتستدرك، مرة أخرى، أن الحكومة لم تثبت قدرتها على أداء هذا الدور، وذلك لأن قيادتها تفتقر إلى الإرادة السياسية، كما أن مؤسساتها غير فعالة.

وهي إذ تقول إن عدم وجود أموال في خزينة الدولة هو المحرك الأهم للأزمات السياسية المتزايدة والمتفاقمة في البلاد، فإنها تقول بعدم جدوى سكب الماء في قربة مثقوبة، وبالأحرى تقديم المال لسراق وفاسدين، وتقول بأنه لا يمكن لنهج إنمائي تصحيح أساس المشكلة ألا وهو نظام السلطة الشديد المركزية الذي يبقي الموارد في يد قلة مختارة، ويزيد من ترسيخ المصاعب الاقتصادية لليمنيين.

وترى سارة أن نمو الجهادية المتطرفة في اليمن نابع من الطبيعة المؤذية للنظام السياسي في اليمن، وأن مكاسب تنظيم القاعدة في اليمن متجذرة في الأخطاء التي ترتكبها الأجهزة الأمنية والسياسات التي تنفر الجماهير عبر مكافأة النخب الفاسدة.

وهي ترى أن السبيل إلى تحقيق الاستقرار سيكون بإقامة حكم رشيد حاسم، وأن الحل "يكمن في إعادة هيكلة جذرية للنظام السياسي اليمني".. النظام يجب أن يكون أكثر شمولاً، وهو ما يعني نزع قدر كبير من السلطة من النخبة الحالية.. والنخبة الحالية ليس في وارد التسليم بذلك، خاصة ذلك القسم الذي وصل إلى مراكز النفوذ والاستحواذ على الثروة من خارج الدستور والقانون.

وهنا يرتسم في الأفق ويتطاول سؤال الصدارة: هل يستطيع الغرب الدخول في تعقيدات السياسة المحلية في اليمن؟

"هل يمكن لعمل غربي حاسم أن يحقق المزيد من الاستقرار في هذه الدولة الهشة؟ يستحق هذا الافتراض أن يناقش على نطاق واسع قبل أن يتم قبوله".

تلك بعض الأسئلة الهامة التي تطرحها سارة فيلبس المحاضرة في مركز دراسات الأمن الدولي بجامعة سيدني. وسارة عاشت في اليمن 4 سنوات، وهي متخصصة في سياسات بناء الدولة وشؤون الشرق الأوسط، وقد نشرت دراستها عن "تنظيم القاعدة والقبائل وعدم الاستقرار في اليمن" مؤخراً، وكانت الأسئلة التي وردت آنفاً قد وردت فيها.

وأخيراً، تعتبر دراسة فيلبس آخر وأخطر وأهم دراسة تقارب الشأن اليمني، وهي جديرة بنقاش موسع وجاد على المستوى اليمني.